بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أبدع نظام الوجود واخترع ما هيات الأشياء بمقتضى الجود وأنشأ بقدرته أنواع الجواهر العقلية[1] وأفاض برحمته محركات الأجرام الفلكية والصلاة على ذوات الأنفس القدسية المنزهة عن الكدورات الإنسية خصوصا على سيدنا محمد صاحب الآيات والمعجزات وعلى آله وأصحابه التابعين للحجج والبينات

بسم الله الرحمن الرحيم حمدا لواجب تصور النعم صلاة وسلاما على حجة الأمم سيدنا محمد تصديق الحكم وعلى اله وأصحابه مصابيح الأنام (أما بعد) فيقول كثير المساوي مفتاح بن مأمون بن عبد الله المرتي الشنجوري غفر الله لهم ولوالديهم ومشايخهم وأحبائهم آمين هذه تقريرات لامعة على الرسالة الشمسية في القواعد المنطقية جمعتها للقاصرين أمثالي تبصرة ولعلها تكون للمنتهين من الأفاضل تذكرة وليس لي في ذلك إلا مجرد النقل من كتب العلماء الأعلام ومن تقريرات المشايخ الكرام فما كان فيها من صواب فمنسوب إلى هؤلاء وما كان من عيب أو خطأ فمن ذهني الكليل والمرجو ممن اطلع عليها بعين الإنصاف أن يصلح ما هو متعين الخطأ إلى ما هو الحق والصواب بعد التحقق والثبات ويعذرني في ذلك إذ هي بضاعة الفقير الضعيف والله اسأل وبنبيه أتوسل أن ينفع بها النفع العميم كما نفع بأصولها آمين وهذا أوان الشروع (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) ابتدأ كتابه بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز وامتثالا بحديث البسملة وجريا على سنن السلف الصالح اهـ التلخيص (قوله الحمد لله) وأل في الحمد إما للاستغراق أو للجنس أوللعهد واللام في لله إما للاستحقاق اوللاختصاص او للملك والأولى ان تكون أل للجنس واللام للاختصاص فالمعنى حينئذ جنس الحمد مختص لله ويلزم من اختصاص الجنس اختصاص الأفراد فهو في قوة أن يدعي أن الأفراد مختصة بالله بدليل اختصاص الجنس به فهو كدعوى الشي ببينة فالدعوى هي اختصاص الأفراد والبينة هي اختصاص الجنس اهـ الباجوري والحمد كما قال في الفائق الوصف بالجميل كذا في البدر الطالع وأقسامه أربعة حمد قديم لقديم وهو حمده تعالى نفسه بنفسه أزلا وحمد قديم لحادث وهو حمد الله لأنبيائه وحمد حادث لحادث وهو حمد العباد بعضهم لبعض وحمد حادث لقديم وهو حمدنا لله تعالى وأركانه خمسة حامد ومحمود ومحمود به ومحمود عليه وصيغة فإذا أثنيت على زيد لكونه أكرمك مثلا كأن قلت زيد عالم فأنت يقال لك حامد وزيد يقال له محمود وثبوت العلم له محمود به والإكرام محمود عليه وقولك زيد عالم هو الصيغة اهـ لقط الدرر (قوله أبدع) من الإبداع وهو الخلق من غير مثال سبق (قوله نظام الوجود) أي الوجود الذي هو كالنظام وهو الخيط الذي ينظم به اللؤلؤ كذا في الصحاح (قوله ما هيا ت) والماهية ما به الشي هوهو أي أجزاء لا يتحقق ولا يوجد الشي إلا بها اهـ حاشية السمرقندى والماهية تشمل لموجود ومعدوم بخلاف الحقيقة فإنها قاصرة على الموجود اهـ د ق والماهية كلي طبيعى موجود فى الذهن والخارج كالحيوان الناطق للانسان الموجود فى افراد الانسان الموجودة فى الذهن والخارج أو فى الذهن فقط

1- (قوله أنواع الجواهر العقلية) يعنى أن الله تعالى خلق بقدرته الباهرة أنواع الملائك والجن التى لا تعلم بالحواس الخمس الظاهرة وقيل ان المراد بأنواع الجواهر العقلية هو المجردات كالعقول العشرة والنفوس الناطقة اهـ ميزان

كالحيوان الطائر فى القاف الموجود فى افراد العنقاء الموجودة فى الذهن فقط اهـ ميزان (قوله الجود) وهو إعطاء ما ينبغي لمن ينبغي على وجه ينبغي اهـ حاشية أم البراهين (قوله بقدرته) والقدرة صفة تؤثر في الممكن الوجود أو العدم اهـ كفاية العوام (قوله الجواهر) جمع جوهر وهو ما قام بنفسه ويقابله العرض وهو ما قام بالغير (قوله العقلية) أي التي لا تدرك إلا بالعقل كالنفوس الناطقة وان قلت الله لا ينشئ أنواع الجواهر الحسية أي التي تعلم بإحدى الحواس الخمس ؟ قلت فيه مبالغة لحمده تعالى فكما أن الجواهر العقلية منشئها الله تعالى فبالأولى ما هي الجواهر الحسية اهـ السيلكوتى (قوله وأفاض) من الإفاضة وهي الصب (قوله برحمته) وهي رقة في القلب تقتضي الإحسان وهذا المعنى مستحيل عليه تعالى باعتبار مبدئه وهو الرقة جائز باعتبار غايته وحينئذ تكون مجازا مرسلا من إطلاق السبب وإرادة المسبب اهـ حاشية السمرقندى (قوله الأجرام) جمع جرم وهو أعم من الجوهر والجسم إذ هو عبارة عما أخذ قدر ذاته من الفراغ سواء كان مركبا او لا والجوهر هو الذي لم يتركب بأن بلغ في الدقة إلى حد لا يقبل معه القسمة عقلا والجسم عبارة عما تركب من جوهرين فأكثر اهـ حاشية أم البراهين (قوله الفلكية) أي المنسوبة إلى الفلك (قوله الأنفس القدسية) وهي النفس المطمئنة وللنفس أربعة أنواع وهي الأمارة بالسوء قال تعالى" إن النفس لأمارة بالسوء "وهي نفس الكافر واللوامة قال تعالى" ولا أقسم بالنفس اللوامة" وهي نفس عصاة المؤمنين والملهمة قال تعالى" ونفس وما سواها فألهمها فجورها وتقواها"وهي نفس عامة المؤمنين الذين خلطوا عملا صالحا وأخر سيئا والمطمئنة قال تعالى" يا آيتها النفس المطمئنة"وهي نفس الأنبياء والأولياء اهـ سراج الطالبين (قوله الكدورات الإنسية) أي الذنوب والآثام (قوله صاحب الآيات) يحتمل أن المراد بها الآيات القرآنية ويحتمل المراد بها العلامات الدالة على صدقه صلى الله عليه وسلم اهـ الشرقاوى (قوله المعجزات) وهي الأمر الخارق للعادة التي تظهر على يد نبي أو رسول بعد بعثته فإن كانت قبلها فهي إرهاص وأما التي تظهر على يد غير نبي ورسول فإن كان وليا فهي كرامة وان كان من العوام فهي معونة وان كان فاسقا فإن كانت على طبق مراده فهي استدراج وإلا فهي إهانة اهـ الأنوار السنية (قوله وعلى أله) والمراد بهم هنا أمة الإجابة وهم كل مؤمن ولو عاصيا اهـ الأزهرية (قوله وأصحابه) والصحابي هو من اجتمع به صلى الله عليه وسلم مؤمنا (قوله للحجج والبينات) وفيه براعة الاستهلال وهي أن يأتي المتكلم في أول كلامه بما يشعر بمقصوده

***

وبعد فهذا كتاب في المنطق وسميته بالرسالة الشمسية في القواعد المنطقية ورتبته على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة أما المقدمة ففيها بحثان الأول في ماهية المنطق وبيان الحاجة إليه : العلم إما تصور فقط وهو حصول صورة الشي في العقل وإما تصور معه حكم وهو إسناد أمر إلى أخر إيجابا أو سلبا ويقال للمجموع تصديق

(قوله وبعد) واشتهر أن الواو نائبة عن أما وهي نائبة عن مهما يكن من شي فالواو نائبة عن نائبة اهـ حاشية الرحبية (قوله فهذا) أي المؤلف الحاضر في الذهن وأسماء الإشارة قد تستعمل في الأمور المعقولة وإن كان وضعها للأمور المحسوسة اهـ فيض القدير(قوله في المنطق) واعلم أن المنطق على قسمين قسم خلا عن ضلالة الفلاسفة كالمذكور في هذا الكتاب وقسم لم يخلو وهو محل الخلاف وأما الأول فلا خلاف في جواز الاشتغال به بل هو فرض كفاية لأن تحرير العقائد الإسلامية ودفع الشبه

والشكوك فيها واجب على سبيل فرض الكفاية وذلك يتوقف على القوة في هذا الفن وما يتوقف عليه الواجب فهو واجب اهـ حاشية ايساغوجى (قوله الرسالة الشمسية) أي الرسالة التي هي كالشمس (قوله على مقدمة الخ) والمقالات الثلاث هي المقصودة من هذا الكتاب والمقدمة ما يتعلق بالمقصود تعلق السابق باللاحق والخاتمة ما يتعلق بالمقصود تعلق اللاحق بالسابق (قوله بحثان) والبحث لغة التفتيش عن باطن الشيء حسا واصطلاحا إثبات المحمولات للموضوعات (قوله وبيان الحاجة) والكلام على حذف مضاف أي بيان سبب الحاجة وهو غايته اهـ هامش التهذيب (قوله العلم) وتعرض المصنف لتنويع العلم ولم يتعرض لحده لما فيه من الخلاف حتى قال إمام الحرمين لا يحد لتعذره وقال الإمام الرازى لا يحد لكونه ضروريا لكن المختار أنه يحد اهـ ب ج العلم عند الأصوليين الاعتقاد الجازم المطابق للحق عن دليل وعند المنطقيين الصورة الحاصلة في الذهن اهـ الصبان إن المنقسم إلى التصور والتصديق هو العلم الحادث الحصولي لا مطلق العلم الشامل للحضورى والقديم والفرق بين العلم الحصولي والحضورى أن يقال أن العلم بالأشياء يكون على وجهين أحدهما بحصول صورتها في نفس العالم ويسمى حصوليا والأخر بحضورها بأنفسها عند العالم ويسمى حضوريا كعلمنا بذواتنا وبالصفات القائمة بها اهـ حاشية التهذيب (قوله تصور فقط) ويقال له التصور الساذج أي تصور لا حكم معه كتصور الإنسان من غير حكم عليه بنفي أو إثبات اهـ الشرح هذا التصور قد يكون واحدا وقد يكون متعددا اهـ الحاشية (قوله وهو حصول الخ) الضمير إما أن يعود إلى مطلق التصور أو إلى التصور فقط لا جائز أن يعود إلى التصور فقط لصدق حصول صورة الشيء في العقل على التصور الذي معه حكم فلو كان تعريفا للتصور فقط لم يكن مانعا لدخول غيره فيه فتعين أن يعود الضمير إلى مطلق التصور دون التصور فقط اهـ شرح (قوله تصور معه حكم) هذا التصور لا بد أن يكون متعددا إذ لابد فيه من تصور المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة الحكمية حتى يمكن اقتران الحكم به اهـ الحاشية (قوله إسناد أمر) الإسناد عند النحاة ضم كلمة إلى كلمة أخرى على وجه يفيد فائدة تامة وعند أهل هذا الفن هو الإثبات والمعنى أن الحكم هو إثبات أمر لأخر اهـ د ق (قوله إيجابا أو سلبا) أي إسناد إيجاب أو إسناد سلب والإيجاب هو الوقوع ويطلق أيضا على إدراك الوقوع والسلب هو اللاوقوع ويطلق أيضا على إدراك اللاوقوع اهـ د ق (قوله للمجموع) أراد به الثلاث تصورات والحكم اهـ د ق (قوله تصديق) هذا على رأي الإمام وأما على رأي الحكماء فالتصديق هو الحكم فقط والفرق بينهما من وجوه أحدها أن التصديق بسيط على مذهب الحكماء ومركب على رأي الإمام وثانيها أن تصور الطرفين والنسبة شرط للتصديق خارج عنه على قولهم وشطره الداخل فيه على قوله وثالثها أن الحكم نفس التصديق على زعمهم وجزؤه الداخل على زعمه اهـ شرح

***

وليس الكل من كل منهما بديهيا وإلا لما جهلنا شيئا ولا نظريا وإلا لدار أو تسلسل بل البعض من كل منهما بديهي والبعض الأخر نظري يحصل بالفكر وهو ترتيب أمور معلومة[2] للتأدى إلى مجهول

2- أي ترتيب الاعم والاخص من الجنس والعرض العام والفصل والخاصة وترتيب الصغرى والكبرى فى الاقترانى وترتيب الاستثنائية والشرطية فى الاستثنائي

(قوله بديهيا) وهو الذي لم يتوقف حصوله على نظر وكسب اهـ شرح (قوله والا) واعلم أن لها ثلاث استعمالات الأولى اسم بمعنى غير كقوله تعالى "لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا" والثانية أداة الاستثناء كقولك قام القوم إلا زيدا والثالثة مركبة من إن ولا النافية حذف فعل شرطها كما هنا أي وإن لا يكن ليس الكل من كل منهما بديهيا بان كان بديهيا لان نفي النفي إثبات اهـ الشروح (قوله لما جهلنا شيئا) أي لما كان شيء من الأشياء مجهولا لنا كذا في الشرح أي والتالي باطل فكذا المقدم فحذف المصنف لظهوره اهـ د ق أي ولكن كثيرا ما نجهل الاشياء فليس الكل من كل منهما بديهيا (قوله ولا نظريا) وهو الذي يتوقف حصوله على نظر وكسب اهـ شرح (قوله لدار أو تسلسل) والدور هو توقف كل من أمرين على الأخر اهـ د ق والتسلسل ترتب أمور غير متناهية اهـ شرح والدور والتسلسل محال فما استلزمهما محال اهـ شرح (قوله بل) إضراب إبطالي وضابطه أن يكون ما قبلها باطلا وما بعدها حقا لا انتقالي وضابطه أن يكون ما قبلها في حكم المسكوت عنه اهـ الشروح (قوله يحصل) وقد فسره الشارح بإمكان تحصيله لا حصوله بالفعل اهـ د ق قال الشارح والنظري يمكن تحصيله بطريق الفكر من البديهي (قوله أمور) والمراد بالأمور ما فوق الواحد وكذا كل جمع يستعمل في التعريفات في هذا الفن اهـ شرح (قوله معلومة) أي حاصلة في الذهن اهـ دق (قوله للتادي) أي لقصد التادي لا التادي بالفعل اهـ دق

***

وذلك الترتيب ليس بصواب دائما لمناقضة بعض العقلاء بعضا في مقتضى أفكارهم بل الإنسان الواحد يناقض نفسه في وقتين فمست الحاجة إلى قانون يفيد معرفة طرق اكتساب النظريات من الضروريات والإحاطة بالصحيح والفاسد من الفكر الواقع فيها وهو المنطق ورسموه بأنه آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر وليس كله بديهيا وإلا لأستغني عن تعلمه ولا نظريا وإلا لدار أو تسلسل بل بعضه بديهي وبعضه نظري مستفاد منه

(قوله وذلك الترتيب) أي الفكر اهـ شرح (قوله ليس بصواب دائما) أي في كل الأوقات وهذا قيد في المنفي لا في النفي وإلا لاقتضى أن عدم الصواب دائم مع انه ليس بمراد والحاصل ان قوله ليس بصواب دائما من باب سلب العموم وحينئذ فيصدق بصورتين أحدهما أن لا يكون فرد من أفراد الفكر صوابا والأخر أن يكون بعض أفراده ليس بصواب وبعضه الأخر صوابا وهذه الصورة هي المرادة لأنها المحققة اهـ حاشية التذهيب (قوله لمناقضة بعض العقلاء بعضا في مقتضى أفكارهم) فبعضهم كالسني أداه فكره إلى التصديق بحدوث العالم وبعضهم كالفلسفي أداه فكره إلى التصديق بقدم العالم كذا في حاشية التذهيب فالفكران ليسا بصوابين وإلا لزم اجتماع النقيضين اهـ شرح أي وهو محال فكونهما صوابين محال أي وليسا بخطاءين أيضا وإلا لزم ارتفاع النقيضين وارتفاعهما محال كاجتماعهما فثبت أن البعض صواب والبعض خطاء اهـ دق وحينئذ فلا يكون الفكر صوابا دائما اهـ حاشية التذهيب (قوله في وقتين) كان يفكر في وقت فيؤديه فكره إلى التصديق بحدوث العالم ثم يفكر في وقت أخر فيؤديه فكره إلى التصديق بقدم العالم وحينئذ فأحد الفكرين ليس بصواب لما سبق فلا يكون

الفكر صوابا دائما اهـ حاشية التذهيب (قوله فمست الحاجة) أي دعت اهـ د ق (قوله إلى قانون) أي أمر وضابط اهـ د ق (قوله من الضروريات) متعلق باكتساب بمعنى تحصيل اهـ حاشية التذهيب الطرق في النظريات التصورية القول الشارح وفي النظريات التصديقيات الحجة اهـ د ق (قوله والإحاطة) معطوف على معرفة وهي عبارة عن العلم اهـ د ق (قوله فيها) أي في تلك الطرق كذا في الشرح (قوله وهو المنطق) أي وذلك القانون هو المنطق اهـ شرح (قوله ورسموه) إشارة إلى انه رسم لأحد اهـ دق (قوله مراعتها) أي ملاحظتها اهـ حاشية التذهيب وإنما قال تعصم مراعتها لأن المنطق ليس هو نفسه يعصم الذهن عن الخطاء اهـ الشرح أي بل العاصم بحسب الظاهر مراعاته أي ملاحظته فلا ينافي أن العاصم في نفس الأمر المولى جل وعز اهـ حاشية التذهيب (قوله وليس كله بديهيا) أي أن المنطق ليس بجميع الأجزاء بديهيا اهـ شرح (قوله وإلا لأستغني عن تعلمه) أي لكن التالي باطل فبطل المقدم وهو كون كله بديهيا اهـ شرح (قوله وإلا لدار أو تسلسل) أي والدور والتسلسل محال فما استلزمهما محال اهـ دق (قوله بل بعضه بديهي) أي كالشكل الأول اهـ شرح (قوله وبعضه نظري) أي كباقي الأشكال اهـ شرح (قوله مستفاد منه) أي والبعض الكسبي إنما يستفاد من البعض البديهي اهـ شرح

***

البحث الثاني في موضوع المنطق موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه التي تلحقه لما هو هو أي لذاته أو لما يساويه أو لجزئه

(قوله البحث الثاني في موضوع المنطق) قد سمعت أن العلم لا يتميز عند العقل إلا بعد العلم بموضوعه اهـ شرح فان علم الفقه مثلا إنما امتاز عن علم أصول الفقه لأن موضوعهما متمايزان فموضوع الفقه أفعال المكلفين لأن الفقيه يبحث عنها من حيث الحل والحرمة والصحة والفساد وموضوع الأصول الأدلة السمعية لأن الأصولي يبحث عنها من حيث استنباط الأحكام الشرعية منها اهـ التذهيب (قوله ما يبحث فيه عن عوارضه) ومعنى البحث في العلم عن تلك الأعراض حملها اهـ عطار فالمراد بالبحث في ذلك العلم عن العوارض إثباتها لموضوعات المسائل مثلا علم الفقه موضوعه فعل المكلف فكل مسألة من مسائله محمولها عارض ذاتي من عوارضه كالصحة والفساد والوجوب والحرمة والندب والكراهة والإباحة كما في قولك صلاة الظهر واجبة وصلاة النفل عند طلوع الشمس حرام وقبل العصر مندوبة وبعده مكروهة والبيع لأجل مجهول فاسد وهكذا اهـ حاشية التذهيب (قوله أي لذاته) توضيح لما قبله أي لا لأجل أمر آخر اهـ دق كالتعجب أي إدراك الأمور الغريبة التي خفي سببها اللاحق لذات الإنسان اهـ حاشية التذهيب وان أريد به الانفعال الذي يتبع ذلك الإدراك فهو لاحق لما يساويه اهـ عبد الحكيم (قوله أولما يساويه) أي في الوجود اهـ عبد الحكيم كالضحك اللاحق للإنسان بواسطة التعجب والتعجب مساو للإنسان اهـ حاشية التذهيب أي المتعجب بالفعل فانه مساو للإنسان إذ لا يوجد فرد منه لا يكون متعجبا فانه يعرض للأطفال في المهد ولذا يضحكون اهـ عبد الحكيم (قوله أو لجزئه) كالحركة بالإرادة اللاحقة للإنسان بواسطة انه حيوان اهـ شرح فهذه كلها أعراض ذاتية وأما العرض الغربي فهو ما كان عروضه لغير ما ذكر بأن يكون لأجل شي أعم كالتغير للماء فأنه يعرض له لأجل كونه حادثا أو لأجل شي أخص كالطهورية فإنها تعرض له لأجل كونه

مطلقا وهو أخص أو لأجل شيء مباين كالحرارة فإنها تعرض له لأجل النار وهي مباينة له اهـ الجوهري

***

فموضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية لأن المنطقي يبحث عنها من حيث أنها توصل إلى مجهول تصوري أو تصديقي ومن حيث أنها يتوقف عليها الموصل إلى التصور ككونها كلية وجزئية وذاتية وعرضية وجنسا وفصلا وعرضا وخاصة ومن حيث أنها يتوقف عليها الموصل إلى التصديق إما توقفا قريبا ككونها قضية وعكس قضية ونقيض قضية وإما توقفا بعيدا ككونها موضوعات ومحمولات

(قوله المعلومات التصورية والتصديقية) أي موضوع المنطق هذان المعلومان اهـ التذهيب (قوله لأن المنطقي يبحث عنها) أي لأنها يبحث في المنطق عن عوارضها الذاتية وما يبحث فيه عن عوارضه موضوع له أهـ عبد الحكيم (قوله من حيث إنها توصل الخ) وسيأتي أنه يسمى الموصل إلى التصور قولا شارحا والموصل إلى التصديق حجة أي بأن يقال الحيوان الناطق قول شارح للإنسان وقولنا العالم متغير وكل متغير حادث (قوله ككونها كلية الخ) بأن يقال الحيوان كلي زيد جزئي ناطق ذاتي والضاحك عرضي اهـ دق (قوله توقفا قريبا) أي بلا واسطة اهـ شرح (قوله ككونها قضية الخ) نحو كل إنسان حيوان قضية وبعض الحيوان إنسان عكس قضية وبعض الإنسان ليس بحيوان نقيض قضية اهـ دق (قوله توقفا بعيدا) أي بواسطة اهـ شرح (قوله ككونها موضوعات ومحمولات) بأن تقول إنسان من كل إنسان حيوان موضوع وحيوان من كل إنسان حيوان محمول اهـ دق

***

وقد جرت العادة بان يسمى الموصل إلى التصور قولا شارحا والموصل إلى التصديق حجة ويجب تقديم الأول على الثاني وضعا لتقدم التصور على التصديق طبعا لأن كل تصديق لا بد فيه من تصور المحكوم عليه إما بذاته أو بأمر صادق عليه والمحكوم به كذلك والحكم لامتناع الحكم ممن جهل أحد هذه الأمور

(قوله العادة) أي عادة المنطقيين اهـ شرح (قوله قولا شارحا) وذلك كالحيوان الناطق تعريفا للإنسان فإنه موصل إلى تصور الإنسان اهـ الملوي ويسمى أيضا معرفا وتعريفاً اهـ الباجوري وأما تسميته قولا فلأنه يقال أي يحمل على المعرف بفتح الراء اهـ صبان وأما تسميته شارحا فلشرحه الماهية اهـ القويسني (قوله حجة) نحو العالم متغير وكل متغير حادث فإنه يوصل إلى أن العالم حادث وإنما سمي بذلك لان من تمسك به حج خصمه أي غلبه اهـ الملوي (قوله ويجب) أي وجوبا صناعيا اهـ دق (قوله وضعا) أي في الذكر والكتابة والتعلم والتعليم اهـ القويسني (قوله لتقدم التصور الخ) أي لأن الموصل إلى التصور التصوريات والموصل إلى التصديق التصديقيات والتصور مقدم على التصديق طبعا اهـ شرح والقاعدة كل ما قدم طبعا قدم وضعا ليناسب الوضع الطبع اهـ ب ج والتقدم الطبيعي هو أن يكون المتقدم بحيث يحتاج إليه المتأخر ولا يكون علة له والتصور كذلك بالنسبة إلى التصديق اهـ شرح (قوله إما بذاته) أي بأن يتصور بالحد التام اهـ دق (قوله بأمر صادق عليه) أي بأن يتصور بخاصته اهـ دق (قوله كذلك) أي بذاته أو بأمر صادق عليه اهـ دق (قوله وتصور الحكم) فتعين أن يراد به في

الأول النسبة الحكمية وفي الثاني الإيقـاع بمعنى الإدراك اهـ دق (قوله لامتناع الحكم الخ) وامتناع الحكم يستلزم امتناع التصديق

***

وأما المقالات فثلاث المقالة الأولى في المفردات وفيها ا ربعة فصول (الفصل الأول) في الألفاظ دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع له مطابقة كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق وبتوسطه لما دخل فيه ذلك المعنى تضمن كدلالته على الحيوان وعلى الناطق فقط وبتوسطه لما خرج عنه التزام كدلالته على قابل العلم وصنعة الكتابة

(قوله في المفردات) والمراد بالمفردات هنا ما يقابل الجملة والدليل علي ذلك انه جعل المفردات في مقابلة القضايا حيث قال المقالة الثانية في القضايا اهـ السيد (قوله في الألفاظ) اعلم أن المنطقي لا بحث له إلا على المعاني لكن لما كانت المعاني مفتقرة في فهمها إلى الألفاظ عقد ألمنطقيون لها بابا اهـ ألقويسني (قوله بتوسط الوضع له) أي بواسطة أن اللفظ موضوع لذلك المعنى اهـ شرح (قوله كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق) فإن الإنسان إنما يدل على الحيوان الناطق لأجل أنه موضوع للحيوان الناطق اهـ شرح (قوله وبتوسطه لما دخل فيه ذلك المعنى) أي ودلالته على معناه بواسطة أن اللفظ موضوع لمعنى دخل فيه دخل المعنى المدلول اهـ شرح (قوله كدلالته على الحيوان وعلى الناطق فقط) فان الإنسان إنما يدل على الحيوان أو على الناطق لأجل أنه موضوع للحيوان الناطق وهو معنى دخل فيه الحيوان الذي هو مدلول اللفظ اهـ شرح (قوله وبتوسطه لما خرج عنه) أي ودلالته على معناه بواسطة أن اللفظ موضوع لمعنى خرج عنه ذلك المعنى المدلول اهـ شرح(قوله كدلالته على قابل العلم وصنعة الكتابة) فان دلالته عليه بواسطة أن اللفظ موضوع للحيوان الناطق وقابل العلم وصنعة الكتابة خارج عنه اهـ شرح

***

ويشترط في الدلالة الالتزامية كون الخارج بحالة يلزم من تصور المسمى في الذهن تصوره وإلا لامتنع فهمه من اللفظ ولا يشترط فيها كونه بحالة يلزم من تحقق المسمى في الخارج تحققه فيه كدلالة العمى على البصر مع عدم الملازمة بينهما في الخارج والمطابقة لا تستلزم التضمن كما في البسائط وأما استلزامها الالتزام فغير متيقن لأن وجود لازم ذهني لكل ماهية يلزم من تصورها تصوره غير معلوم وما قيل إن تصور كل ماهية يستلزم تصور أنها ليست غيرها فممنوع ومن هذا تبين عدم استلزام التضمن الالتزام وأما هما فلا يوجدان إلا مع المطابقة لاستحالة وجود التابع من حيث إنه تابع بدون المتبوع

(قوله ويشترط الخ) أي لابد في الدلالة الالتزامية من شرط وهو اللزوم الذهني أي كون الأمر الخارج لازما للمعنى الموضوع له اللفظ في الذهن بحيث يلزم من إدراك المسمى إدراكه اهـ حاشية التذهيب (قوله وإلا) أي وإن لم يتحقق هذا الشرط لا وإن لم يجعل ذلك شرطا اهـ عبد الحكيم (قوله لامتنع فهمه من اللفظ) أي وإن لم يوجد هذا الشرط امتنع فهم الأمر الخارج من اللفظ فلم يكن اللفظ دالا عليه اهـ حاشية التذهيب (قوله ولا يشترط الخ) أي لا يشترط في الدلالة الالتزامية زيادة على اشتراط

اللزوم العقلي فيها كون اللازم بحيث يلزم من تحقق المسمى في الخارج تحققه فيه والحاصل أنه لا يشترط اللزوم الخارجي زيادة على اللزوم الذهني وأما اللزوم الخارجي فعدم كفايته مستفاد من اشتراط اللزوم الذهني اهـ حاشية التذهيب واعلم أن النسبة بين الذهني والخارجي العموم والخصوص الوجهي يجتمعان في لزوم الزوجية للإثنين وينفرد الذهني في لزوم البصر للعمى وينفرد الخارجي في لزوم السواد للغراب اهـ الشرنوبي (قوله مع عدم الملازمة الخ) أي وإلا لاجتمع في العمى البصر وعدمه اهـ (قوله والمطابقة لا يستلزم التضمن) أي ليس متى تحققت المطابقة تحقق التضمن اهـ شرح فصح حينئذ الإيجاب الجزئي وهو بعض ما يتحقق فيه المطابقة يتحقق فيه التضمن اهـ دق (قوله كما في البسائط) أي المعاني التي لا جزء لها اهـ شيخنا وبهذا يعرف أن الالتزام لا يستلزم التضمن فإن المعنى البسيط إذا كان له لازم ذهني كان هناك التزام بلا تضمن اهـ السيد (قوله فغير متيقن) المراد انه لا يجزم به اهـ دق (قوله لأن وجود لازم ذهني الخ) أي لان الالتزام يتوقف على أن يكون لكل ماهية لازم ذهني يلزم من تصورها تصوره وكون كل ماهية بحيث يوجد لها لازم ذهني يلزم من تصورها تصوره غير معلوم لجواز أن يكون من الماهيات مالا يستلزم شيئا كذلك فإذا كان اللفظ موضوعا لتلك الماهية كان دلالته عليها مطابقة ولا التزام لانتفاء شرطه وهو اللزوم الذهني أفاده في الشرح (قوله وما قيل الخ) أي وزعم الإمام أن المطابقة مستلزمة للالتزام لأن تصور كل ماهية يستلزم تصور لازم من لوازمها واقله أنها ليست غيرها اهـ شرح (قوله فممنوع) أي منعا حقيقيا بالسند القطعي أو بالسند الحلي اهـ السيلكوتي أما الأول فبأن يقال لا نسلم أن تصور كل ماهية يستلزم تصورانها ليست غيرها فكثيرا ما نتصور ماهيات الأشياء ولم يخطر ببالنا غيرها فضلا عن أنها ليست غيرها اهـ شرح وأما الثاني فبأن يقال لا نسلم أن تصور كل ماهية يستلزم تصور أنها ليست غيرها إنما يتم ما ذكرتم أن لو كان اللازم بينا بالمعنى الأعم والمعتبر عند أهل هذا الفن هو اللازم البين بالمعنى الأخص أفاده السيد (قوله تبين عدم استلزام التضمن الالتزام) فيه حذف مضاف أي تبين عدم تيقن استلزام التضمن الالتزام اهـ دق لأنه كما لم يعلم وجود لازم ذهني لكل ماهية بسيطة لم يعلم أيضا وجود لازم ذهني لكل ماهية مركبة لجواز أن يكون من الماهيات المركبة مالا يكون له لازم ذهني فاللفظ الموضوع بإزائه دال على أجزائه بالتضمن دون الالتزام اهـ شرح (قوله وأما هما) أي التضمن والالتزام اهـ شرح (قوله فلا يوجدان إلا مع المطابقة) أي متى تحققت التضمنية والالتزامية تحققت المطابقة فيكونان مستلزمين لها اهـ حاشية التذهيب (قوله لاستحالة وجود التابع الخ) أي لأنهما تابعان لها والتابع من حيث انه تابع لا يوجد بدون المتبوع اهـ شرح أما بيان الصغرى فلأن فهم الجزء واللازم من اللفظ بتوسط فهم الكل منه اهـ عبد الحكيم وأما الكبرى فظاهرة وإنما قيد بالحيثية لان التابع قد يوجد بدون المتبوع لكن لا يكون في تلك الحالة تابعا كالحرارة التابعة للنار فإنها توجد مع الشمس لكن لا تكون تابعة للنار اهـ عطار وأما من حيث إنها تابعة للنار فلا توجد إلا معها اهـ شرح

***

والدال بالمطابقة إن قصد بجزئه الدلالة على جزء معناه فهو المركب كزامي الحجارة وإلا فهو المفرد وهو إن لم يصلح لأن يخبر به وحده فهو الأداة كفى ولا وان صلح لذلك فان دل بهيئته على زمان معين من الأزمنة الثلاثة فهو الكلمة وإن لم يدل فهو الاسم

(قوله فهو المركب) فلابد للفظ المركب جزء وأن يكون لجزئه دلالة علي معنى وان يكون ذلك المعنى جزء المعنى المقصود من اللفظ وان يكون دلالة جزء اللفظ علي جزء المعنى المقصود مقصودة اهـ شرح فالقيود المعتبرة في المركب أربعة اهـ دق (قوله كرامي الحجارة) فان الرامي مقصود منه الدلالة على من له الرمي والحجارة مقصود منه الدلالة على جسم معين يسمى حجارة ومجموع المعنيين معنى رامي الحجارة (قوله وإلا) أي وإن لم يوجد ما ذكر وعدم وجود ما ذكر صادق بانتفاء الجزئية وبانتفاء الدلالة وبانتفاء المعنى المقصود وبانتفاء القصد اهـ دق (قوله فهو المفرد) فيدخل فيه مالا يكون له جزء أصلا كهمزة الاستفهام وما يكون له جزء لكن لا دلالة له علي معنى كزيد وما يكون له جزء دال على المعنى لكن ذلك المعنى لا يكون جزء المعنى المقصود كعبد الله علما فإن له جزأ كعبد دالا على معنى وهو العبودية لكنه ليس جزء المعنى المقصود أي الذات المشخصة وما يكون له جزء دال على جزء المعنى المقصود ولكن لا يكون دلالته مقصودة كالحيوان الناطق إذا سمي به شخص إنساني فان معناه حينئذ الماهية الإنسانية مع التشخص والماهية الإنسانية مجموع مفهومي الحيوان والناطق فالحيوان مثلا الذي هو جزء اللفظ دال على جزء المعنى المقصود الذي هو الشخص الإنساني لأنه دال على مفهوم الحيوان ومفهومه جزء الماهية الإنسانية وهي جزء لمعنى اللفظ المقصود اهـ شرح أي والجزء الأخر التشخص اهـ عطار فيكون مفهوم الحيوان أيضا جزء ذلك المعنى المقصود لأن جزء الجزء جزء اهـ السيد فيكون الحيوان دالا على جزء المعنى المقصود اهـ التذهيب لكن دلالة الحيوان على مفهومه ليست بمقصودة في حال العلمية بل ليس المقصود من الحيوان الناطق إلا الذات المشخصة اهـ شرح (قوله كفى ولا) وإنما ذكر مثالين لان مالا يصلح لان يخبر به وحده اما أن لا يصلح للإخبار به أصلا كفي قان المخبر به في قولنا زيد في الدار هو حصل أو حاصل ولا مدخل لفي في الإخبار به وإما أن يصلح للإخبار به لكن لا يصلح لان يخبر به وحده كلا فان المخبر به في قولنا زيد لا حجر هو لا حجر فلا له مدخل في الإخبار به اهـ شرح (قوله فهو الكلمة) كضرب ويضرب اهـ شرح (قوله وان لم يدل) صادق بعدم الدلالة وبالدلالة على الزمان بالجوهر اهـ دق (فهو الاسم) كزيد وعمرو اهـ شرح

***

وحينئذ إما أن يكون معناه واحدا أو كثيرا فان كان الأول فان تشخص ذلك المعنى سمي علما وإلا فتواطئا إن استوت أفراده الذهنية والخارجية فيه كالإنسان والشمس ومشككا إن كان حصوله في البعض أولى واقدم وأشد من الأخر كالوجود بالنسبة إلى الواجب والممكن وإن كان الثاني فان كان وضعه لتلك المعاني على السوية فهو المشترك كالعين وان لم يكن كذلك بل وضع لأحدهما أولا ثم نقل إلى الثاني وحينئذ إن ترك موضوعه الأول يسمى لفظا منقولا عرفيا إن كان الناقل هو العرف العام كالدابة وشرعيا إن كان الناقل هو الشرع كالصلاة والصوم واصطلاحيا إن كان هو العرف الخاص كاصطلاح النحاة والنظار وإن لم يترك موضوعه الأول يسمى بالنسبة إلى المنقول عنه حقيقة وبالنسبة إلى المنقول إليه مجازا كالأسد بالنسبة إلى الحيوان المفترس والرجل الشجاع

(قوله وحينئذ) أي الاسم لا الحرف ولا الفعل اهـ دق (قوله أو كثيرا) المراد بالكثير ما زاد علي الواحد اهـ دق (قوله فان تشخص ذلك المعنى) أي تعين ذلك المعنى خارجا لا في الذهن وإلا فالتشخص الذهني موجود في الجميع واعلم أن المراد بتشخص المعنى أن لا يكون صالحا لان يقال علي

كثيرين وبعدم تشخص معناه أن يكون صالحا لأن يقال علي كثيرين اهـ حاشية التذهيب (قوله سمي علما) أي شخصيا لتشخص مدلوله وأما علم الجنس فهو الكلي المتواطئ والأولى أن يعبر بجزئي بدل علم لأنه وظيفة المنطقي وأما التعبير بعلم فهو وظيفة النحوي اهـ حاشية التذهيب قال في الشرح يسمى علما في عرف النحاة وجزئيا حقيقيا في عرف المنطقيين اهـ (قوله وإلا) أي وان لم يتشخص ذلك المعنى (قوله فمتواطئا) من التواطؤ وهو التوافق لان أفراده متوافقة في معناه اهـ شرح (قوله إن استوت أفراده الذهنية) أي الفرضية التي لا وجود لها خارجا اهـ حاشية التذهيب (قوله والخارجية) أي الموجـودة في الخارج اهـ حاشية الذهيب (قوله فيه) أي في حصول ذلك المعنى فيها أي في تلك الأفراد أي إن استوت الأفراد في تحقق معناه فيها من غير تفاوت بأولية أو أولوية أو شدة اهـ حاشية التذهيب (قوله كالإنسان) مثال للمتواطئ الذي أفراده خارجية اهـ حاشية التذهيب إذ لا يصح أن يقال أن زيدا أشد أو أقدم أو أولى بالإنسانية من عمرو اهـ عطار (قوله والشمس) مثال لما أفراده ذهنية اهـ حاشية التذهيب (قوله ومشككا) بصيغة اسم الفاعل والإسناد فيه مجاز إذ هو محل التشكيك اهـ عطار (قوله إن كان حصوله في البعض أولى وأقدم وأشد من الأخر) أي من حصوله في البعض الأخر اهـ دق (قوله كالوجود بالنسبة إلى الواجب والممكن) فانه في الواجب أولى أي لكونه لا يقبل الانتفاء بخلافه في الممكن فانه يقبل الانتفاء واقدم فانه في الواجب قبل حصوله في الممكن اهـ التذهيب مع حاشيته واشد لان أثار الوجود في وجود الواجب أكثر اهـ شرح أي كون أفعال الله أكثر من أفعالنا اهـ دق (قوله وإن كان الثاني) أي إن كان المعنى كثيرا اهـ شرح (قوله على السوية) أي كما كان موضوعا لهذا المعنى يكون موضوعا لذلك المعنى اهـ شرح (قوله فهو المشترك) أي المشترك فيه أي اشتركت تلك المعاني في ذلك اللفظ اهـ عطار فهو من الحذف والإيصال فقد حذف الحرف وأوصل الضمير بالفعل اهـ دق كما أن المتواطئ والمشكك كذلك وذلك لأن المتصف بالتواطؤ والتشكك الأفراد لا اللفظ والمراد المشترك اللفظي ويدخل فيه العلم إذا تعدد وأما المشترك المعنوي فهو المعنى الكلي الصادق على جزئيات كما في المتواطئ والمشكك فمعنى اللفظ فيهما مشترك معنى لاشتراك الأفراد في المعنى الموضوع له اللفظ اهـ حاشية التذهيب (قوله كالعين) فإنها موضوعة للباصرة والماء والراكبة والذهب على السواء اهـ شرح (قوله وإن لم يكن كذلك) أي وان لم يوضع لكل من المعاني اهـ حاشية التذهيب (قوله ثم تقل إلى الثاني) أي من غير وضع له اهـ حاشية التذهيب (قوله وحينئذ إن ترك موضوعه الأول) أي لا يستعمل فيه بدون القرينة لا أنه لا يستعمل فيه أصلا اهـ عبد الحكيم (قوله يسمى لفظا منقولا) لنقله من المعنى الأول اهـ شرح (قوله العرف العـام) وهو الذي لم يتعين ناقله اهـ دق (قوله كالدابة) فإنها في اصل اللغة لكل ما يدب علي الأرض ثم نقله العرف العام إلى ذوات القوائم الأربع من الخيل والبغال والحمير اهـ شرح (قوله هو الشرع) هو من الاصطلاح أفرد لشرفه اهـ عطار (قوله كالصلاة والصوم) فإنهما في الأصل للدعاء ومطلق الإمساك ثم نقلهما الشرع إلى الأركان المخصوصة والإمساك المخصوص اهـ شرح (قوله العرف الخاص) وهو الذي يتعين ناقله (قوله كاصطـلاح النحاة والنظار) كالفاعل فانه في اللغة من أوجد الفعل أي الحدث ثم نقله النحاة إلى الاسم المرفوع الذي اسند له فعل أو شبهه اهـ حاشية التذهيب وكالدوران فانه كان في الأصل للحركة في السكك أي الطريق ثم نقله النظار إلى ترتب الأثر أي ما هو اثر في نفسه وجودا أو عدما أو معا على ما له صلوح العلية أي على شئ صالح لان يكون مؤثرا في ذلك الأثر كترتب الحرمة على الإسكار فانه متى وجد وجدت الحرمة اهـ

شرح مع الدسوقي (قوله وان لم يترك موضوعه الأول) أي انه يستعمل فيه بعد النقل كما يستعمل فيه قبل النقل أي بلا قرينة اهـ عبد الحكيم (قوله يسمى إلى المنقول عنه حقيقة وإلى المنقول إليه مجازا) أي يسمى ذلك اللفظ المنقول بالاسمين الحقيقة والمجاز باعتبارين اهـ عبد الحكيم (قوله كالأسد بالنسبة الحيوان المفترس والرجل الشجاع) فانه وضع أولا للحيوان المفترس ثم نقل إلى الرجل الشجاع لعلاقة بينهما وهي الشجاعة فاستعماله في الأول بطريق الحقيقة وفي الثاني بطريق المجاز اهـ شرح

***

وكل لفظ فهو بالنسبة إلى لفظ أخر مرادف له إن توافقا في المعنى ومباين له إن اختلفا فيه وأما المركب فهو إما تام وهو الذي يصح السكوت عليه أو غير تام وهو بخلافه التام إن احتمل الصدق والكذب فهو الخبر والقضية وان لم يحتمل فهو الإنشاء فان دل على طلب الفعل دلالة أولية أي وضعية فهو مع الاستعلاء أمر كقولنا اضرب أنت ومع الخضوع سؤال ودعاء ومع التساوي التماس وان لم يدل فهو تنبيه يندرج فيه التمني والترجي والتعجب والقسم والنداء وأما غير التام فهو إما تقييدي كالحيوان الناطق وإما غير تقييدي كالمركب من اسم وأداة أو كلمة وأداة

(قوله وكل لفظ فهو بالنسبة إلى لفظ أخر مرادف له) أي واللفظان مترادفان أخذا من الترادف الذي هو ركوب أحد خلف أخر كأن المعنى مركوب واللفظان راكبان عليه فيكون مترادفين كالليث والأسد اهـ شرح (قوله إن توافقا في المعنى) أي يكون معناهما واحدا اهـ شرح (قوله ومباين له) أي واللفظان متباينان اهـ شرح (قوله إن اختلفا فيه) أي يكون لأحدهما معنى وللأخر معنى أخر كالإنسان والفرس اهـ شرح وهذا يصدق بالمتساويين لأن المعنى مختلف وان اتحد ما صدقا فالمتساويان متباينان على هذا الاصطلاح اهـ دق (قوله وهو الذي يصح السكوت عليه) أي بان لا يكون مستدعيا للفظ أخر ينتظره المخاطب اهـ التذهيب (قوله وهو بخلافه) أي الذي لا يصح السكوت عليه (قوله والتام إن احتمل الصدق والكذب) أي من حيث ذاته فهذه الحيثية لإدخال الأقوال المقطوع بصدقها والأقوال المقطوع بكذبها اهـ حاشية التذهيب والمتبادر من قوله احتمل الصدق والكذب أن يكون ذلك الاحتمال في نفس الأمر ولا خبر يحتملهما في نفس الأمر اهـ عبد الحكيم لأن الخبر إما أن يكون مطابقا للواقع أم لا فان كان الأول لم يحتمل الكذب وان كان الثاني لم يحتمل الصدق فهو إما صادق دائما أو كاذب دائما فلم يصدق التعريف على شيء وأجيب عن أصل الإشكال بحمل الاحتمال على الجواز العقلي بالنظر إلى مفهوم المركب وماهيته ومن المعلوم إن كل خبر جائز الصدق والكذب عند العقل بالنظر إلى مجرد ماهيته اهـ عطار (قوله فهو الخبر والقضية) علم منه أن القضية والخبر بمعنى واحد وهو ما احتمل الخ لكن تسميته قضية من حيث اشتماله على الحكم وتسميته خبرا من حيث احتماله الصدق اهـ الباجوري (قوله فهو الإنشاء) وهو ما قارن معناه لفظه كبعت وأنت حر واضرب اهـ حاشية التذهيب (قوله دلالة أولية أي وضعية) المراد أن تكون دلالته بتوسط الوضع له اهـ عبد الحكيم (قوله فهو مع الاستعلاء) أي مع إظهار الطالب العلو على المطلوب منه أي سواء كان عاليا أو لا اهـ القويسني (أمر) أقول أي ان دل على طلب الفعل فان دل على طلب الكف عن الفعل فنهي (قوله ومع الخضوع) أي مع إظهار الخضوع أي وان لم يكن خاضعا في نفس الأمر اهـ الملوي والصبان (قوله سؤال ودعاء) كقول الخادم لسيده اعطني درهما اهـ القويسني (قوله ومع

التساوي) أي في إظهار التساوي سواء كان مساويا أو أدنى أو أعلى اهـ صبان (قوله التماس) كقول بعض الخدمة لبعض اعطني عمامتي اهـ القويسني (قوله وان لم يدل) أي دلالة أولية أي وضعية فلا ينافي انه يدل دلالة ثانوية أي إلتزامية اهـ دق (قوله فهو تنبيه يندرج فيه التمني) وهذا وان لم يدل على الطلب ابتداء أي وضعا لكن يدل عليه التزاما لأن قولك ليت الشباب يعود يستلزم ليعد الشباب اهـ دق (قوله والترجي) كما في لعل الحبيب قادم وهذا يدل على الطلب التزاما لأنه يستلزم قولك اقدم يا حبيب اهـ دق (قوله والتعجب) نحو ما احسن زيدا وهذا يدل على الطلب التزاما لأنه يستلزم قولك اخبرني عن سبب حسنه اهـ شيخنا (قوله والقسم) نحو واللّه إن زيدا قائم وهذا يستلزم أن المتكلم يقول للمخاطب صدقني اهـ دق (قوله والنداء) نحو يا زيد وهو يستلزم أقبل يا زيد اهـ دق (قوله إما تقييدي) وهو ينقسم قسمين الأول مركب توصيفي وهو ما كان الجزء الثاني قيدا للأول على طريق الوصفية كالحيوان الناطق والثاني المركب الإضافي وهو ما كان الجزء الثاني مضافا للأول نحو عبد اللّه اهـ دق (قوله وإما غير تقييدي كالمركب من اسم وأداة) نحو في الدار اهـ حاشية التذهيب (قوله أو كلمة وأدة) نحو قد قام اهـ حاشية التذهيب

***

الفصل الثاني في المعاني المفردة كل مفهوم فهو جزئي إن منع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه وكلي إن لم يمنع واللفظ الدال عليهما يسمى كليا وجزئيا بالعرض والكلي إما أن يكون تمام ماهية ما تحته من الجزئيان أو داخلا فيها أو خارجا عنها والأول هو النوع الحقيقي سواء كان متعدد الأشخاص وهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا كالإنسان أو غير متعدد الأشخاص وهو المقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة كالشمس فهو إذن كلي مقول على واحد أو على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو

(قوله في المعاني المفردة) المراد بإفرادها كون اللفظ الدال عليها مفردا وان كانت مركبة وذلك كالإنسان فانه لفظ مفرد ومدلوله مركب اهـ دق قال في الشرح فان عبر عنها بألفاظ مفردة فهي المعاني المفردة وإلا فالمركبة انتهى (قوله كل مفهوم) وهو الحاصل في العقل أي سواء دل غليه اللفظ في محل النطق وهو المسمى بالمنطوق عند الاصوليين أو دل عليه اللفظ لا في محل النطق وهو المسمى بالمفهوم عندهم فهذا اصطلاح منطقي اهـ حاشية التذهيب والمعنى والمفهوم متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار فمن حيث فهمه من اللفظ يسمى مفهوما ومن حيث قصده منه يسمى معنى وعبر بالمعنى في العنوان رعاية لمقابلة الفصل الأول حيث جعل عنوانه الألفاظ المفردة وفي القسمة بالمفهوم لأنها باعتبار حصوله في الذهن اهـ عبد الحكم (قوله إن منع نفس تصوره) أي مع قطع النظر عما هو خارج عنه اهـ عطار وقيد به ليخرج ما منع الشركة للدليل الخارجي كواجب الوجود اهـ الحفني ألا ترى أن واجب الوجود لو لوحظ مع حصوله في العقل برهان الوحدانية كان ممتنعا صدقه على كثيرين اهـ حاشية التذهيب وأما مجرد تصوره فلا يمنع ذلك اهـ عطار (قوله من وقوع الشركة فيه)أي شركة الأفراد في المفهوم بمعنى صدقه وحمله على كل منها اهـ الحفنى واعلم أن الجزئي متى أطلق انصرف للحقيقي وتعريف المصنف للجزئي المراد عند الإطلاق اهـ حاشية التذهيب (قوله إن لم يمنع) أي تصوره من حيث نفسه أي بقطع النظر عن الدليل الخارجي وإنما قيد بذلك ليدخل ما يمنع الشركة من

الكليات بالنظر للخارجي كواجب الوجود فان الشركة فيه ممتنعة بالدليل الخارجي لكن إذا جرد العقل النظر إلى مفهومه لم يمنع صدقه على كثيرين فان مجرد تصوره لو كان مانعا من الشركة لم يفتقر في إثبات الوحدانية إلى دليل اهـ الحفنى (قوله يسمى كليا وجزئيا بالعرض) أشار به إلى أن الكلية والجزئية إنما هي من صفات المعاني وأما وصف الألفاظ بهما فمجاز من باب إطلاق ما للمدلول على الدال اهـ الحفنى أي تسمية الدال باسم المدلول اهـ شرح (قوله تمام ماهية ما تحته من الجزئيات) أي الماهيةالتامة للأفراد اهـ حاشية التذهيب كالإنسان (قوله أو داخلا فيها) أي سواء كان مساويا لها أو أعم اهـ دق كالحيوان والناطق اهـ الحفني (قوله أو خارجا عنها) أي كذلك مساويا لها أو أعم اهـ دق كالضاحك والماشي اهـ الحفني (قوله الأول) أي الكلي الذي يكون نفس ماهية ما تحته من الجزئيات اهـ شرح (قوله وهو المقول) أي المحمول اهـ دق (قوله في جواب ما هو) واعلم أن المقول في جواب ما هو النوع والجنس اهـ شيخنا قال الدسوقي وأما النوع والجنس فيقالان في جواب ما هو لكن النوع تمام ماهية الأفراد المتفقة الحقيقة وأما الجنس فتمام ماهية المشتركة بين أفراد مختلفة الحقيقة اهـ (قوله بحسب الشركة) أي إذا كان المسؤل عنه أفرادا متعددة اهـ دق(قوله والخصوصية) أي إذا كان المسؤل عنه فردا واحدا اهـ دق (قوله معا) انتصابه على الحالية أي مجتمعين في المقولية في جواب ما هو ولا يقتضي ذلك أن تكون المقولية في زمان واحد اهـ عبد الحكيم (قوله كالإنسان) فإذا سئل عن زيد مثلا بما هو كان المقول في الجواب هو الإنسان لأنه تمام الماهية المختصة به وإن سئل عن زيد وعمرو بما هما كان الجواب الإنسان أيضا لأنه كمال ماهيتهما المشتركة بينهما فلا جرم أن يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الخصوصية والشركة معا اهـ شرح (قوله بحسب الخصوصية المحضة) أي الخالصة من صحة مشاركة الحمل لغيرها اهـ دق (قوله كالشمس) واعلم أن كونه مقولا في جواب ما هو بحسب الخصوصية فقط إنما هو بالنظر إلى الخارج لعدم وجود فرد آخر فيه اهـ عبد الحكيم (قوله فهو إذن) أي إذا كان منقسما إلى قسمين اهـ عبد الحكيم (قوله كلي مقول على واحد أو على كثيرين) ولا يمكن الاكتفاء على أحدهما لأنه لو لم يقل على واحد بل اكتفى بعلى كثيرين لم يدخل النوع غير متعدد الأشخاص وكذا لو لم يقل على كثيرين بل اكتفى بعلى واحد لم يدخل النوع المتعدد الأشخاص أفاده عبد الحكيم

***

وإن كان الثاني فإن كان تمام الجزء المشترك بينها وبين نوع آخر فهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة ويسمى جنسا ورسموه بأنه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو وهو قريب إن كان الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه عين الجواب عنها وعن كل ما يشاركها فيه كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان وبعيد إن كان الجواب عنها وعن بعض ما يشاركها فيه غير الجواب عنها وعن بعض آخر ويكون هناك جوابان إن كان بعيدا بمرتبة واحدة كالجسم النامي بالنسبة إلى الإنسان وثلاثة أجوبة إن كان بعيدا بمرتبتين كالجسم وأربعة أجوبة إن كان بعيدا بثلاثة مراتب كالجوهر وعلى هذا القياس

(قوله تمام الجزء المشترك بينهما وبين نوع آخر)والمراد بتمام الجزء المشترك.الجزء المشترك الذي لا يكون وراءه جزء مشترك بينهما أي جزء مشترك لا يكون جزء مشترك خارجا عنه بل كل جزء

مشترك بينهما إما أن يكون ننفس ذلك الجزء أو جزأ منه كالحيوان فإنه تمام الجزء المشترك بين الإنسان والفرس إذ لا جزء مشترك بينهما إلا هو إما نفس الحيوان أو جزء منه كالجوهر والنامي والحساس والمتحرك بالإرادة وكل منها وإن كان مشتركا بين الإنسان والفرس إلا أنه ليس تمام المشترك بينهما بل بعضه وإنما يكون تمام المشترك هو الحيوان المشتمل على الكل اهـ شرح (قوله بحسب الشركة المحضة) أي بقدر الشركة الخالصة من شائبة الخصوصية اهـ الحفني (قوله كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو) وبقولنا مختلفين بالحقائق يخرج النوع لأنه مقول على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو وبجواب ما هو يخرج الكليات البواقي أعني الخاصة والفصل والعرض العام اهـ شرح إذ الأولان إنما يقالان في جواب أي شيء هو والثالث لا يقال في الجواب أصلا اهـ ايساغوجي (قوله إن كان الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه عين الجواب عنها وعن كل ما يشاركها فيه) أي الجواب عن الماهية وعن البعض عين الجواب عنها وعن الكل اهـ شيخنا (قوله كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان) فانه جواب عن السؤال عن الإنسان والفرس وهو الجواب بعينه عنه وعن جميع الأنواع المشاركة للإنسان في الحيوانية اهـ شرح (قوله غير الجواب عنها وعن بعض أخر) أي بل يختلف الجواب فيكون الجواب عنها وعن بعض المشاركات غير الجواب عنها وعن بعض الأخر اهـ حاشية التذهيب كالجسم النامي فان النباتات والحيوانات تشارك الإنسان فيه وهو الجواب عنه وعن المشاركات النباتية لا المشاركات الحيوانية بل الجواب عنه وعن المشاركات الحيوانية الحيوان اهـ شرح (قوله كالجسم النامي بالنسبة إلى الإنسان) فان الحيوان جواب وهو جواب أخر اهـ شرح (قوله كالجسم) فان الحيوان والجسم النامي جوابان وهو جواب ثالث اهـ شرح (قوله كالجوهر) فإن الحيوان والجسم النامي والجسم المطلق أجوبة ثلاثة وهو جواب رابع اهـ شرح (قوله وعلى هذا القياس) أي اجر على هذا القياس وفيه انه لا شيء فوق الجوهر كما مر إلا أن يقال إن هذا على سبيل الفرض والتقدير اهـ دق فكلما يزيد البعد يزيد عدد الأجوبة اهـ شرح

***

وإن لم يكن تمام المشترك بينها وبين نوع أخر فلابد إما أن لا يكون مشتركا بين الماهية وبين نوع أخر أصلا كالناطق بالنسبة إلى الإنسان أو يكون بعضا من تمام المشترك مساويا له كالحساس والا لكان مشتركا بين الماهية وبين نوع أخر ولا يجوز أن يكون تمام المشترك بالنسبة إلى ذلك النوع لأن المقدر خلافه بل بعضه ولا يتسلسل بل ينتهي إلى ما يساويه فيكون فصل جنس وكيفما كان يميز الماهية عن مشاركها في جنس أو في وجود فكان فصلا ورسموه بأنه كلي يحمل على الشيء في جواب أي شئ هو في جوهره فعلى هذا لو تركبت حقيقة من أمرين متساويين أو أمور متساوية كان كل منها فصلا لها لأنه يميزها عن مشاركها في الوجود والفصل المميز للنوع عن مشاركه في الجنس قريب إن ميزه عنه فى جنس قريب كالناطق للإنسان وبعيد إن ميزه عنه في جنس بعيد كالحساس للإنسان

(قوله وإن لم يكن الخ) هذا بيان للشق الثاني من الترديد اهـ شرح (قوله إما أن لا يكون مشتركا بين الخ) أي بل يكون جزأ مختصا للماهية فيكون فصل ماهية لا فصل جنس (قوله كالناطق بالنسبة إلى الإنسان) فإنه جزء لماهية الإنسان وليس فيه اشتراك بين الإنسان وغيره اهـ حاشية التذهيب (قوله أو يكون بعضا من تمام المشترك) أي أو يكون مشتركا ولا يكون تمام المشترك بل بعضه اهـ شرح (قوله

مساويا له) أي لتمام المشترك اهـ دق (قوله كالحساس) فانه بعض من الحيوان وهو مساو له في الوجود فمتى وجد الأول وجد الثاني وبالعكس اهـ دق (قوله وإلا) أي وان لا يكون مساويا له أي بان كان أعم من تمام المشترك اهـ شيخنا (قوله لكان مشتركا بين الماهية وبين نوع آخر) أي لكان موجودا في نوع آخر بدون تمام المشترك تحقيقا لمعنى العموم فيكون مشتركا بين الماهية وذلك النوع الذي هو بازاء تمام المشترك اهـ شرح أي بمقابلة تمام المشترك أي أنه مباين له وذلك كالحساس فإنه لو فرض أنه اعم من الحيوان لكان موجودا في الشجر مثلا تحقيقا لمعنى العموم فيكون الحساس مشتركا بين الإنسان والشجر الذي بازاء الحيوان أي أن الشجر مقابل الحيوان اهـ دق (قوله بالنسبة إلى ذلك النوع) أي الذي هو بازاء تمام المشترك اهـ شرح أي فإما أن يقال أن الحساس تمام المشترك بين الإنسان والشجر أولا والأول محال اهـ دق (قوله لأن المقدر خلافه) علة أولى لقوله ولا يجوز أي المقدر أن الجزء ليس تمام المشترك بين الماهية ونوع ما من الأنواع اهـ شرح والمراد بالجزء الحساس وإذا بطل الأول والحال إن الحساسية موجودة في الإنسان والشجر والشجر مباين للحيوان لزم أن يكون هناك تمام مشترك آخر بين الإنسان والشجر والحساس بعض هذا التمام ثم نقول لا جائز أن يكون الحساس اعم من تمام المشترك الذي بين الإنسان والشجر إذ لو كان اعم لوجد في نوع آخر غير الشجر كالحجر تحقيقا لمعنى العموم والفرض أن الحجر مباين لتمام المشترك بين الإنسان والشجر ولا جائز أن يكون الحساس تمام المشترك بين الإنسان والحجر إذ هو خلاف الفرض فتعين أن يكون الحساس بعض تمام المشترك بين الإنسان والحجر فيقتضي أن هناك تمام مشترك بين الإنسان والحجر والحساس بعض من هذا التمام الثالث اهـ دق وهلم جرا فإما أن يوجد تمام المشتركات إلى غير النهاية أو ينتهي إلى بعض تمام مشترك مساو له اهـ شرح (قوله ولا يتسلسل) أي تمام المشترك اهـ ميزان علة ثانية لقوله ولا يجوز أي لو لم يكن بعض من تمام المشترك مساويا له لتسلسل تمام المشتركات الى غير النهاية اهـ شيخنا (قوله بل ينتهي إلى ما يساويه) أي إلى تمام مشترك بعضه مساو له لأن الكلام في تمام المشترك الذي بعضه مساو له اهـ دق (قوله فيكون فصل جنس) أي وإن كان بعض تمام المشترك مساويا له يكون فصلا لتمام المشترك لاختصاصه به وتمام المشترك جنس فيكون فصل جنس فيكون فصلا للماهية اهـ شرح (قوله وكيفما كان) أي سواء لم يكن الجزء مشتركا أصلا أو يكون بعضا من تمام المشترك مساويا له اهـ شرح تفسير من الشارح للعموم المستفاد من كيفما كان تخلل بين الشرط والجزء أعني يميز الماهية اهـ عبد الحكيم (قوله فى جنس) أي كما يميز الناطق الانسان عن الفرس المشارك له فى الحيوان (قوله فى وجود) أي كما يميز القيام بالنفس الجوهر عن العرض المشارك له فى الوجود (قوله فكان فصلا) إذ لانعنى بالفصل إلا المميز الذاتي اهـ عبد الحكم فالفصل قسمان قسم يميز الماهية عن مشاركها في جنس وقسم عن مشاركها في وجود اهـ شيخنا (قوله ورسموه) أي الفصل (قوله يحمل على الشيء) إنما قال على الشيء ليشمل المتفقة الحقيقة والمختلفة الحقيقة اهـ عطار (قوله في جواب أي شئ هو في جوهره) والكلام على حذف المضاف والأصل أي شيئ مميزه حال كونه في جوهره فحذف المضاف فانفصل الضمير اهـ شرنوبي ووقع في بعض العبارات بدل في جوهره في ذاته وهو بمعناه اهـ عطار فحصل التعريف أن الفصل هو الكلى الذاتي المميز (قوله فعلى هذا) أي التعريف (قوله لو تركبت حقيقة) أي ماهية موجودة في الخارج اهـ دق (قوله من أمرين متساويين أو أمور متساوية) أي بحيث لا يكون للماهية جنس اهـ دق (قوله كان كل منها فصلا لها لأنه يميزها عن مشاركها في الوجود) أي لا في الجنس

اهـ أقول كذات وقام بنفسه فانهما يميزان الجوهر عن العرض المشارك له فى الوجود (قوله والفصل المميز للنوع عن مشاركه في الجنس) وإنما خصه بالذكر إذ لا يتصور الانقسام إلى القريب والبعيد في الفصول المميزة عن المشاركات الوجودية أفاده العطار (قوله كالناطق للإنسان) فانه يميزه عن مشاركاته في الحيوان اهـ شرح (قوله كالحساس للإنسان) فانه يميزه عن مشاركاته في الجسم النامي اهـ شرح

***

وأما الثالث فان امتنع انفكاكه عن الماهية فهو اللازم وإلا فهو العرض المفارق واللازم قد يكون لازما للوجود كالسواد للحبشي وقد يكون لازما للماهية كالزوجية للأربعة وهو إما بين وهو الذي يكون تصوره مع تصور ملزومه كافيا في جزم الذهن باللزوم بينهما كالانقسام بمتساويين للأربعة وإما غير بين وهو الذي يفتقر جزم الذهن باللزوم بينهما إلى وسط كتساوي الزوايا الثلاث القائمتين للمثلث وقد يقال البين على اللازم الذي يلزم من تصور ملزومه تصوره والأول أعم

(قوله وأما الثالث) أي وهو الخارج عن الماهية (قوله فان امتنع انفكاكه عن الماهية) أي بمعنى انه لا يجوز وجود الماهية بدونه وان وجد بدونها اهـ دق (قوله فهو اللازم) كالفردية للثلاث فهي لازمة للثلاث بمعنى أن الثلاث لا تتعقل بدونها وإن وجدت الفردية في غيرها اهـ دق (قوله وإلا فهو العرض المفارق) كالكتابة بالفعل للإنسان اهـ شرح وأما الكتابة بالإمكان فمن اللازم اهـ دق (قوله لازما للوجود) أي لازما للماهية باعتبار وجودها الخارجي اهـ عبد الحكيم (قوله كالسواد للحبشي) فانه لازم لماهية الإنسان باعتبار وجوده وتشخصه الصنفى لا لماهيته من حيث هي هي اهـ عبد الحكيم (قوله وقد يكون لازما للماهية) أي من حيث هي هي اهـ دق (قوله كالزوجية للأربعة) فإنها لازما لماهية الأربعة اهـ تذهيب (قوله وهو) أي اللازم سواء كان لازما الماهية أو لازما الوجود اهـ تذهيب (قوله كافيا في جزم الذهن باللزوم بينهما) أي الذي لا يفتقر جزم الذهن بينهما إلى وسط بل يكفي إلى تصورهما لزم من تصور ملزومه تصوره أولا اهـ شيخنا (قوله كالانقسام بمتساويين للأربعة) فان من تصور الأربعة وتصور الانقسام بمتساويين جزم بمجرد تصورهما بان الأربعة منقسمة بمتساويين اهـ شرح (قوله إلى وسط) أي زيادة على تصور اللازم والملزوم وذلك كلزوم الحدوث للعالم فان جزم العقل به يتوقف على أمر خارج وهو التغير إذ لا يلزم من تصور الحدوث والعالم جزم العقل بلزوم الحدوث للعالم اهـ حاشية التذهيب وكلزوم النتائج لما عدا الشكل الاول اهـ البرهان (قوله كتساوي الزوايا الثلاث القائمتين للمثلث) أي إن كل مثلث تساوت زواياه الثلاث للقائمين اهـ شيخنا فتساوي الزوايا الثلاث في المثلث لازم لماهية المثلث سواء وجدت في الذهن أو في الخارج لكن جزم العقل باللزوم بينهما لا يحصل بمجرد تصور المثلث وتصور تساوي الزوايا الثلاث للقائمين بل لا بد هناك من برهان هندسي اهـ السيد وهو كون زوايا المثلث مساوية للحادة والمنفرجة وهما مساويتان للقائمتين فيكون زوايا المثلث مساوية للقائمتين لان مساوي المساوي مساو اهـ تعليقات التهذيب أقول القائمتان مائة وثمانون درجة وكل واحدة من الزوايا الثلاث في المثلث ستون درجة (قوله وقد يقال البين على اللازم الذي يلزم من تصور ملزومه تصوره) ككون الاثنين ضعفا للواحد فانه لازم للاثنين يلزم من تصور الاثنين تصوره اهـ تذهيب وكالنتيجة للشكل الاول (قوله والأول أعم) أي البين بالمعنى الأعم

***

والعرض المفارق إما سريع الزوال كحمرة الخجل وصفرة الوجل وإما بطيئه كالشيب والشباب وكل واحد من اللازم والمفارق إن اختص بأفراد حقيقة واحدة فهو الخاصة كالضاحك وإلا فهو العرض العام كالماشي وترسم الخاصة بأنها كلية مقولة على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا والعرض العام بأنه كلي مقول على أفراد حقيقة واحدة وغيرها قولا عرضيا فالكليات إذن خمس نوع وجنس وفصل وخاصة وعرض عام

(قوله كحمرة الخجل) أي كالحمرة الحاصلة عند الخجل أي الحياء (قوله وصفرة الوجل) أي الصفرة الحاصلة عند الوجل أي الخوف (قوله كالشيب والشباب) ظاهره أن كلا منهما يزول ببطء أما الثاني فظاهر وأما الأول فلأن الشيب يزول بالشباب كما ورد أن الخضر بعد مضى كل مائة وعشرين سنة عليه يزول هرمه ويعود له شبابه اهـ حاشية التذهيب (قوله إن اختص بأفراد حقيقة واحدة) أي أن لا يوجد في غيرها اهـ عبد الحكيم وذكر الحقيقة دون الماهية لأن الماهية تشتمل الموجود والمعدوم بخلاف الحقيقة فإنها قاصرة على الموجود اهـ دق (قوله كالضاحك) أي بالفعل فيكون خاصة مفارقة أو بالقوة فيكون خاصة لازمة اهـ دق (قوله وإلا) أي وان لم يختص بها بل يعمها وغيرها اهـ شرح (قوله كالماشي) أي بالفعل فيكون عرضا عاما مفارقا أو بالقوة فيكون عرضا عاما لازما اهـ دق (قوله على ما تحت حقيقة واحدة) أي على أفراد تحت حقيقة واحدة اهـ حاشية التدهيب (قوله فقط) أي لا تقال على أفراد حقيقة أخرى اهـ يحرج الجنس والعرض العام لأنهما مقولان على حقائق اهـ شرح (قوله قولا عرضيا) يحرج النوع والفصل لأن قولهما على ما تحتهما ذاتي لا عرضي اهـ شرح (قوله مقول على أفراد حقيقة واحدة وغيرها) يحرج النوع والفصل والخاصة لأنها لا تقال إلا على أفراد حقيقة واحدة فقط اهـ شرح (قوله قولا عرضيا) يحرج الجنس لأن قوله ذاتي اهـ شرح (قوله فالكليات إذن خمس نوع الخ) لأن الكلي إما أن يكون نفس ماهية ما تحته من الجزئيات أو داخلا فيها أو خارجا عنها فإن كان نفس ماهية ما تحته من الجزئيات فهو النوع وإن كان داخلا فيها فإما أن يكون تمام المشترك بين الماهية ونوع أخر فهو الجنس أو لا يكون فهو الفصل وإن كان خارجا عنها فإن اختص بحقيقة واحدة فهو الخاصة وإلا فهو العرض العام اهـ شرح

***

الفصل الثالث في مباحث الكلي والجزئي وهي خمسة الأول الكلي قد يكون ممتنع الوجود في الخارج لا لنفس مفهوم اللفظ كشريك الباري عز اسمه وقد يكون ممكن الوجود لكن لا يوجد كالعنقاء وقد يكون الموجود منه واحدا فقط مع امتناع غيره كالباري عز اسمه أو مع إمكانه كالشمس وقد يكون الموجود منه كثيرا إما متناهيا كالكواكب السبعة السيارة أو غير متناه كالنفوس الناطقة عند بعضهم

(قوله في مباحث الكلي والجزئي) ذكر الجزئي هنا على سبيل التبعية إذ سبق أن ليس لصاحب هذا الفن غرض متعلق بالجزئيات اهـ السيد (قوله قد يكون ممتنع الوجود) أي ممتنع وجود أفراده اهـ دق (قوله في الخارج) أي خارج الأعيان لا في الذهن لأن جميع الأقسام موجودة فيه اهـ حاشية

التدهيب (لا لنفس مفهوم اللفظ) أي إذا جرد العقل النظر إلى مفهومه احتمل عنده أن يكون ممتنع الوجود في الخارج وأن يكون ممكن الوجود فيه اهـ شرح (قوله كشريك الباري) أي ما يشارك ذاته تعالى في صفاته فإنه ممتنع الوجود في الخارج لما دل عليه برهان التوحيد وكذلك في الدهن إذ ما حصل في الدهن لا يكون موصوفا بصفاته اهـ عبد الحكيم (قوله وقد يكون ممكن الوجود) المراد بالإمكان ما يقابل الممتنع فدخل فيه الواجب والممكن فلا ينافي قوله كالباري اهـ دق (قوله كالعنقاء) أقول هو حيوان طائر فوق جبل القاف اهـ قيل أن عدم وجودها إنما هو في أخر الزمان وحكى الزمخشرى في ربيع الأبرار أن العنقاء كانت طائرا وكان فيها من كل شئ من الألوان وكانت في زمن أصحاب الرس تأتى إلى أطفالهم وصغارهم فتخطفهم وتغرب بهم نحو الجبل فتأكلهم فشكوا ذلك إلى نبيهم صالح عليه السلام فدعا الله عليها فأهلكها وقطع نسلها انتهى (قوله كالباري عز اسمه) أراد به واجب الوجود حتى يكون كليا اهـ دق (قوله كالشمس) فإنه كلى ممكن الوجود في الخارج ولكن لا يوجد من أفراده ألا فرد واحد اهـ التذهيب (قوله كالكواكب السبعة السيارة) وقد نظمها بعضهم في قوله

زحل شري مريخه فبشمسه فتزاهرت لعطارد الأقمار

(قوله كالنفوس الناطقة) أي المفكرة بالقوة اهـ حاشية التذهيب (قوله عند بعضهم) يعني على مذهب من قال بقدم العالم فان النفوس المجردة عن الأبدان غير متناهية العدد عنده اهـ السيد أي وهم الفلاسفة فلا يقولون أن آدم أبو البشر فهم كفرة اهـ حاشية التذهيب فظهر ان الكلي باعتبار الافراد ستة اهـ ميزان

***

الثانى إذا قلنا للحيوان مثلا بأنه كلي فهناك أمور ثلاثة الحيوان من حيث هو هو وكونه كليا والمركب منهما والأول يسمى كليا طبيعيا والثاني يسمى كليا منطقيا والثالث يسمى كليا عقليا والكلي الطبيعي موجود في الخارج لأنه جزء من هذا الحيوان الموجود في الخارج وجزء الموجود موجود في الخارج وأما الكليان الآخران ففي وجودهما في الخارج خلاف والنظر فيه خارج عن المنطق

(قوله إذا قلنا للحيوان مثلا بأنه كلي) أي إذا قلنا مثلا الحيوان كلي (قوله من حيث هو هو) أي من مفهوم الحيوان اهـ دق ومفهوم الحيوان الجسم النامي الحساس المتحرك بالإرادة اهـ شرح (قوله وكونه كليا) وهو الذي لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة (قوله والمركب منهما) أي الجسم النامي الحساس المتحرك بالإرادة الذي لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة اهـ حاشية التذهيب (قوله يسمى كليا طبيعيا) لأنه طبيعة من الطبائع اهـ شرح (قوله يسمى كليا منطقيا) لأن المنطقي إنما يبحث عنه اهـ شرح (قوله يسمى كليا عقليا) أي لعدم تحققه إلا في العقل اهـ شرح (قوله والكلي الطبيعي موجود في الخارج) أي قد يكون موجودا فيه لا أن كل كلي طبيعي موجود في الخارج إذ من الكليات الطبيعية ما هو ممتنع الوجود كشريك الباري وما هو معدوم ممكن كالعنقاء اهـ السيد (قوله لأنه جزء من هذا الحيوان) أي الحيوان الجزئي المشار إليه بالإشارة الحسية اهـ دق (قوله الموجود في الخارج) أي في خارج الأعيان (قوله وجزء الموجود موجود في الخارج) فالكلي الطبيعي موجود في الخارج (قوله وأما الكليان الآخران) أي الكلي المنطقي والكلي العقلي أهـ شرح (قوله ففي وجودهما في الخارج) ومبني الخلاف هل الأمور الإعتبارية موجودة في الخارج أم لا اهـ دق (قوله والنظر فيه)

أي في وجودهما في الخارج اهـ عطار (قوله خارج عن المنطق) أي لأنه إنما يبحث فيه عن المعلومات التصورية والتصديقية من حيث إنها توصل إلى مجهول والتوصل المذكور لا يتوقف على وجودهما في الخارج اهـ حاشية التذهيب

***

الثالث الكليان متساويان إن صدق كل واحد منهما على كل ما يصدق عليه الآخر كالإنسان والناطق وبينهما عموم وخصوص مطلق إن صدق أحدهما على كل ما يصدق عليه الآخر من غير عكس كالحيوان والإنسان وبينهما عموم وخصوص من وجه إن صدق كل منهما على بعض ما صدق عليه الآخر فقط كالحيوان والأبيض ومتباينان إن لم يصدق شئ منهما على شئ مما يصدق عليه الآخر كالإنسان والفرس

(قوله كالإنسان والناطق) فإنه يصدق كل واحد منهما على جميع أفراد الآخر اهـ التذهيب ومرجع التساوي إلى موجبتين كليتين اهـ شرح بان يقال كل إنسان ناطق وكل ناطق إنسان اهـ دق (قوله من غير عكس) أي أن الآخر لا يصدق على الكل بل على البعض والصادق على كل الأفراد أعم مطلقا والصادق على بعض الأفراد أخص مطلقا اهـ التذهيب (قوله كالحيوان والإنسان) فان الحيوان يصدق على جميع أفراد الإنسان بدون العكس اهـ التذهيب ومرجع العموم المطلق إلى موجبة كلية وسالبة جزئية اهـ شرح بان يقال كل إنسان حيوان وليس كل حيوان إنسان اهـ دق (قوله فقط) أي ولا يصدق على البعض الآخر اهـ شيخنا (قوله كالحيوان والأبيض) فان الحيوان يصدق على بعض من أفراد الأبيض دون بعض والأبيض يصدق على بعض من أفراد الحيوان دون بعض اهـ شيخنا ومرجع العموم من وجه إلى سالبتين جزئيتين اهـ شرح بان يقال بعض الحيوان ليس بأبيض وبعض الأبيض ليس بحيوان اهـ دق (قوله كالإنسان والفرس) فان كل واحد منهما لا يصدق على شيء مما يصدق عليه الأخر اهـ شيخنا ومرجع التباين إلى سالبتين كليتين اهـ شرح بان يقال لا شيء من الإنسان بفرس ولا شيء من الفرس بإنسان اهـ دق

***

ونقيضا المتساويين متساويان وإلا لصدق أحدهما على بعض ما كذب عليه الآخر فيصدق أحد المتساويين على ما كذب عليه الآخر وهو محال ونقيض الأعم من شيء مطلقا أخص من نقيض الأخص مطلقا لصدق نقيض الأخص على كل ما يصدق عليه نقيض الأعم من غير عكس أما الأول فلأنه لولا ذلك لصدق عين الأخص على بعض ما صدق عليه نقيض الأعم وذلك مستلزم لصدق الأخص بدون الأعم وأنه محال وأما الثاني فلأنه لولا ذلك لصدق نقيض الأعم على كل ما يصدق عليه نقيض الأخص وذلك مستلزم لصدق الأخص على كل الأعم وهو محال والأعم من شيء من وجه ليس بين نقيضهما عموم أصلا لتحقق مثل هذا العموم بين الأعم مطلقا ونقيض الأخص مع التباين الكلي بين نقيض الأعم مطلقا وعين الأخص ونقيضا المتباينين متباينان تباينا جزئيا لأنهما إن لم يصدقا معا أصلا على شيء كاللاوجود واللا عدم كان بينهما تباين كلي وإن صدقا معا

كاللا انسان واللا فرس كان بينهما تباين جزئي ضرورة صدق أحد المتباينين مع نقيض الآخر فقط فالتباين الجزئي لازم جزما

(قوله ونقيضا المتساويين) أي كاللا إنسان واللا ناطق اهـ التذهيب (قولـــه متساويان) أي يصدق كل واحد منهما على كل ما يصدق عليه الآخر أي بحيث تقول كل لا إنسان لا ناطق وكل لا ناطق لا إنسان وهذا هو الأصل (قوله وإلا) أي وإن لم يصدق كل واحد منهما على كل ما يصدق عليه الأخر اهـ عبد الحكيم (قوله لصدق أحدهما على بعض ما كذب عليه الأخر) أي صدق اللاإنسان على بعض ما كذب عليه اللاناطق أي بحيث يقال بعض اللاإنسان ليس هو لا ناطق وهذه سالبة جزئية نقيض الأصل (قوله فيصدق أحد المتساويين على بعض ما كذب عليه الأخر) أي يصدق الناطق على بعض ما كذب عليه الإنسان أي بحيث يقال بعض اللاإنسان هو ناطق وهذه موجبة جزئية لازمة للسالبة الجزئية التي هي نقيض الأصل لأن نفي النفي إثبات (قوله وهو محال) لأنه صدق أحد المتساويين بدون الأخر وإذا بطلت الموجبة الجزئية بطل ملزومها وهو السالبة الجزئية التي هي النقيض فثبت الأصل اهـ عطار(قوله ونقيض الأعم من شئ مطلقا أخص من نقيض الأخص مطلقا) أي والكليان اللذان بينهما عموم وخصوص مطلق كالحيوان والإنسان نقيضاهما وهما اللاحيوان واللاإنسان كذلك إلا أن نقيض الأعم أخص ونقيض الأخص أعم فالحيوان الذي هو أعم نقيضه وهو اللاحيوان أخص والإنسان الذي هو أخص نقيضه وهو اللاإنسان أعم اهـ شيخنا (قوله لصدق نقيض الأخص على كل ما يصدق عليه نقيض الأعم) أي يصدق اللاإنسان على كل ما يصدق عليه اللاحيوان أي بحيث يقال كل لا حيوان هو لا إنسان (قوله من غير عكس) أي ليس كل ما يصدق عليه نقيض الأخص يصدق عليه نقيض الأعم أي بحيث يقال ليس كل لا إنسان لا حيوان (قوله أما الأول) وهو كل لا حيوان لا إنسان وهذه موجبة كلية اهـ دق (قوله فلأنه لولا ذلك) أي لو لم يصدق قولنا كل لا حيوان لا إنسان (قوله لصدق عين الأخص) وهو الإنسان (قوله على بعض ما يصدق عليه نقيض الأعم) وهو اللاحيوان أي بحيث يقال بعض اللاحيوان إنسان وهذه موجبة جزئية لازمة للسالبة الجزئية القائلة بعض اللاحيوان ليس لاإنسان التي هي نقيض الأول لأن نفي النفي إثبات (قوله وذلك مستلزم لصدق الأخص) وهو الإنسان (قوله بدون الاعم) وهو الحيوان (قوله وانه محال) وإذا بطل اللازم بطل ملزومه وهو السالبة الجزئية الناقضة للأول فصدق الأول وهو الموجبة الكلية القائلة كل لاحيوان لاإنسان اهـ حاشية التذهيب (قوله وأما الثاني) وهو ليس كل لاانسان لاحيوان اهـ دق (قوله فلأنه لولا ذلك) أي لولم يصدق قولنا ليس كل لاانسان لاحيوان (قوله لصدق نقيض الأعم) وهو اللاحيوان (قوله على كل ما يصدق عليه نقيض الأخص) وهو اللاانسان أي حيث يقال كل لاانسان لاحيوان وهذه موجبة كلية نقيض الثاني (قوله وذلك مستلزم لصدق الأخص) وهو الإنسان (قوله على كل الأعم) وهو الحيوان أي بحيث يقال كل حيوان إنسان وهذه موجبة كلية عكس نقيض الثاني بعكس النقيض الموافق بأن يجعل نقيض المحمول موضوعا ونقيض الموضوع محمولا مع بقاء الكم والكيف (قوله وهو محال) أي لأنه صدق الأخص وهو الإنسان على جميع أفراد الأعم وهو الحيوان وإذا بطل عكس نقيض الثاني كان نقيضه باطلا لأن العكس لازم للنقيض وكذب اللازم يستلزم كذب الملزوم وإذا بطل نقيض الثاني كان الثاني صادقا

وهو المطلوب اهـ حاشية التذهيب (قوله والأعم من شيء من وجه) كالحيوان والأبيض (قوله ليس بين نقيضيهما عموم أصلا) المراد منه انه ليس يلزم أن يكون بين نقيضيهما عموم من وجه اهـ شرح فتلخص أن بين نقيضى الأمرين اللذين بينهما عموم وخصوص وجهى قد يكون التباين وقد يكون العموم الوجهى اهـ دق (قوله لتحقق مثل هذا العموم) أي العموم من وجه اهـ شرح (قوله بين الأعم مطلقا) كالحيوان (قوله ونقيض الأخص) كاللاانسان وذلك لتصادقهما في الفرس وانفراد الحيوان في الإنسان وانفراد اللاانسان في الحجر اهـ حاشية التذهيب (قوله بين نقيض الأعم مطلقا وعين الأخص) أي وهما لاحيوان وإنسان اهـ حاشية التذهيب فان اللاحيوان لايصدق على الإنسان وبالعكس اهـ التذهيب (قوله متباينان تباينا جزئيا) لا يقال يلزم من ذلك أن لا تنحصر النسبة بين الكليات في الأربع لأنا نقول المتباينة الجزئية منحصرة في المتباينة الكلية والعموم من وجه فإذا قيل أن النسبة هناك هي المباينة الجزئية كان حاصله أن النسبة في بعض الصور مباينة كلية وفي بعضهما عموم من وجه اهـ السيد (قوله كاللاوجود واللا عدم كان بينهما تباين كلي) حاصله أن الوجود والعدم متباينان ونقيضاهما اللاوجود واللا عدم بينهما تباين كلي إذ لا يصدق واحد منهما على شيء مما صدق عليه الأخر لأن لاوجود بمعنى العدم فلا يصدق عليه اللاعدم لأنه نقيضه ولاعدم بمعنى الوجود فلا يصدق عليه اللاوجود لأنه نقيضه اهـ حاشية التذهيب (قوله كان بينهما تباين جزئي) أي عموم وخصوص من وجه بقرينة جعله في مقابلة التباين الكلي اهـ عبد الحكيم (قوله ضرورة صدق أحد المتباينين نقيض الآخر فقط) علة للتباين الجزئي أي يصدق إنسان مع لا فرس ويصدق فرس مع لا إنسان اهـ دق فينفرد كل من النقيضين عن الآخر اهـ شيخنا حاصله إن الإنسان والفرس متباينان ونقيضاهما لاانسان ولافرس وبينهما عموم وخصوص من وجه يجتمعان في الفيل والثوب فانه ليس إنسانا ولافرسا وينفرد لاانسان في فرس وينفرد لافرس في إنسان اهـ حاشية التذهيب (قوله فالتباين الجزئي) أي بمعنى الأعم اهـ عبد الحكيم (قوله لازم جزما) أي وعلى التقديرين بتحقق التباين الجزئي لأنه إما موجود صراحة أو في ضمن التباين الكلي لأن التباين الكلي مستلزم للتباين الجزئي وذلك لأن التباين الجزئي يرجع لسالبتين جزئيتين والتباين الكلي راجع لسالبتين كليتين ولا شك أن السلب الكلي مستلزم للسلب الجزئي اهـ حاشية التذهيب

***

الرابع الجزئي كما يقال على المعنى المذكور المسمى بالحقيقي فكذلك يقال على كل أخص تحت الأعم ويسمى الجزئي الإضافي وهو أعم من الأول لأن كل جزئي حقيقي فهو جزئي إضافي دون العكس أما الأول فلاندراج كل شخص تحت الماهيات المعراة عن المشخصات وأما الثاني فلجواز كون الجزئي الإضافي كليا وامتناع كون الجزئي الحقيقي كذلك

(قوله على المعنى المذكور) أي وهو كل مفهوم يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة اهـ شيخنا (قوله المسمى بالحقيقي) أي لأن جزئيته بالنظر إلى حقيقته اهـ شرح (قوله فكذلك يقال على كل أخص تحت الأعم) كالإنسان بالنسبة إلى الحيوان اهـ شرح (قوله ويسمى الجزئي الإضافي) أي لأن جزئيته بالإضافة إلى شيء آخر اهـ شيخنا أي وأما بالنظر إلى حقيقته فهو كلي اهـ دق (قوله وهو أعم من الأول) أي الجزئي الإضافي أعم من الجزئي الحقيقي اهـ شرح (قوله دون العكس) أي وليس كل

جزئي إضافي جزئيا حقيقيا اهـ شيخنا (قوله فلاندراج كل شخص) أي ذات معينة في الخارج اهـ دق (قوله تحت الماهية المعراة عن المشخصات) وذلك كزيد مثلا فانه شخص تحت الماهية الإنسانية وهي أعم منه اهـ شيخنا (قوله فلجوز كون الجزئي الإضافي كليا) أي لأنه الأخص من شيء والأخص من شيء يجوزان يكون كليا تحت كلي آخر اهـ شرح (قوله وامتناع كون الجزئي الحقيقي كذلك) لأن الجزئي الحقيقي ما يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة والكلي مالا يمنع الخ اهـ شيخنا

***

الخامس النوع كما يقال على ما ذكرناه ويقال له النوع الحقيقي فكذلك يقال على كل ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو قولا أوليا ويسمى النوع الإضافي ومراتبه أربع لأنه إما أعم الأنواع وهو النوع العالي كالجسم أو أخصها وهو النوع السافل كالإنسان ويسمى نوع الأنواع أو أعم من السافل وأخص من العالي وهو النوع المتوسط كالحيوان والجسم النامي أو مباين للكل وهو النوع المفرد كالعقل إن قلنا إن الجوهر جنس له ومراتب الأجناس أيضا هذه الأربع لكن العالي كالجوهر في مراتب الأجناس يسمى جنس الأجناس لا السافل كالحيوان ومثال المتوسط فيها الجسم النامي ومثال المفرد العقل إن قلنا الجوهر ليس بجنس له

(قوله على ما ذكرناه) وهو كلي مقول على واحد أو على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو (قوله ويقال له النوع الحقيقي) أي لأن نوعيته بالنظر إلى حقيقته اهـ شرح (قوله قولا أوليا) أي بلا واسطة كالإنسان بالقياس إلى الحيوان فانه ماهية يقال عليها وعلى غيرها كالفرس الجنس وهو الحيوان حتى إذا قيل ما الإنسان والفرس فالجواب أنه حيوان وقوله الجنس يخرج الجنس العالي والنوع البسيط اهـ حاشية التذهيب وقوله في جواب ماهو يخرج الفصل والخاصة والعرض العام فان الجنس لا يقال عليها وعلى غيرها في جواب ماهو اهـ شرح أي وكل واحد منها وإن كان ماهية وكليا يقال عليه وعلى غيره الجنس لكن لا في جواب ماهو اهـ السيد أي فلا ينافي انه يحمل في غير الجواب بان يقال الناطق والضاحك حيوان أهـ دق وقوله قولا أوليا احتراز عن الصنف كالتركي فانه كلي يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ماهو حتى إذا سئل عن التركي والفرس بما هما كان الجواب الحيوان لكن قول الجنس على الصنف ليس بأولى بل بواسطة حمل النوع عليه اهـ شرح (قوله ومراتبه) أي النوع الإضافي دون الحقيقي لأن الأنواع الحقيقية يستحيل أن تترتب اهـ شرح (قوله أعم الأنواع) أي ليس فوقه نوع وتحته أنواع (قوله كالجسم) فانه ليس فوقه نوع بل الجنس وهو الجوهر وتحته أنواع وهي الجسم النامي والحيوان والإنسان (قوله أو أخصها) أي ليس تحته نوع وفوقه أنواع (قوله كالإنسان) فانه ليس تحته نوع بل أشخاص وفوقه أنواع وهي الحيوان والجسم النامي والجسم المطلق (قوله ويسمى نوع الأنواع) أي لأن النوعية الإضافية لا يجري الترتب فيها إلا على سبيل التنزل من عام إلى خاص فلا يكون نوع الأنواع إلا إذا كان تحت جميع الأنواع اهـ شيخنا (أو أعم من السافل وأخص من العالي) أي فوقه نوع وتحته نوع (قوله وهو النوع المتوسط كالحيوان والجسم النامي) فإنهما فوقهما نوع وهو الجسم المطلق وتحتهما نوع وهو الإنسان (قوله او مباين للكل) أي ليس فوقه نوع ولا تحته نوع (قوله إن قلنا إن الجوهر جنس له) أي وإلا لا يصح التمثيل ضرورة أن ما لا يكون له جنس لا يكون نوعا إضافيا اهـ شيخنا (قوله أيضا هذه الأربع) أي لأن الجنس إما أعم الأجناس وهو الجنس العالي أو

أخصها وهو الجنس السافل أو أعم وأخص وهو الجنس المتوسط أو مباين للكل وهو الجنس المفرد (قوله لا السافل كالحيوان) أي لأن جنسية الشيء إنما يجري الترتب فيها على سبيل التصاعد فلا يكون جنس الأجناس إلا إذا كان فوق جميع الأجناس اهـ شيخنا (قوله إن قلنا الجوهر ليس بجنس له) أي وإلا لا يصح التمثيل ضرورة إن ما يكون له جنس لا يكون جنسا مفردا اهـ شيخنا

***

والنوع الإضافي موجود بدون الحقيقي كالأنواع المتوسطة والحقيقي موجود بدون الإضافي كالحقائق البسيطة فليس بينهما عموم وخصوص مطلق بل كل منهما أعم من الأخر من وجه لصدقهما على النوع السافل وجزء المقول في جواب ما هو إن كان مذكورا بالمطابقة يسمى واقعا في طريق ما هو كالحيوان والناطق بالنسبة إلى الحيوان الناطق المقول في جواب السؤال بما هو عن الإنسان وإن كان مذكورا بالتضمن يسمى داخلا في جواب ما هو كالجسم النامي والحساس والمتحرك بالإرادة الدال عليها الحيوان بالتضمن

(قوله كالأنواع المتوسطة) أي كما في الحيوان والجسم النامي اهـ دق (قوله كالحقائق المتوسطة) كالعقل والنفس اهـ شرح هذا إنما يصح إذا لم يكن الجوهر جنسا لهما حتى يتصور كونهما بسيطتين اهـ السيد (قوله فليس بينهما عموم وخصوص مطلق) أي لانفراد كل منهما عن الأخر (قوله لصدقهما على النوع السافل) أي كالإنسان لأنه نوع حقيقي من حيث أنه مقول على واحد أو على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو ونوع إضافي من حيث انه ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو اهـ شيخنا (قوله وجزء المقول) المراد جزء مفهومه اهـ عبد الحكيم (قوله بالمطابقة)أي بلفظ يدل عليه بالمطابقة اهـ شرح (قوله واقعا في طريق ماهو كالحيوان والناطق بالنسبة إلى الحيوان الناطق المقول في جواب السؤال بما هو عن الإنسان) فان معنى الحيوان جزء لمجموع معنى الحيوان الناطق المقول في جواب السؤال بما هو عن الإنسان وهو مذكور بلفظ الحيوان الدال عليه مطابقة اهـ شرح (قوله بالتضمن) أي بلفظ يدل عليه بالتضمن (قوله يسمى داخلا في جواب ما هو) ووجه التسمية أن الدخول يقتضي الاستتار كما هو ظاهر في الدلالة الإلتزامية فان الجسم مستتر في معنى الحيوان وأما الوقوع فلا يقتضي الاستتار اهـ دق (قوله كالجسم والنامي والحساس والمتحرك بالإرادة الدال عليها الحيوان بالتضمن) أي فان كان كلا منها جزء معنى الحيوان الناطق المقول في جواب ماهو وهو مذكور فيه بلفظ الحيوان الدال عليه بالتضمن اهـ شيخنا

***

والجنس العالي جاز أن يكون له فصل يقومه لجواز تركبه من أمرين متساويين أو أمور متساوية ويجب أن يكون له فصل يقسمه والنوع السافل يجب أن يكون له فصل يقومه ويمتنع أن يكون له فصل يقسمه والمتوسطات يجب أن يكون لها فصول تقسمها وفصول تقومها وكل فصل يقوم العالي فهو يقوم السافل من غير عكس كلي وكل فصل يقسم السافل فهو يقسم العالي من غير عكس

(قوله والجنس العالي) أراد بالعالي العالي الحقيقي كالجوهر لا النسبي اهـ دق (قوله فصل يقومه) أي داخل في قوامه وجزء له اهـ شرح (قوله لجواز تركبه من أمرين متساويين أو أمور متساوية) ولما كان هذا غير واقع عبر بالجواز اهـ دق وقد امتنع القدماء عن ذلك بناء على أن كل ماهية لها فصل يقومها لابد أن يكون لها جنس اهـ شرح (قوله ويجب أن يكون له) أي للجنس العالي (قوله فصل يقسمه) أي لأن تحته أنواعا وكل ماهية تحتها نوع يجب أن يكون لها فصل يقسمها (قوله والنوع السافل) أي كالإنسان (قوله يجب أن يكون له فصل يقومه) أي لأن له جنسا وكل ماهية لها جنس يجب أن يكون لها فصل يقومها (قوله ويمتنع أن يكون له فصل يقسمه) لأنه ليس تحته نوع وكل ماهية لا نوع تحتها يمتنع أن يكون له فصل يقسمه (قوله والمتوسطات) أي سواء كانت أنواعا أو أجناسا اهـ شرح (قوله يجب أن يكون لها فصول تقسمها وفصول تقومها) أي فالجسم مقوم له قبول الأبعاد ومقسم له نام والجسم النامي مقوم له نام ومقسم له الحساس والحيوان مقوم له الحساس ومقسم له ناطق اهـ دق لم يذكر النوع العالي لاندراجه في الجنس المتوسط ولا الجنس السافل لاندراجه في النوع المتوسط اهـ السيد (قوله وكل فصل يقوم العالي فهو يقوم السافل) أراد بالعالي ههنا الفوقاني وبالسافل التحتاني اهـ السيد فالقائم بالنفس كما قوم الجوهر قوم كل ما تحته من الجسم المطلق والجسم النامي والحيوان والإنسان وقابل الأبعاد كما قوم الجسم المطلق قوم كل ما تحته من الجسم النامي والحساس والنامي كما قوم الجسم النامي قوم ما تحته من الحيوان والإنسان والحساس كما قوم الحيوان قوم ما تحته من الإنسان أفاده في حاشية التذهيب (من غير عكس كلي) أي ليس كل مقوم للسافل فهو مقوم للعالي اهـ شرح أي بل بعض ما يقوم السافل يقوم العالي وبعض ما يقوم السافل لا يقوم العالي مثال الأول كالقائم بالنفس فانه كما قوم الإنسان قوم ما فوقه من الحيوان والجسم النامي والجسم المطلق والجوهر وكذا قابل الأبعاد فانه كما قوم الإنسان قوم ما فوقه من الحيوان والجسم النامي والجسم وكذا النامي فانه كما قوم الإنسان قوم ما فوقه من الحيوان والجسم النامي وكذا الحساس كما قوم الإنسان قوم ما فوقه من الحيوان ومثال الثاني كالناطق فانه يقوم الإنسان ولا يقوم ما فوقه من الحيوان والجسم النامي والجسم المطلق والجوهر وكذا الحساس فانه يقوم الحيوان ولا يقوم ما فوقه من الجسم النامي والجسم المطلق والجوهر وكذا النامي فانه يقوم الجسم النامي ولا يقوم ما فوقه من الجسم المطلق والجوهر وكذا قابل الأبعاد فانه يقوم الجسم المطلق ولا يقوم ما فوقه من الجوهر (قوله وكل فصل يقسم السافل فهو يقسم العالي) فالناطق كما يقوم الحيوان يقسم ما فوقه من الجسم النامي والجسم المطلق والجوهر والحساس كما قسم الجسم النامي قسم كل ما فوقه من الجسم المطلق والجوهر والنامي كما قسم الجسم المطلق قسم كل ما فوقه من الجوهر (قوله من غير عكس) أي ليس كل مقسم العالي مقسم السافل اهـ شرح أي بل بعض ما يقسم العالي يقسم السافل وبعض ما يقسم العالي لا يقسم السافل مثال الأول كالناطق فانه يقسم الجوهر ويقسم ما تحته من الجسم المطلق والجسم النامي والحيوان والحساس يقسم الجوهر ويقسم ما تحته من الجسم المطلق والجسم النامي والنامي يقسم الجوهر ويقسم ما تحته من الجسم المطلق ومثال الثاني كقابل الأبعاد فانه يقسم الجوهر ولا يقسم ما تحته من الجسم المطلق والجسم النامي والحيوان والإنسان وكذا النامي فانه يقسم الجسم المطلق ولا يقسم ما تحته من الجسم النامي والحيوان والإنسان وكذا الحساس فانه يقسم الجسم النامي ولا يقسم ما تحته من الحيوان والإنسان وكذا الناطق فانه يقسم الحيوان ولا يقسم ما تحته من الإنسان

***

الفصل الرابع في التعريفات المعرف للشيء هو الذي يستلزم تصوره تصور ذلك الشيء أو امتيازه عن كل ما عداه وهو لا يجوز أن يكون نفس الماهية لأن المعرف لأن المعرف معلوم فبل المعرف والشئ لا يعلم فبل نفسه ولا أعم لقصوره عن إفادة التعريف ولا أخص لكونه أخفى فهو مساو لها في العموم والخصوص ويسمى حدا تاما إن كان بالجنس والفصل القريبين وحدا ناقصا إن كان بالفصل القريب وحده أو به وبالجنس البعيد ورسما تاما إن كان بالجنس القريب والخاصة ورسما ناقصا إن كان بالخاصة وحدها أو بها و بالجنس البعيد ويجب الاحتراز عن تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة كتعريف الحركة بما ليس بسكون والزوج بما ليس بفرد وعن تعريف الشيء بما لا يعرف إلا به سواء كان بمرتبة واحدة كما يقال الكيفية ما بها يقع المشابهة ثم يقال المشابهة اتفاق في الكيفية أو بمراتب كما يقال الاثنان زوج أول ثم يقال الزوج الأول هو المنقسم بمتساويين ثم يقال المتساويان هما الشيئان اللذان لا يفضل أحدهما على الآخر ثم يقال الشيئان هما الاثنان ويجب أن يحترز عن استعمال ألفاظ غريبة وحشية غير ظاهرة الدلالة بالقياس إلى السامع لكونه مفوتا للغرض

(قوله الفصل الرابع في التعريفات) جمع تعريف ويقال له معرف وقول شارح اهـ شيخنا (قوله هوالذي يستلزم تصوره تصور ذلك الشيء أو امتيازه) فالأول هو ألحد التام والثاني ما عداه اهـ الباجوري (قوله نفس الماهية)أي نفس المعرف لفظا ومعنى كما إذا فسرنا إنسانا بإنسان اهـ خاشية التذهيب (قوله معلوم فبل المعرف) أي لأن المعرف علة في المعرف والعلة سابقة في التعقل على المعلول اهـ دق (قوله والشيء لا يعلم قبل نفسه)أي وإلا لكان معلوما وغير معلوم في أن واحد من جهة وحدة وهذا باطل لأدائه إلى اجتماع النقيضين اهـ دق (قوله ولا أعم) كان تعرف الإنسان بالحيوان اهـ حاشية التدهيب (قوله لقصوره عن إفادة التعريف) فإن المقصود من التعريف إما تصور حقيقة المعرف أو امتيازه عن جميع ما عداه والأعم من الشيء لا يفيد شيئا منهما اهـ شرح (ولا أخص) كأن تعرف الإنسان بالكاتب بالفعل اهـ حاشية التدهيب (قوله لكونه أخفى)لأنه أقل وجودا في العقل وما هو أقل وجودا في العقل يكون أخفى اهـ التدهيب (قوله فهو مساو لها في العموم والخصوص)وهذا هو المشار له بقول بعضهم لا بد أن يكون المعرف جامعا ومانعا ومطردا ومنعكسا اهـ حاشية التدهيب (قوله إن كان بالجنس والفصل القريبين)كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق اهـ شرح (قوله إن كان بالفصل القريب وحده أو به و بالجنس البعيد) كتعريف الإنسان بالناطق أو بالجسم الناطق اهـ شرح (قوله إن كان بالجنس القريب والخاصة) أي كتعريف الإنسان بالحيوان الضاحك اهـ شرح (قوله إن كان بالخاصة وحدها أو بها و بالجنس البعيد) أي كتعريف الإنسان بالضاحك أو الجسم الضاحك اهـ شرح فالتعريف بالفصل القريب حد وبالخاصة رسم فان كان مع الجنس القريب فتام وإلا أي بان تكون وحده أو مع الجنس البعيد فناقص اهـ التذهيب (قوله بما يساويه في المعرفة والجهالة) أي يكون العلم مع أحدهما مع العلم بالأخر والجهل بأحدهما مع الجهل بالأخر اهـ شرح (قوله كتعريف الحركة بما ليس بسكون والزوج بما ليس بفرد) فانهما متساويان في العلم والجهل فمن علم أحدهما علم الأخر ومن جهل أحدهما جهل الآخر اهـ دق (قوله بما لا يعرف إلا به) أي بتعريف يتوقف معرفته على معرفة المعرف اهـ دق (بمرتبة واحدة) ويسمى دورا صريحا اهـ

شرح (قوله أو بمراتب) ويسمى دورا مضمرا اهـ شرح وإنما منع الدور في التعريف لأنه يؤول الأمر إلى تعريف الشيء بنفسه لما فيه من توقف الشيء على نفسه والمتوقف على المتوقف على الشيء يتوقف على ذلك الشيء اهـ دق (قوله عن استعمال ألفاظ غريبة الخ) مثل أن يقال النار اسطقس فوق الإسطقسات اهـ شرح (قوله لكونه مفوتا للغرض) أي غرض التعريف اهـ شرح

***

المقالة الثانية في القضايا وأحكامها وفيها مقدمة وثلاثة فصول أما المقدمة ففي تعريف القضية وأقسامها الأولية القضية قول يصح أن يقال لقائله إنه صادق فيه أو كاذب وهي حملية إن انحلت بطرفيها الى مفردين كقولك زيد عالم زيد ليس بعالم وشرطية إن لم تنحل

(قوله في القضايا) جمع قضية سميت بذلك لاشتمالها على الحكم الذي يسمى قضاء قال تعالى "وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا اياه" اهـ عطار (قوله وأحكامها) أي أحكام القضايا من التناقض والعكس اهـ دق (قوله قول) لفظ القول يطلق على القول الملفوظ والقول المعقول يعني أن القضية تطلق تارة على الملفوظة وتارة على المعقولة اهـ السيد (قوله يصح أن يقال الخ) أي بقطع النظر عن المادة والقائل وإلا لورد نحو الجزء أقل من الكل وقول الله ونبيه وقول مسيلمة ولذا زاد بعضهم في التعريف قيد لذاته ولا يخفى ما فيه من سوء الأدب بالنسبة لقول الله تعالى وقول نبيه إذ لا يصح أن يقال لقائله ذلك اهـ الحفني وخرج قول المجنون والنائم زيد قائم فانه لا يصح أن يقال لقائله ذلك فليس بقضية لأن كلا منهما ملحق بالحان الطيور اهـ الشروح (قوله إن انحلت بطرفيها) أي باعتبار طرفيها و بالنظر إليهما فالقيود المذكورة في جانب الموضوع أو المحمول كالجهة غير معتبرة في الانحلال حتى يرد انه قد ينحل القضية إلى أكثر من مفردين نحو زيد العالم قائم في الدار اهـ عبد الحكيم ومعنى انحلالها أن تحذف الأدوات الدالة على ارتباط أحدهما بالآخرة اهـ شرح إنما يظهر هذا في زيد هو قائم دون زيد قائم وأجيب بأن الأداة فيه إلى مقدرة وإن كانت غير مذكورة وملاحظة تقديرها بمنزلة وجودها اهـ دق وانحلال القضية هو بطلان صورتها وانفكاك أجزائها المادية بعضها عن بعض اهـ السيد (قوله إلى مفردين) المراد بالمفرد إما المفرد بالفعل أو المفرد بالقوة وهو الذي يمكن أن يعبر عنه بلفظ مفرد اهـ شرح (قوله وشرطية إن لم تنحل) كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما هذا العدد زوجا أو فردا اهـ شرح

***

والشرطية إما متصلة وهي التي حكم فيها بصدق قضية أو لا صدقها على تقدير صدق قضية أخرى كقولنا إن كان هذا إنسانا فهو حيوان وليس إن كان هذا إنسانا فهو جماد وإما منفصلة وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين القضيتين في الصدق والكذب معا أو في أحدهما فقط أو بنفيه كقولنا إما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا وليس إما أن يكون هذا الإنسان حيوانا أو أسود

(قوله بصدق قضية) أي بتحقق قضية اهـ الشروح هذا في الموجبة (قوله أو لا صدقها) هذا في السالبة (قوله على تقدير صدق قضية أخرى) أي سواء كان كل منهما وجوديا أو عدميا فالأقسام أربعة أن

يكون كل منهما وجوديا نحو إن كان الشمس طالعة فالنهار موجود أو عدميا نحو إن لم تكن الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا أو الأول فقط وجودي نحو إن كانت الشمس طالعة لم يكن الليل موجودا أو الثاني فقط وجودي نحو إن لم تكن الشمس طالعة كان الليل موجودا وتجري هذه الأقسام في السالبة أيضا أن يكون كل منهما عدميا نحو ليس إن لم تكن الشمس طالعة لم يكن الليل موجودا أو وجوديا نحو ليس إن كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا أو الأول فقط عدمي نحو ليس إن لم تكن الشمس طالعة كان النهار موجودا أو الثاني فقط عدمي نحو ليس إن كانت الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا اهـ الشرنوبي (قوله بالتنافي بين القضيتين) أي بامتناع اجتماعهما وهذا في الموجبة اهـ حاشية التذهيب (قوله في الصدق والكذب معا) أي بأنهما لا يصدقان ولا يكذبـان اهـ شرح (قوله أو في أحدهما) أي في الصدق فقط أي بأنهما لا يصدقان ولكنهما قد يكذبان أو في الكذب فقط أي بأنهما لا يكذبان وربما يصدقان اهـ شرح والمراد بالصدق الثبوت وبالكذب الارتفاع هذا في الموجبة اهـ حاشية التذهيب (قوله أو بنفيه) أي بسلب ذلك التنافي اهـ شرح هذا في السالبة اهـ حاشية التذهيب

***

الفصل الأول في الحملية وفيه أربعة مباحث البحث الأول في أجزائها وأقساها الحملية إنما تتحقق بأجزاء ثلاثة محكوم عليه ويسمى موضوعا ومحكوم به ويسمى محمولا ونسبة بينهما بها يرتبط المحمول بالموضوع واللفظ الدال عليها يسمى رابطة كهو في قولنا زيد هو عالم وتسمى القضية حينئذ ثلاثية وقد تحذف الرابطة في بعض اللغات لشعور الذهن بمعناها والقضية تسمى حينئذ ثنائية وهذه النسبة إن كانت نسبة بها يصح أن يقال أن الموضوع محمول فالقضية موجبة كقولنا الإنسان حيوان وإن كانت نسبة بها أن يقال أن الموضوع ليس بمحمول فالقضية سالبة كقولنا الإنسان ليس بحجر

(قوله ويسمى موضوعا) أي لأنه قد وضع ليحكم عليه شيء اهـ شرح وينحصر في ثلاثة وهي المبتداء والفاعل ونائبه اهـ الباجوري (قوله ويسمى محمولا) أي لحمله على شيء اهـ شرح وينحصر في اثنين وهما الخبر والمبتداء اهـ الباجوري (قوله يسمى رابطة) أي لدلالتها على النسبة الرابطة تسمية للمدال باسم المدلول اهـ شرح (قوله بها يصح) أي بحسب التعبير أي يصح التعبير سواء طابق الوقوع أولا اهـ عبد الحكيم (قوله الموضوع محمول) أي أن الموضوع يصدق عليه المحمول إذ الموضوع غير المحمول بحسب المفهوم اهـ دق أي أنها ثبوتية أي ثبوت شيء لشيء (قوله أن الموضوع ليس بمحمول) أي أن الموضوع لا يصدق عليه المحمول أي أنها سلبية أي نفي شيء عن شيء

***

وموضوع الحملية إن كان شخصا معينا سميت مخصوصة وشخصية وإن كان كليا فان بين فيها كمية أفراد ما صدق عليه الحكم ويسمى اللفظ الدال عليها سورا سميت محصورة ومسورة وهي أربع لأنه إن بين فيها أن الحكم على كل الأفراد فهي الكلية وهي إما موجبة وسورها كل كقولنا كل نار حارة وإما سالبة وسورها لاشيء ولا واحد كقولنا لاشيء أولا واحد من الناس بجماد وإن بين فيها أن الحكم على بعض الأفراد فهي الجزئية وهي إما موجبة وسورها بعض أو واحد كقولنا بعض الحيوان أو واحد من

الحيوان إنسان وإما سالبة وسورها ليس كل وليس بعض وبعض ليس كقولنا ليس كل حيوان إنسانا وليس بعض الحيوان بإنسان وبعض الحيوان ليس بإنسان وإن لم يبين فيها كمية الأفراد فان لم تصلح لأن نصدق كلية وجزئية سميت القضية طبيعية كقولنا الحيوان جنس والإنسان نوع لأن الحكم فيها على نفس الطبيعية وإن صلحت لذلك سميت مهملة كقولنا الإنسان في خسر والإنسان ليس في خسر وهي في قوة الجزئية لأنه متى صدق الإنسان في خسر صدق بعض الإنسان في خسر وبالعكس

(قوله شخصا معينا) أي ذاتا معينة في الخارج أو في الذهن فالأول كما في مثال الشارح والثاني كما في قولك أسامة أجرأ من ثعالة وأردت من أسامة الحقيقية المعينة في الذهن اهـ دق والمراد بكون الموضوع شخصا معينا أن يكون بحيث يفهم منه شخص واحد فدخل فيه العلم واسم الإشارة والموصول والضمير اهـ حاشية التذهيب (قوله سميت مخصوصة وشخصية) أي سميت بكل واحد من اللفظين على سبيل البدل وليس المراد أنها تسمى بهما على أنه علم مركب اهـ دق التسمية الأولى أولى لشمولها نحو اللّٰه موجود من كل قضية لا يوصف موضوعها بالتشخص اهـ الحفني يمنع إطلاق الشخصية على نحو قولنا اللّٰه موجود لما فيه من إيهام تشخص الموضوع تشخصا جسمانيا تعالى اللّٰه عنه اهـ الباجوري (قوله وسورها كل) أي كل واحد واحد لا الكل المجموعي اهـ شرح أي لأنه من قبيل الشخصية اهـ دق (قوله لان تصدق) اعلم أن الصدق في المفردات بمعنى الحمل وأما في القضايا فمعناه التحقق اهـ دق والصدق بمعنى الحمل يستعمل بعلى والصدق بمعنى التحقق يستعمل بفي اهـ السيد (قوله فإن لم تصلح لأن تصدق كلية وجزئية) تمييز محول عن فاعل تصدق وليس حالا اهـ عبد الحكيم بأن يكون الحكم على طبيعة الموضوع نفسها لا على الأفراد اهـ شرح (قوله لأن الحكم فيها على نفس الطبيعية) أي فان الحكم بالجنسية والنوعية ليس على ما صدق عليه الحيوان والإنسان من الأفراد بل على نفس طبيعيتها اهـ شرح (قوله وإن صلحت لذلك) أي بان يكون الحكم فيها على الأفراد اهـ شرح (قوله في قوة الجزئية) المراد بالقوة ما قابل الفعل أي فهي ليست جزئية بالفعل البحث للاختلاف بذكر السور وعدمه اهـ دق أي بمعنى انهما متلازمان هـ شرح أي لا بمعنى أن المهملة مستلزمة للجزئية دون العكس اهـ دق (قوله لأنه متى صدق الإنسان في خسر الخ) أي لأن الحكم على أفراد الموضوع فإما أن يصدق ذلك الحكم على جميع الأفراد أو على بعضها اهـ شرح والحكم على البعض محقق ومتيقن اهـ الحفني (قوله وبالعكس) أي متى صدق بعض الإنسان في خسر صدق الإنسان في خسر لأن متى صدق الحكم على بعض الأفراد صدق على الأفراد مطلقا اهـ شرح

***

الثاني في تحقيق المحصورات الأربع قولنا كل (ج ب) يستعمل تارة بحسب الحقيقة ومعناه أن كل ما لو وجد كان (ج) من الأفراد الممكنة فهو بحيث لو وجد كان (ب) أي كل ما هو ملزوم (ج) هو ملزوم (ب) وتارة بحسب الخارج ومعناه كل (ج) في الخارج سواء كان حال الحكم أو قبله أو بعده فهو (ب) في الخارج والفرق بين الاعتبارين ظاهر فانه لو لم يوجد شيء من المربعات في الخارج يصح أن يقال كل مربع شكل باعتبار الأول دون الثاني, ولو لم يوجد شيء من الأشكال في الخارج إلا المربع يصح أن يقال كل شكل مربع بالاعتبار الثاني دون الأول وعلى هذا فقس المحصورات الباقية

(قوله المحصورات الأربع) وهي الموجبة الكلية والجزئية والسالبة الكلية والجزئية اهـ دق واعلم أن عادة القوم في تحقيق المحصورات الأربع قد جرت بأنهم يعبرون عن الموضوع (بج) وعن المجهول (بب) وإنما فعلوا ذلك لفائدتين أحدهما الاختصار فان قولنا كل (ج ب) أحصر من قولنا كل إنسان حيوان مثلا وثانيهما رفع توهم الانحصار فإنهم لو وضعوا للكلية مثلا قولنا كل إنسان حيوان واجروا عليه الأحكام أمكن أن يذهب الوهم إلى أن تلك الأحكام إنما هي في هذه المادة دون الموجبات الكليات الأخر اهـ شرح (قوله بحسب الحقيقة) أي بالنظر لحقيقة القضية ومفهومها بقطع النظر عن ما في الخارج اهـ دق وتسمى حينئذ حقيقية اهـ شرح (قوله ومعناه أن كل ما الخ) فالحكم فيه ليس مقصورا على ما له وجود في الخارج فقط بل على ما قدر وجوده سواء كان موجودا في الخارج أو معدوما فج إن لم يكن موجودا فالحكم فيه على أفراده المقدرة الوجود كقولنا كل عنقاء طائر وان كان موجودا فالحكم ليس مقصورا على أفراده الموجودة بل عليها وعلى أفراده المقدرة الوجود أيضا كقولنا كل إنسان حيوان اهـ دق شرح والمراد بالمقدرة الوجود في الموضعين المعدومة الوجود بقرينة المقابلة بالموجودة اهـ دق (قوله بحسب الخارج) وتسمى خارجية اهـ شرح (قوله ومعناه كل (ج) الخ) فالحكم فيه مقصور على ماله وجود في الخارج فقط اهـ شيخنا لا يقال ههنا قضايا لا يمكن أخذها بأحد الاعتبارين وهي التي موضوعاتها ممتنعة كقولنا شريك الباري ممتنع لانا نقول القوم لا يزعمون انحصار جميع القضايا في الحقيقية والخارجية بل زعمهم أن القضايا المستعملة في العلوم مأخوذة في الأغلب بأحد الاعتبارين اهـ شرح أي ومن غير الغالب قد يستعمل غيرها تين القضيتين في العلوم اهـ دق (قوله بين الاعتبارين) أي اعتبار الحقيقية واعتبار الخارج اهـ دق (قوله ظاهر) أي أن الحقيقية لا تستدعى وجود الموضوع في الخارج بل يجوز أن يكون موجودا في الخارج وان لا يكون وإذا كان موجودا في الخارج فالحكم فيها لا يكون مقصورا على الأفراد الخارجية بل يتناولها والأفراد المقدرة الموجود بخلاف الخارجية فإنها تستدعى وجود الموضوع في الخارج والحكم فيها مقصور على الأفراد الخارجية اهـ (قوله دون الثاني) أي فقد انفردت الخارجية عن الحقيقية اهـ دق وان كان الحكم متناولا لجميع الأفراد المحققة والمقدرة فتصدق الكليتان معا كقولنا كل إنسان حيوان اهـ ومراده بالمقدرة المعدومة كما علمت اهـ دق فإذا يكون بينهما عموم وخصوص من وجه اهـ شرح (قوله وعلى هذا) أي على ما تقدم في الموجبة الكلية من أنها حقيقية وخارجية اهـ دق (قوله المحصورات الباقية) أي الموجبة الجزئية والسالبة كلية أو جزئية اهـ دق

***

البحث الثالث في العدول والتحصيل حرف السلب إن كان جزأ من الموضوع كقولنا اللاحي جماد أو من المحمول كقولنا الجماد لا عالم أو منهما جميعا سميت القضية معدولة موجبة كانت أو سالبة وإن لم يكن جزأ لشيء منهما سميت محصلة إن كانت موجبة و بسيطة إن كانت سالبة والاعتبار بايجاب القضية وسلبها بالنسبة الثبوتية أو السلبية لا بطرفي القضية فان قولنا كل ما ليس بحي فهو لا عالم موجبة مع أن طرفيها عدميان وقولنا لاشيء من المتحرك بساكن سالبة مع أن طرفيها وجوديان

(قوله حرف السلب) أي أداته اسما كغير أو فعلا كليس أو حرفا كلا اهـ الحفني (قوله معدولة) أي لأن حرف السلب عدل به عن موضوعه الأصلي وهو سلب الحكم فتوصف القضية بالمعدولة وصفا

للشيء بحال جزئه وهو حرف السلب اهـ عطار (قوله موجبة كانت أو سالبة) راجع للأقسام الثلاثة فالصور ستة اهـ دق (قوله ون لم يكن جزاء الخ) صادق بان لا يكون أصلا أو يكون وهو غير جزء اهـ دق (قوله إن كانت موجبة الخ) قال الشارح سميت القضية محصلة سواء كانت موجبة أو سالبة كقولنا زيد كاتب وزيد ليس بكاتب وربما يخصص اسم المحصلة بالموجبة وتسمى السالبة بسيطة انتهى قوله وربما الخ فيه إشارة إلى أنه استعمال قليل اهـ دق (قوله والاعتبار الخ) ولما ذكر أن القضية المعدولة مشتملة على حرف السلب ومع ذلك قد تكون موجبة وقد تكون سالبة وربما يذهب الوهم إلى أن كل قضية تشتمل على حرف السلب تكون سالبة ذكر معنى الإيجاب والسلب حتى يرتفع الإشتباه اهـ شرح (قوله لا بطرفي القضية) فليس الالتفات في الإيجاب والسلب إلى الأطراف بل إلى النسبة اهـ شرح (قوله فان قولنا الخ) والفاء للتفريع لا للتعليل لأن الجزئي لا يثبت المدعي الكلي اهـ دق (قوله موجبة) أي فان الحكم فيها بثبوت اللاعالم لكل ما صدق عليه ما ليس بحي (قوله سالبة) أي فان الحكم فيها بسلب الساكن عن كل ما صدق عليه المتحرك اهـ شرح (قوله مع أن طرفيها وجوديان) كون السكون وجوديا بناء على أن المقصود منه المعنى اللغوي أعني الاستقرار اهـ عبد الحكيم أي لا عدم الحركة وإلا لم يصح لأن طرفيها حينئذ يكون عدميا اهـ دق

***

والسالبة البسيطة أعم من الموجبة المعدولة المحمول لصدق السلب عند عدم الموضوع دون الإيجاب فإن الإيجاب لا يصح إلا على موجود محقق كما في الخارجية الموضوع أو مقدر كما في الحقيقية الموضوع أما إذا كان الموضوع موجودا فإنهما متلازمتان والفرق بينهما في اللفظ أما في الثلاثية فالقضية موجبة إن قدمت الربطة على حرف السلب وسالبة إن اخرت عنها وأما في الثنائية فبالنية او بالإصطلاح على تخصيص لفظ غير أو لا بالايجاب المعدول ولفظ ليس بالسلب البسيط أو بالعكس

(قوله أعم من الموجبة المعدولة المحمول) أي لا يلزم من صدق السالبة البسيطة صدق الموجبة المعدولة اهـ دق أي قد تنفرد السالبة البسيطة عن الموجبة المعدولة (قوله عند عدم الموضوع) أي عند كون الموضوع معدوما أي في الخارج والذهن على سبيل الدوام اهـ دق (قوله دون الإيجاب) وحينئذ يصدق السلب البسيط ولا يصدق الإيجاب المعدول كما انه يصدق قولنا شريك الباري ليس ببصير ولا يصدق شريك الباري غير بصير اهـ شرح (قوله إلا على موجود) أي فلأن الإيجاب لا يصح على المعدوم ضرورة أن إيجاب الشيء لغيره فرع على وجود المثبت له بخلاف السلب فان الإيجاب لما لم يصدق على المعدومات صح السلب عنها بالضرورة اهـ شرح أي لأنه نقيض الإيجاب المنفي ومتى انتفى أحد النقيضين ثبت الآخر ضرورة اهـ دق (قوله أما إذا كان الموضوع موجودا) عديل لقوله عند عدم الموضوع (قوله متلازمان) أي كما في قولك الإنسان ليس بحجر والإنسان لا حجر اهـ دق (قوله والفرق بينهما في اللفظ) عديل قولـــه والسالبة البسيطة أعم من الموجبة المعدولة اهـ دق (قوله في الثلاثية) أي بان صرح فيها بلفظ الرابطة اهـ دق (قوله إن قدمت الخ) كقولنا زيد هو ليس بكاتب اهـ شرح (قوله (قوله إن أخرت) كقولنا زيد ليس هو بكاتب اهـ شرح (قوله في الثنائية) أي بان لم يصرح فيها بلفظ الرابطة (قوله فبالنية) أي بأن ينوي إما ربط السلب أي في الوجبة المعدولة أو سلب الربط أي في السالبة البسيطة اهـ دق

***

البحث الرابع في القضايا الموجهة : لا بد لنسبة المحمولات إلى الموضوعات من كيفية إيجابية كانت النسبة أو سلبية كالضرورة والدوام واللاضرورة واللادوام وتسمى تلك الكيفية مـادة القضية واللفظ الدال عليها يسمى جهة القضية والقضايا الموجهة التي جرت العادة بالبحث عنها وعن أحكامها ثلاثة عشر قضية منها بسيطة وهى التي حقيقتها إيجاب فقط أو سلب فقط ومنها مركبة وهى التي حقيقتها تركبت من إيجاب وسلب معا

(قوله من كيفية) أي صفة في نفس الأمر اهـ دق (قوله كالضرورة الخ) الكاف استقصائية والمراد بالضرورة الوجوب العقلي وبالدوام شمول النسبة في كل الأوقات وباللاضروة الإمكان العقلي وبالدوام الإطلاق أي الحصول بالفعل اهـ شروح (قوله واللفظ الدال الخ) وتسمى القضية حينئذ موجهة وقد لا تعتبر لا لفظا ولا ملاحظة وتسمى حينئذ مطلقة كقولك كل إنسان حيوان فهذه مطلقة عن الجهة فلا تكون موجهة اهـ حاشية التدهيب (قوله ثلاثة عشر) أي القضايا البسيطة والمركبة غير محصورة في عدد إلا أن القضية التي جرت العادة بالبحث عنها وعن أحكامها من التناقض والعكس والقياس وغيرها ثلاثة عشر اهـ شرح (قوله وهى التي حقيقتها) أي معناها اهـ شرح فسر الحقيقة بالمعنى للإشارة إلى أن المنظور له من اللفظ معناه لا ذاته فحقيقة القضية الملفوظة ألفاظ لكن لما كان اللفظ لا اعتبار له بدون المعنى جعل المعنى كأنه هو الحقيقة اهـ دق (قوله ايجابا فقط) كقولنا كل إنسان حيوان بالضرورة فإن معناه ليس إلا إيجاب الحيوانية للإنسان (قوله أو سلب فقط) كقولنا لا شيء من الإنسان بحجر بالضرورة فإن حقيقته ليست إلا سلب الحجرية عن الإنسان (قوله حقيقتها تركبت الخ) كقولنا كل إنسان كاتب بالفعل لا دائما فإن معناه إيجاب الكتابة للإنسان وسلبها عنه بالفعل وإنما قال حقيقتها أي معناها ولم يقل لفظها لأنه ربما تكون قضية مركبة ولا تركيب في اللفظ من الإيجاب والسلب كقولنا كل إنسان كاتب بالإمكان الخاص فإنه وإن لم يكن في لفظه تركيب إلا أن معناه أن إيجاب الكتابة للإنسان ليس بضـروري وأن سلبها عنه ليس بضروري فهو في الحقيقة والمعنى مركب وإن لم يوجد تركيب في اللفظ اهـ شرح

***

أما البسائط فست الأولى الضرورية المطلقة وهى التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه ما دامت ذات الموضوع موجودة كقولنا بالضرورة كل إنسان حيوان وبالضرورة لا شئ من الإنسان بحجر الثانية الدائمة المطلقة وهى التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودة مثالها إيجابا وسلبا ما مر الثالثة المشروطة العامة وهى التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بشرط وصف الموضوع كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتبا وبالضرورة لا شئ من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتبا الرابعة العرفية العامة وهى التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بشرط وصف الموضوع ومثالها إيجابا وسلبا ما مر الخامسة المطلقة العامة وهى التي يحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل كقولنا بالإطلاق العام كل إنسان متنفس وبالإطلاق العام لا شيء من الإنسان بمتنفس

السادسة الممكنة العامة وهى التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن الجانب المخالف للحكم كقولنا بالإمكان العام كل نار حارة وبالإمكان العام لاشيء من النار ببارد

(قوله الضرورية المطلقة) وقدم الكلام عليها لأنها أخص الموجهات ولأن أكثر العقائد ضرورية اهـ عطار (قوله مادام ذات الموضوع موجودا)أي مدة دوام ذات الموضوع أي أفراده ومدة دوام الذات هي جميع أوقات الوجود وهو من تمام معنى القضية المذكورة لا انه شرط في الضرورة اهـ دق (قوله ما مر)أي في الضرورية أي مع تغيير يسير في الجهة وهذا إشارة إلى مادة اجتماعهما اهـ دق (قوله بالفعل) والمراد بالفعل ما هو قسيم القوة وهو كون الشيء من شانه أن يكون وهو كائن اهـ دق (قوله عن الجانب المخالف)أي أعم من أن يكون الجانب الموافق ضروريا أو دائما بدون ضرورة أو واقعا بالفعل بدون ضرورة ودوام أو ليس بالواقع أصلا ولكنه ممكن ولا يتأتى أن يكون مستحيلا فمثال الأول كل إنسان حيوان بالإمكان العام فإن ثبوت الحيوانية للإنسان ضروري ومثال الثاني كل فلك متحرك بالإمكان العام فتحرك الفلك دائم غير ضروري ومثال الثالث كل منخسف متحرك مظلم بالإمكان العام فإن الإظلام ثابت للمنخسف بالفعل بدون ضرورة ودوام ومثال الرابع كل نار باردة بالإمكان العام فثبوت البرودة للنار ممكن وليس بواقع أصلا اهـ دق والطرف الموافق هو ما افادته القضية من النسبة والطرف المخالف هو خلاف النسبة اهـ حاشية التدهيب

***

وأما المركبات فسبع الأولى المشروطة الخاصة وهى المشروطة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات وهى إن كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتبا لا دائما فتركيبها من موجبة مشروطة عامة وسالبة مطلقة عامة وإن كانت سالبة كقولنا بالضرورة لاشيء من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتبا لا دائما فتركيبها من سالبة مشروطة عامة وموجبة مطلقة عامة الثانية العرفية الخاصة وهي العرفية العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات وهي إن كانت موجبة فتركيبها من موجبة عرفية عامة وسالبة مطلقة عامة وإن كانت سالبة فتركيبها من سالبة عرفية عامة وموجبة مطلقة عامة ومثالها إيجابا وسلبا ما مر الثالثة الوجودية اللاضرورية وهي المطلقة العامة مع قيد اللاضرورة بحسب الذات وهي إن كانت موجبة كقولنا كل إنسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة فتركيبها الإنسان بضاحك بالفعل لا بالضرورة فتركيبها من سالبة مطلقة عامة وموجبة ممكنة عامة الرابعة الوجودية اللادائمة وهي المطلقة العامة مع قيد اللاداوم بحسب الذات وهي سواء كانت موجبة أو سالبة فتركيبها من مطلقتين عامتين إحداهما موجبة والأخرى سالبة ومثالها إيجابا وسلبا ما مر الخامسة الوقتية وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت معين من أوقات وجود الموضوع مع قيد اللادوام بحسب الذات وهي إن كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل قمر منخسف وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس لا دائما فتركيبها من موجبة وقتية مطلقة وسالبة مطلقة عامة وإن كانت سالبة كقولنا بالضرورة لاشيء من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائما فتركيبها من سالبة وقتية مطلقة وموجبة مطلقة عامة السادسة المنتشرة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت غير معين من أوقات وجود الموضوع مقيدا باللادوام بحسب الذات وهي إن كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل إنسان متنفس في وقت ما لا دائما فتركيبها من موجبة منتشرة مطلقة وسالبة

مطلقة عامة وإن كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من الإنسان بمتنفس في وقت ما لا دائما فتركيبها من سالبة منتشرة مطلقة وموجبة مطلقة عامة السابعة الممكنة الخاصة وهي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن جانبي الوجود والعدم جميعا وهي سواء كانت موجبة كقولنا بالإمكان الخاص كل إنسان كاتب أو سالبة كقولنا بالإمكان الخاص لا شيء من الإنسان بكاتب فتركيبها من ممكنتين عامتين إحداهما موجبة والأخرى سالبة والضابط فيها أن اللادوام إشارة إلى مطلقة عامة واللاضرورة إشارة إلى ممكنة عامة مخالفتي الكيفية موافقتي الكمية للقضية المقيدة بهما

(قوله المشروطة العامة مع قيد اللادوام الخ) وحينئذ فتعرف بأنها ما حكم بضرورة ثبوت المحمول للموضوع مادام ذات الموضوع متصفا بوصف الموضوع بقيد اللادوام بحسب الذات اهـ دق (قوله مع قيد اللادوام) المراد أن اللادوام جزء منها والجزء الثاني المشروطة العامة ضرورة أنها مركبة وليس اللادوام شرطا فيها لأن ذلك ينافي كونها مركبة اهـ دق (قوله بحسب الذات)أي بحسب ذات الموضوع أي بقطع النظر عن الوصف اهـ حاشية التذهيب (قوله لا دائما)أي لا شيء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالفعل وقوله لا دائما الثانية أي كل كاتب متحرك الأصابع بالفعل اهـ شرح (قوله العرفية العامة بقيد اللادوام الخ)أي فتعرف بأنها ما حكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه مادام ذات الموضوع متصفا بوصف الموضوع بقيد اللادوام بحسب الذات اهـ دق (قوله لما مر) أي مع تغيير يسير في الجهة اهـ دق (قوله المطلقة العامة مع قيد اللاضررة الخ) أي فتعرف بأنها ما حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل مقيدا باللاضرورة بحسب الذات اهـ دق (قوله لا بالضرورة) أي لاشيء من الإنسان بضاحك بالإمكان العام وقوله لا بالضرورة الثانية أي كل إنسان ضاحك بالفعل اهـ شرح (قوله المطلقة العامة مع قيد اللادوام الخ) أي فتعرف بأنها ما حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل لا دائما بحسب الذات اهـ دق (قوله ما مر) أي مع تغيير يسير في الجهة اهـ دق (قوله وقت حيلولة الأرض) وذلك لأن القمر ذاته مظلمة ونوره مستفاد من ذات الشمس عندهم ثم أن مداره يقاطع مدار الشمس من محلين زاويتين قائمتين فإذا حل القمر عند تقاطعه وحلت الشمس في الآخر حصل الانخساف لصيرورة الأرض إذ ذاك حائلة بينهما اهـ دق (قوله لا دائما) أي لا شيء من القمر بمنخسف بالإطلاق العام وقوله لا دائما الثانية أي كل قمر منخسف بالإطلاق العام اهـ شرح (قوله وقت التربيع) وهو أن يكون بين الشمس والقمر ربع الفلك اهـ دق (قوله في وقت غير معين) وليس المراد بعدم التعيين أن يؤخذ عدم التعيين قيدا فيها بل أن لا تقيد بالتعيين اهـ شرح (قوله لا دائما) أي لا شيء من الإنسان بمتنفس بالفعل وقوله لا دائما الثانية أي كل إنسان متنفس بالفعل واعلم أن الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة اللتين هما جزآ الوقتية والمنتشرة قضيتان بسيطتان غير معدودتين في البسائط وربما تسمع فيما بعد مطلقة وقتية ومطلقة منتشرة وهما غير الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة فان المطلقة الوقتية هي التي حكم فيها بالنسبة بالفعل في وقت معين والمطلقة المنتشرة هي التي حكم فيها بالنسبة بالفعل في وقت غير معين اهـ شرح (قوله فتركيبها الخ) فلا فرق بين موجبتها وسالبتها في المعنى بل في اللفظ اهـ شرح ففي الموجبة الإيجاب صريح والسلب ضمني وفي السالبة بالعكس اهـ حاشية التذهيب (تنبيه) اعلم انه يصح أن يقال الله موجود بالإمكان العام لأن الممكنة العامة هي التي حكم فيها بسلب الضرورة عن الجانب المخالف أعم من أن يكون

الجانب الموافق ضروريا كما في هذا المثال أو غير ضروري كما إذا قلنا النار حارة بالإمكان العام فإن ثبوت الحرارة للنار فير ضروري ولا يصح أن يقال الله تعالى موجود بالإمكان الخاص لما يترتب عليه من الكفر لأن الممكنة الخاصة هي التي بسلب الضرورة عن الجانبين الموافق والمخالف وحينئذ فوجوده وعدم وجوده كل منهما غير ضروري بل هو جائز وهذا كفر وأما غير الله من الحوادث فهو موجود بالإمكان الخاص لا العام اهـ حاشية التذهيب (قوله للقضية المقيدة بهما) أي التي هي الجزء الأول اهـ حاشية التذهيب

***

الفصل الثاني في أقسام الشرطية الجزء الأول منها يسمى مقدما والثاني تاليا وهى إما متصلة أو منفصلة أما المتصلة فإما لزومية وهي التي يكون فيها صدق التالي على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما توجب ذلك كالعلية والتضايف وإما اتفاقية وهى التي يكون فيها ذلك بمجرد توافق الجزئين على الصدق كقولنا إن كان الإنسان ناطقا فالحمار ناهق

(قوله يسمى مقدما والثاني تاليا) المشهور في الاصطلاح أن المقدم هو مدخول أداة الشرط في المتصلة والتالي ما علق على مدخولها اهـ الباجورى وأما المنفصلة فلا ترتيب بين جزئيها إلا في الذكر فأيهما ذكرته أولا فهو المقدم وأيهما ذكرته آخرا فهو التالي اهـ الملوي (قوله صدق التالي الخ) والمراد الصدق بحسب ما يفهم منها ومدلولاتها سواء طابق الواقع أولا اهـ دق (قوله لعلاقة) أي لملاحظة علاقة بينهما وهذا صادق بأن يكون علاقة في نفس الأمر أو لم يكن علاقة في نفس الأمر اهـ دق والمراد بالعلاقة شيء بسببه يستصحب الأول الثاني كالعلية والتضايف أما العلية فبأن يكون المقدم علة للتالي كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود أو معلولا له كقولنا إن كان النهار موجودا فالشمس طالعة أو أن يكونا معلولي علة واحدة كقولنا إن كان النهار موجودا فالعالم مضيء فان وجود النهار وإضاءة العالم معلولان لطلوع الشمس وأما التضايف فبأن يكونا متضايفين كقولنا إن كان زيد أبا عمرو فعمرو إبنه اهـ شرح (قوله بمجرد توافق الخ)أي صدق التالي على تقدير صدق المقدم فيها لا لعلاقة موجبة لذلك بل بمجرد توافق صدق الجزأين اهـ شرح وقوله لا لعلاقة أي لا لملاحظتها اهـ حاشية التذهيب يعني أن الحاكم بالاتصال يعلله بالاتفاق لا بالعلاقة اهـ عطار (قوله كقولنا إن كان الإنسان الخ) أي فإنه لا علاقة بين ناهقية الحمار وناطقية الإنسان حتى يجوز العقل تحقق كل واحد منهما بدون الأخر وليس فيها إلا توافق الطرفين على الصدق اهـ شرح أي لأنه ليس الأول علة للثاني ولا العكس ولا هما معلولان لعلة أخرى اهـ الدسوقى

***

وأما المنفصلة فإما حقيقية وهى التي يحكم فيها بالتنافي بين جزئيها في الصدق والكذب معا كقولنا إما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا وإما مانعة الجمع وهى التي يحكم فيها بالتنافي بين الجزأين في الصدق فقط كقولنا إما أن يكون هذا الشيء حجرا أو شجرا وإما مانعة الخلو وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين الجزأين في الكذب فقط كقولنا إما أن يكون زيد في البحر أو لا يغرق وكل واحدة من هذه الثلاثة إما عنادية وهي التي يكون التنافي فيها لذات الجزأين كما في الأمثلة المذكورة وإما اتفاقية وهي التي يكون التنافي

فيها بمجرد الاتفاق كقولنا للأسود اللاكاتب إما أن يكون هذا أسود أو كاتبا حقيقية أولا أسود أو كاتبا مانعة الجمع أو أسود أولا كاتبا مانعة الخلو وسالبة كل واحدة من هذه القضايا الثمان هي التي يرفع فيها ما حكم به في موجباتها فسالبة اللزوم تسمى سالبة لزومية وسالبة العناد تسمى سالبة عنادية وسالبة الاتفاق تسمى سالبة اتفاقية

(قوله في الصدق والكذب معا) أي امتناع اجتماعها في الصدق والكذب اهـ حاشية التدهيب أي بأنهما لا يصدقان ولا يكذبان اهـ شرح وضابطها أن تتركب من الشيء ونقبضه أو المساوي لنقيضه اهـ حاشية التدهيب (قوله في الصدق فقط) أي بمعنى أنهما لا يصدقان و لكنهما قد يكذبان اهـ شرح وضابطها أن تتركب من شيء والأخص من نقيضه اهـ حاشية التذهيب (قوله في الكذب فقط) أي بأنهما لا يكذبان وربما يصدقان اهـ شرح وضابطها أن تتركب من شيء والأعم من نقيضه اهـ حاشية التذهيب (قوله لذات الجزئين) أي مع قطع النظر عن الواقع أي سواء كان اتفاق في الواقع أم لا (قوله بمجرد الاتفاق) أي بمجرد أن يتفق في الواقع بينهما منافاة وان لم يقتض مفهوم أحدهما أن يكون منافيا للآخر اهـ شرح (قوله حقيقية) أي فإنه لا منافاة بين مفهوم الأسود والكاتب ولكن اتفق تحقق السواد وانتفاء الكتابة اهـ شرح أي فلا يجتمعان فيه لفرض انتفاء الكتابة ولا يرتفعان فيه لوجود السواد فيه أي بالنسبة لخصوص هذا الشخص اهـ حاشية التذهيب (قوله مانعة الجمع) أي لأنهما لا يصدقان إذ لا يجتمع لا أسود وكاتب لأن الفرض أنه أسود ولكن يكذبان لانتفاء لا اسود والكاتب معا في الواقع لأن الفرض أنه أسود غير كاتب اهـ حاشية (قوله مانعة الخلو) أي لأنهما لا يكذبان لعدم تحقق اللاأسود والكتابة في الواقع بحسب الفرض ويصدقان لتحقق السواد واللاكتابة بحسب الواقع انتهى يس اهـ حاشية التذهيب (قوله وسالبة كل الخ) قد عرفت ثماني قضايا متصلتان لزومية واتفاقية ومنفصلات ست ثلاث منها عناديات وثلاث منها اتفاقيات وهي كلها موجبات لأن تعاريفها المذكورة لا تنطق إلا على الموجبات فلابد من تعريف سوالبها اهـ شرح (قوله ما حكم به في موجباتها) وهو اللزوم والعناد والاتفاق اهـ عبد الحكيم (قوله فسالبة اللزوم) أي ما حكم منها بسلب اللزوم لا ما حكم فيها بلزوم السلب فإن التي حكم فيها بلزوم السلب موجبة لزومية لا سالبة مثلا إذا قلنا ليس البتة إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود كانت سالبة لأن الحكم فيها بسلب لزوم وجود الليل لطلوع الشمس وإذا قلنا إذا كانت الشمس طالعة فليس الليل موجودا كانت موجبة لأن الحكم فيها بلزوم سلب وجود الليل لطلوع الشمس اهـ شرح (قوله وسالبة العناد) أي ما حكم فيها برفع العناد إما رفع العناد الذي هو في الصدق والكذب وهي السالبة العنادية الحقيقية وإما رفع العناد الذي هو في الصدق وهي مانعة الجمع وإما رفع العناد الذي هو في الكذب وهي مانعة الخلو لا ما حكم فيها بعناد السلب اهـ شرح كقولنا ليس البتة إما أن يكون هذا أسود أو كاتبا فإنهما يصدقان ويكذبان ولا منافاة بينهما صدقا وكذبا وقولنا ليس البتة إما أن يكون هذا الشيء لا شجرا أو لا حجرا فإنهما يصدقان ولا يكذبان وإلا لكان شجرا وحجرا معا وقولنا ليس البتة إما أن يكون هذا الشيء شجرا أو حجرا فإنهما يكذبان ولا يصدقان اهـ التذهيب (قوله وسالبة الاتفاقية) أي ما حكم فيها بسلب موافقة التالي للمقدم لا ما حكم فيها بموافقة السلب فإنها اتفاقية موجبة أو ما يحكم فيها بسلب اتفاق المنافاة لا ما يحكم فيها باتفاق السلب فإذا قلنا ليس إذا كان الإنسان ناطقا فالحمار ناهق كانت سالبة اتفاقية لأن الحكم فيها بسلب موافقة ناهقية الحمار

لناطقية الإنسان وإذا قلنا إذا كان الإنسان ناطقا فليس الحمار ناهقا كانت موجبة لأن الحكم فيها بموافقة سلب ناهقية الحمار لناطقية الإنسان اهـ شرح والسالبة المنفصلة الاتفاقية إما حقيقية أو مانعة جمع أو خلو كقولنا ليس إما أن يكون هذا أسود أو كاتبا في شخص غير أسود كاتب وليس إما أن يكون هذا لا أسود أو كاتب وليس إما أن يكون هذا أسود أو لا كاتب اهـ دق

***

والمتصلة الموجبة تصدق عن صادقين وعن كاذبين وعن مجهولي الصدق والكذب وعن مقدم كاذب وتال صادق دون عكسه لامتناع استلزام الصادق الكاذب وتكذب عن جزأين كاذبين وعن مقدم كاذب وتال صادق وبالعكس وعن صادقين هذا إذا كانت لزومية وأما إذا كانت اتفاقية فكذبها عن صادقين محال والمنفصلة الموجبة الحقيقية تصدق عن صادق وكاذب وتكذب عن صادقين وكاذبين ومانعة الجمع تصدق عن كاذبين وعن صادق وكاذب وتكذب عن صادقين ومانعة الخلو تصدق عن صادقين وعن صادق وكاذب وتكذب عن كاذبين والسالبة تصدق عما تكذب عنه الموجبة وتكذب عما تصدق عنه الموجبة

(قوله تصدق) صدق الشرطية وكذبها إنما هو بمطابقة الحكم بالاتصال والانفصال لنفس الأمر وعدمها لا بصدق جزئيها وكذبهما فان طابق الحكم فيها لنفس الأمر فهي صادقة وإلا فهي كاذبة كيف كان جزآها اهـ شرح (قوله عن صادقين) كقولنا إن كان زيد إنسانا فهو حيوان اهـ شرح (قوله عن كاذبين) كقولنا إن كان زيد حجرا فهو جماد اهـ شرح (قوله عن مجهولي الصدق والكذب) كقولنا إن كان زيد يكتب فهو يحرك يده اهـ شرح (قوله وعن مقدم كاذب وتال صادق) كقولنا إن كان زيد حمارا كان حيوانا (قوله دون عكسه) أي لا تتركب من مقدم صادق وتال كاذب اهـ شرح (قوله لامتناع استلزم الخ) أي وإلا لزم كذب الصادق وصدق الكاذب أما كذب الصادق فلأن اللازم كاذب وكذب اللازم يستلزم كذب الملزوم وأما صدق الكاذب فلأن الملزوم فيها صادق وصدق الملزوم مستلزم لصدق اللازم اهـ شرح (قوله عن جزأين كاذبين) كقولنا إن كان الخلاء موجودا كان العالم قديما اهـ شرح (قوله وعن مقدم كاذب وتال صادق) كقولنا إن كان الخلاء موجودا فالإنسان ناطق اهـ شرح (قوله وبالعكس) كقولنا إن كان الإنسان ناطقا فالخلاء موجود اهـ شرح (قوله وعن صادقين) كقولنا إن كانت الشمس طالعة فزيد إنسان اهـ شرح(قوله محال)لأنه إذا صدق الطرفان وافق أحدهما الأخر بالضرورة في الصدق كقولنا إن كان الإنسان ناطقا فالحمار ناهق فهي تصدق عن صادقين وتكذب عن الأقسام الثلاثة الباقية اهـ شرح (قوله صادق وكاذب) كقولنا إما أن يكون هذا العدد زوجا أولا زوج اهـ شرح (قوله عن صادقين) كقولنا إما أن يكون الأربعة زوجا أو منقسمة بمتساويين اهـ شرح (قوله عن كاذبين) كقولنا إما أن يكون الثلاثة زوجا أو منقسمة بمتساويين اهـ شرح (قوله عن كاذبين) كقولنا إما أن يكون زيد شجرا أو حجرا (قوله عن صادق وكاذب) كقولنا إما أن يكون زيد إنسانا أو حجرا اهـ شرح (قوله وتكذب عن صادقين) كقولنا إما أن يكون زيد إنسانا أو ناطقا اهـ شرح (قوله عن صادقين) كقولنا إما أن يكون زيد لا حجرا أولا شجرا اهـ شرح (قوله عن صادق وكاذب) كقولنا إما أن يكون زيد لا حجرا أولا إنسانا اهـ شرح (قوله وتكذب عن كاذبين) إما أن يكون زيد لا إنسانا أولا ناطقا اهـ شرح (قوله والسالبة الخ) أي هذا حكم

الموجبات المتصلة والمنفصلة وأما سوالبها فهي تصدق عن الأقسام التي تكذب عنها الموجبات ضرورة أن كذب الإيجاب يقتض صدق السلب وتكذب عن الأقسام التي تصدق عنها الموجبات لأن صدق الإيجاب يقتض كذب السلب لا محالة اهـ شرح (قوله تصدق عما تكذب عنه الموجبة) مثلا تقدم أن المنفصلة الموجبة الحقيقية تكذب عن صادقين نحو إما أن يكون العدد زوجا أو منقسما بمتساويين فيقال هنا أن المنفصلة السالبة الحقيقية تصدق عن صادقين نحو ليس إما أن يكون العدد زوجا أو بمتساويين أي أن العناد الواقع بين الزوجية والانقسام بمتساوين مسلوب ولا شك أن هذا صادق وكذا تقول مانعة الجمع الموجبة تكذب عن صادقين نحو إما أن يكون زيد إنسانا أو ناطقا فتقول في سالبتها وهي سالبة الجمع تصدق عن صادقين نحو ليس إما أن يكون زيد إنسانا أو ناطقا بمعنى أن العناد بينهما مسلوب وكذا تقول في باقي الأمثلة اهـ دق (قوله وتكذب عما تصدق عنه الموجبة) مثلا تقدم أن الموجبة الحقيقية المنفصلة تصدق عن كاذب وصادق نحو إما أن يكون العدد زوجا أو فردا وكذا مانعة الجمع تصدق عن كاذبين نحو إما أن يكون زيد شجرا أو حجرا فتقول هنا أن السالبة الحقيقية المنفصلة تكذب عن صادق وكاذب نحو ليس إما أن يكون العدد زوجا أو فردا بمعنى أن التنافي بينهما مسلوب ولا شك أن سلب التنافي بينهما كاذب وتقول في السالبة المانعة الجمع أنها تكذب عن كاذبين نحو ليس إما أن يكون زيد شجرا أو حجرا وقس الباقي اهـ دق

***

وكلية الشرطية الموجبة أن يكون التالي لازما أو معاندا للمقدم على جميع الأوضاع التي يمكن حصوله عليها وهي الأوضاع التي تحصل له بسبب اقتران الأمور التي يمكن اجتماعها معه والجزئية أن يكون كذلك على بعض هذه الأوضاع والمخصوصة أن يكون كذلك على وضع معين وسور الموجبة الكلية في المتصلة كلما ومهما ومتى وفي المنفصلة دائما وسور السالبة الكلية فيهما ليس البتة وسور الموجبة الجزئية فيهما قد يكون والسالبة الجزئية فيهما قد لا يكون وبإدخال حرف السلب على سور الإيجاب الكلي والمهملة بإطلاق لفظ لو وإن وإذا في المتصلة وإما وأو في المنفصلة

(قوله لازما) أي في المتصلة اللزومية اهـ شرح (قوله أو معاندا) أي في المنفصلة العنادية اهـ شرح ولم يتعرض لبيان كلية الاتفاقية سواء كانت متصلة أو منفصلة لعدم الاعتبار بشأنها إذ لا يتركب القياس الاستثنائي منها ولم يتعرض لكلية السالبة المتصلة أو المنفصلة لعلمها بالقياس على موجبتها لما مر غير مرة من أن السلب رفع الإيجاب اهـ دق (قوله على جميع الأوضاع الخ) على بمعنى مع والأوضاع بمعنى الأحوال أي ومع جميع الأحوال الممكنة الاجتماع مع المقدم اهـ دق (قوله بسبب اقتران الأمور الخ) أي تسبب عن اقترانه بأمور ممكن اجتماعها معه أحوال ثبتت للمقدم اهـ دق أي إذا اجتمع أمر من الأمور الممكنة الاجتماع مع المقدم حصل له حال وهو كونه مقارنا لذلك الأمر اهـ شيخنا فان الشيء يحصل له باقترانه بأحد الأمور المختلفة حالة بالقياس إلى اقترانه بالأمر الآخر وهو كونه مقارنا له اهـ حاشية التذهيب فالحاصل أن المراد بالأحوال نفس كونه مقارنا للأمور الممكنة الاجتماع معه والكون مقارنا غير الأمور المقارنة فظهر لك الفرق بين الوضع والأمر اهـ دق فإذا قلنا كلما كان زيد إنسانا كان حيوانا أردنا به أن لزوم الحيوانية للإنسانية في جميع الأزمان ولسنا تقتصر على ذلك القدر بل نزيد مع ذلك أن اللزوم متحقق على جميع الأحوال التي أمكن اجتماعها مع وضع إنسانية زيد مثل

كونه قائما أو قاعدا أو كون الشمس طالعة أو كون الحمار ناهقا إلى غير ذلك مما لا يتناهى اهـ شرح وإذا قلنا دائما إما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا أردنا أن العناد بينهما يكون على جميع الأحوال التي أمكن اجتماعها مع وضع الزوجية مثل كونه اثنين أو أربعة أو ستة إلى غير ذلك (قوله على بعض هذه الأوضاع) أي كقولنا قد يكون إذا كان هذا الشيء حيوانا كان إنسانا فإن الحكم بلزوم الإنسانية للحيوان إنما هو على وضع كونه ناطقا وكقولنا قد يكون إما أن يكون هذا الشيء ناميا أو جمادا فإن العناد بينهما إنما يكون على وضع كونه من العنصريات اهـ شرح أي لا من الفلكيات فإنه لا عناد فيها لأنها عندهم قديمة لا توصف بفنائية ولا بجمادية اهـ شرح دق (قوله على وضع معين) كقولنا إن جئتني اليوم أكرمتك فإن الحكم بلزوم الإكرام ليس إلا على الوضع المعين من تلك الأوضاع وهو المجيء اليوم ومثال المنفصلة هذا الشيء إما أن يكون زوجا أو فردا فالحكم بالعناد فيها على وضع معين وهو تقدير كون الشيء عددا اهـ عطار وبالجملة الأوضاع والأزمنة في الشرطية بمنزلة الأفراد في الحملية اهـ شرح (قوله وبإدخال حرف السلب الخ) أي كليس كلما وليس مهما وليس متى في المتصلة وليس دائما في المنفصلة اهـ شرح (قوله بإطلاق لفظ لو الخ) أي عن التقييد بسور الكلي وسور الجزئي نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ونحو إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ونحو زيد إما في البحر وإما أن لا يغرق اهـ حاشية التذهيب

***

والشرطية قد تتركب عن حمليتين وعن متصلتين وعن منفصلتين وعن حملية ومتصلة وعن حملية ومنفصلة وعن متصلة ومنفصلة وكل واحدة من هذه الثلاثة الأخيرة في المتصلة تنقسم إلى قسمين لامتياز مقدمها عن تاليها بالطبع بخلاف المنفصلة فان مقدمها إنما يتميز عن تاليها بالوضع فقط فأقسام المتصلات تسعة والمنفصلات ستة وأما الأمثلة فعليك باستخراجها من نفسك

(قوله بالطبع) أي بحسب المفهوم فان مفهوم المقدم فيها الملزوم ومفهوم التالي فيها اللازم ويحتمل أن يكون الشيء ملزوما لآخر ولا يكون لازما له فالمقدم في المتصلة متعين لأن يكون مقدما والتالي متعين لأن يكون تاليا بخلاف المنفصلة فان مفهوم التالي فيها المعاند ومفهوم المقدم المعاند والمعاند لا بد أن يكون معاندا أيضا لأن عناد أحد الشيئين للآخر في قوة عناد الآخر إياه اهـ شرح (قوله وأما الأمثلة الخ) فالأول من حمليتين كقولك كلما كان الشيء إنسانا فهو حيوان والثاني من متصلتين كقولنا كلما كان الشيء إنسانا فهو حيوان فكلما لم يكن الشيء حيوانا لم يكن إنسانا والثالث من منفصلتين كقولنا كلما كان دائما إما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا فدائما إما أن يكون منقسما بمتساويين أو غير منقسم والرابع من حملية ومنفصلة والمقدم فيها الحملية كقولنا إن كان طلوع الشمس علة لوجود النهار فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والخامس عكسه كقولنا كلما كان الشمس طالعة فالنهار موجود فطلوع الشمس ملزوم لوجود النهار والسادس من حملية ومنفصلة والمقدم فيها الحملية كقولنا إن كان هذا عددا فهو إما زوج أو فرد والسابع بالعكس كقولنا كلما كان هذا إما زوجا أو فردا كان هذا عددا والثامن من متصلة ومنفصلة كقولنا إن كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فدائما إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن لا يكون النهار موجودا والتاسع عكس ذلك كقولنا إن كان دائما إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن لا يكون النهار موجودا فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود

وأما أمثلة المنفصلات فالأول من حمليتين كقولنا إما أن يكون العدد زوجا أو فردا والثاني من متصلتين كقولنا إما أن يكون إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما أن يكون إن كانت الشمس طالعة لم يكون النهار موجودا والثالث من منفصلتين كقولنا إما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا وإما أن يكون هذا العدد لا زوجا أو لا فردا والرابع من حملية ومتصلة كقولنا إما أن لا يكون طلوع الشمس علة لوجود النهار وإما أن يكون كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا والخامس من حملية ومنفصلة كقولنا إما أن يكون هذا الشيء ليس عددا وإما أن يكون إما زوجا أو فردا والسادس من متصلة ومنفصلة كقولنا إما أن يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما أن يكون الشمس طالعة وإما أن لا يكون النهار موجودا اهـ شرح

***

الفصل الثالث في أحكام القضايا وفيه أربعة مباحث البحث الأول في التناقض وحدوه بأنه اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته أن يكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة ولا يتحقق التناقض في المخصوصتين إلا عند اتحاد الموضوع ويندرج فيه وحدة الشرط والجزء والكل وعند اتحاد المحمول ويندرج فيه وحدة الزمان والمكان والإضافة والقوة والفعل وفي المحصورتين لابد مع ذلك من الاختلاف بالكميتين لصدق الجزئيتين وكذب الكليتين في كل مادة يكون فيها الموضوع أعم من المحمول ولابد في الموجهتين مع ذلك من اختلاف الجهة لصدق الممكنتين وكذب الضروريتين في مادة الإمكان

(قوله بحيث يقتضي الخ) وخرج بالحيثية المذكورة الاختلاف بالإيجاب والسلب لا بهذه الحيثية اهـ زكريا كقولنا بعض الحيوان إنسان وبعض الحيوان ليس بإنسان وقولنا كل حيوان إنسان ولا شيء من الحيوان بإنسان اهـ القويسني (قوله اتحاد الموضوع) إذ لو اختلف الموضوع فيهما لم تتناقضا لجواز صدقهما وكذبهما معا كقولنا زيد قائم وعمرو ليس بقائم اهـ شرح (قوله وحدة الشرط) أي إذا اعتبر في إحداهما قيد لابد أن يعتبر ذلك في الأخرى اهـ عبد الحكيم أي لعدم التناقض عند اختلاف الشرط كقولنا الجسم مفرق للبصر أي بشرط كونه أبيض والجسم ليس بمفرق للبصر أي بشرط كونه أسود اهـ شرح (قوله والجزء والكل) أي أنه إذا اعتبر كلية الموضوع في إحداهما لابد من اعتباره في الأخرى وإذا اعتبر الجزء في أحداهما لابد من اعتباره في الأخرى اهـ دق فانه إذ اختلف الكل والجزء لم يتناقضا كقولنا الزنجي أسود أي بعضه الزنجي ليس بأسود أي كله اهـ شرح (قوله اتحاد المحمول) فانه لا تناقض عند اختلاف المحمول كقولنا زيد قائم وزيد ليس بضاحك اهـ شرح (قوله وحدة الزمان) أي إذ لا تناقض إذا اختلف الزمان كقولنا زيد نائم أي ليلا وزيد ليس بنائم أي نهارا اهـ شرح (قوله والمكان) أي لعدم التناقض عند اختلاف المكان كقولنا زيد جالس أي في الدار وزيد ليس بجالس أي في السوق اهـ شرح (قوله والإضافة) هي النسبة المتكررة كالأبوة والبنوة اهـ عطار فانه إذا اختلف الإضافة لم يتحقق التناقض كقولنا زيد أب أي لعمرو وزيد ليس بأب أي لبكر اهـ شرح (قوله والقوة والفعل) هما واحد كما أن الجزء والكل واحد اهـ عطار أراد بالقوة عدم الحصول في زمان الحال مع إمكانه له وبالفعل الحصول في الحال اهـ عبد الحكيم فان النسبة إذا كانت في إحدى القضيتين بالفعل وفي الأخرى بالقوة لم يتناقضا كقولنا الخمر في الدن مسكر أي بالقوة والخمر

في المدن ليس بمسكر أي بالفعل فهـذه ثمانية شروط ذكرها القدماء لتحقق التناقض وردها المتأخرون إلى وحدتين وحدة الموضوع ووحدة المحمول (قوله في المحصورتين) واعلم أن المهملة من المحصورات في الحقيقية لما مر من أنها في قوة الجزئية فحكمها كحكمها اهـ التذهيب فان كانت المهملة موجبة فنقيضها سالبة وإن كانت سالبة فنقيضها موجبة كلية ولا يكفي فيها بمجرد الاختلاف بالكيف كما هو صريح متن السلم في قوله

فإن تكن شخصية أو مهملة فنقضها بالكيف أن تبدله

فإنه يقتضي أن نقيض الإنسان كاتب الإنسان ليس بكاتب وليس كذلك فالحق أنها مثل الجزئية اهـ حاشية التذهيب (قوله مع ذلك) أي مع اتحادهما في الأمور الثمانية اهـ شرح (قوله في مادة يكون الخ) كقولنا كل حيوان إنسان ولا شيء من الحيوان بإنسان فانهما كاذبتان وكقولنا بعض الحيوان إنسان وبعض الحيوان ليس بإنسان فانهما صادقتان اهـ شرح (قوله في مادة الإمكان) أي في مادة يكون ثبوت المحمول للموضوع فيها ونفيه عنه فيها ممكنا لا واجبا وهو راجع لصدق الممكنتين وكذب الضروريتين اهـ حاشية التذهيب

***

فنقيض الضرورية المطلقة الممكنة العامة لأن سلب الضرورة مع الضرورة مما يتناقضان جزما ونقيض الدائمة المطلقة المطلقة العامة لأن السلب في كل الأوقات ينافيه الإيجاب في البعض وبالعكس ونقيض المشروطة العامة الحينية الممكنة أعنى التي حكم فيها برفع الضرورة بحسب الوصف عن الجانب المخالف كقولنا كل من به ذات الجنب يمكن أن يسعل في بعض أوقات كونه مجنوبا ونقيض العرفية العامة الحينية المطلقة أعنى التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في بعض أحيان وصف الموضوع ومثالها ما مر

فلابد في التناقض من اختلاف واتحاد أما الاختلاف ففي الأمور الثلاثة المذكورة وأما الاتحاد ففيما عداها واختلف في ذلك فقيل يجب الاتحاد في ثمانية أشياء الموضوع والمحمول والزمان والمكان والإضافة والشرط والقوة والفعل والجزء والكل وأما عند المتأخرين فيكفي وحدتان وحدة الموضوع ووحدة المحمول والوحدات الباقية مندرجة فيهما فوحدة الشرط والجزء والكل مندرجة في وحدة الموضوع ووحدة الزمان والمكان والإضافة والقوة والفعل مندرجة في وحدة المحمول اهـ التذهيب (قوله الممكنة العامة) ومثال ذلك في الموجبة قولنا كل إنسان حيوان بالضرورة فنقيضها بعض الإنسان ليس بحيوان بالإمكان العام ومثال ذلك في السالبة لا شيء من الإنسان بحجر بالضرورة فنقيضها بعض الإنسان حجر بالإمكان العام اهـ حاشية التذهيب (قوله لأن سلب الضرورة) أي في الممكنة العامة اهـ دق (قوله والضرورة) أي في الضرورية اهـ دق (قوله ونقيض الدائمة المطلقة المطلقة العامة) مثال ذلك في الموجبة كل إنسان حيوان دائما فنقيضها بعض الإنسان ليس بحيوان بالإطلاق العام وفي السالبة لاشيء من الإنسان بحجر دائما فنقيضها بعض الإنسان حجر بالإطلاق العام اهـ حاشية التذهيب (قوله وبالعكس) أي الإيجاب في كل الأوقات ينافيه السلب في البعض اهـ شرح (قوله كل من به ذات الجنب الخ) أي أن سلب السعال عن ذات الجنب في بعض أوقات كونه مجنوبا ليس بضروري اهـ دق ومثال ذلك في الموجبة كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتبا ونقيضها بالإمكان

العام بعض الكاتب ليس بمتحرك الأصابع حين هو كاتب وفي السالبة لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع بالضرورة مادام كاتبا فنقيضها بعض الكاتب ساكن الأصابع بالإمكان العام حين هو كاتب اهـ حاشية التذهيب (قوله ومثالها ما مر) أي من قولنا كل من به ذات الجنب يسعل بالفعل في بعض أوقات كونه مجنوبا اهـ شرح ومثال ذلك في الموجبة كل كاتب متحرك الأصابع دائما مادام كاتبا فنقيضها بعض الكاتب ليس بمتحرك الأصابع بالإطلاق العام حين هو كاتب وفي السالبة لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع دائما مادام كاتبا فنقيضها بعض الكاتب ساكن الأصابع بالإطلاق العام حين هو كاتب أي في وقت من أوقات وصف الموضوع اهـ حاشية التذهيب

***

وأما المركبات فإن كانت كلية فنقيضها أحد نقيضي جزئيها وذلك جلي بعد الإحاطة بحقائق المركبات ونقائض البسائط فانك إذا تحققت أن الوجودية اللادائمة تركيبها من مطلقتين عامتين إحداهما موجبة والأخرى سالبة وأن نقيض المطلقة هو الدائمة أنها تحققت أن نقيضها إما الدائمة المخالفة أو الدائمة الموافقة

(قوله أحد نقيضي الخ) وبالحقيقة هو منفصلة مانعة الخلو مركبة من نقيضي الجزأين فيكون طريق أخذ نقيض المركبة إن تحلل إلى بسيطتيها ويؤخذ لكل منهما نقيض وتركب منفصلة مانعة الخلو من النقيضين اهـ حاشية التذهيب (قوله بحقائق المركبات) أراد بحقائقها ما تركبت منه اهـ دق وحاصلها أن المشروطة خاصة مركبة من مشروطة عامة ومطلقة عامة والعرفية الخاصة مركبة من عرفية عامة ومطلقة عامة والوجودية اللادائمة مركبة من مطلقتين عامتين والوجودية اللاضرورية مركبة من مطلقة عامة وممكنة عامة والوقتية مركبة من وقتية مطلقة ومطلقة عامة والمنتشرة مركبة من منتشرة مطلقة ومطلقة عامة والممكنة الخاصة مركبة من ممكنتين عامتين (قوله ونقائض البسائط) وهي أن الضرورية المطلقة تناقضها الممكنة العامة وان الدائمة المطلقة تناقضها المطلقة العامة وان المشروطة العامة تناقضها الحينية الممكنة وان العرفية العامة تناقضها المطلقة الحينية وان الوقتية المطلقة تناقضها الممكنة الوقتية وان المنتشرة المطلقة تناقضها الممكنة الدائمة (قوله فانك إذا تحققت الخ) فإذا قلنا كل إنسان ضاحك بالفعل لا دائما يكون نقيضه إما ليس بعض الإنسان ضاحكا دائما أو بعض الإنسان ضاحك دائما اهـ شرح فنقيض الوجودية اللاضرورية إما الدائمة المخالفة أو الضرورية الموافقة ونقيض المشروطة الخاصة إما الحينية الممكنة المخالفة أو الدائمة الموافقة ونقيض العرفية الخاصة إما الحينية المطلقة المخالفة أو الدائمة الموافقة ونقيض الوقتية إما الممكنة الوقتية أو الدائمة الموافقة ونقيض المنتشرة إما الممكنة الدائمة أو الدائمة الموافقة ونقيض الممكنة الخاصة إما الضرورية المخالفة أو الضرورية الموافقة اهـ السيد ونذكر نقيض المركبات للتمرين فنقول أما المشروطة الخاصة وهي كما تقدم المركبة من مشروطة عامة ومطلقة عامة والمشروطة العامة يناقضها الحينية الممكنة والمطلقة العامة يناقضها الدائمة المطلقة نحو بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتبا لا دائما فنقيضها هكذا إما ليس بعض الكاتب بمتحرك الأصابع بالإمكان الحيني وإما بعض الكاتب متحرك الأصابع دائما وأما العرفية الخاصة وهي كما تقدم المركبة من عرفية عامة ومطلقة عامة والعرفية العامة يناقضها المطلقة الحينية والمطلقة العامة يناقضها الدائمة المطلقة نحو كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتبا لا دائما فنقيضها هكذا دائما إما بعض الكاتب

ليس بمتحرك الأصابع بالإطلاق حيث هو كاتب وإما بعض الكاتب متحرك الأصابع دائما وأما الوقتية وتقدم أنها مركبة من وقتية مطلقة ومن مطلقة عامة ونقيض الوقتية المطلقة الممكنة الوقتية والمطلقة العامة نقيضها الدائمة المطلقة نحو بالضرورة كل قمر منخسف وقت الحيلولة لا دائما فنقيضها هكذا إما بعض القمر ليس بمنخسف بالإمكان العام وقت الحيلولة وإما بعض القمر منخسف دائما وأما المنتشرة وقد تقدم أنها مركبة منتشرة مطلقة ومن مطلقة عامة ونقيض المنتشرة المطلقة الممكنة الدائمة ونقيض المطلقة العامة الدائمة المطلقة نحو كل قمر منخسف بالضرورة وقتاما لا دائما فنقيضها هكذا إما بعض القمر ليس بمنخسف بالإمكان دائما وإما بعض القمر منخسف دائما وأما الوجودية اللادائمة وقد سلف أنها مركبة من مطلقتين عامتين ونقيض المطلقة العامة الدائمة المطلقة نحو كل إنسان نائم بالفعل لا دائما فنقيضها هكذا إما بعض الإنسان ليس بنائم دائما وإما بعض الإنسان نائم دائما وأما الوجودية اللا ضرورية وقد سبق أنها مركبة من مطلقة عامة ومن ممكنة عامة ونقيض المطلقة العامة الدائمة المطلقة ونقيض الممكنة العامة الضرورية المطلقة نحو كل إنسان نائم لا بالضرورة فنقيضها هكذا إما بعض الإنسان ليس بنائم دائما وإما بعض الإنسان نائم بالضرورة وأما الممكنة الخاصة وقد مضى أنها مركبة من ممكنتين عامتين وأن الممكنة العامة نقيضها الضرورية المطلقة نحو كل إنسان نائم بالإمكان الخاص فنقيضها هكذا إما بعض الإنسان ليس بنائم بالضرورة وإما بعض الإنسان نائم بالضرورة اهـ حاشية التذهيب

***

وإن كانت جزئية فلا يكفي في نقيضها ما ذكرنا لأنه يكذب بعض الجسم حيوان لادائما مع كذب كل واحد من نقيضي جزئيها بل الحق في نقيضها أن يردد بين نقيضي الجزئين لكل واحد واحد أي كل واحد واحد لا يخلو عن نقيضيهما فيقال كل واحد واحد من أفراد الجسم إما حيوان دائما أو ليس بحيوان دائما وأما الشرطية فنقيض الكلية منها الجزئية الموافقة لها فى الجنس والنوع والمخالفة في الكيف وبالعكس

(قوله ما ذكرنا) أي من المفهوم المردد بين نقيضي الجزئيين اهـ شرح (قوله بعض الجسم حيوان لا دائما) الأظهر أن يقول بعض الجسم حيوان بالفعل لا دائما أي لأن هذا مثال للوجودية اللادائمة وجهتها بالفعل وقد يقال كثيرا ما يحذف اللفظ الدال على الجهة اتكالا على ظهوره لدلالة السياق عليه اهـ حاشية التذهيب معناه أن بعض الجسم بحيث يثبت له الحيوان في وقت ولا يثبت له في وقت آخر اهـ دق فتلك الجزئية كاذبة لما علمت أنها مفيدة أن بعض الجسم الذي ثبت له الحيوانية غير حيوان اهـ دق (قوله من نقيضي جزئيها) أي قولنا كل جسم حيوان دائما ولا شيء من الجسم بحيوان دائما اهـ شرح (قوله بل الحق) إضراب عن الباطل فالمراد بالحق ما قابل الباطل اهـ دق (قوله أن يردد بين نقيضي الجزأين) اللام في لكل واحد زائدة كما في قوله تعالى "ردف لكم" ثم لا يخفى أن نقيض الجزأين قضيتان ولا معنى للترديد بينهما إذ القضية لا يثبت لشيء كما هو ظاهره وأجيب بأن في الكلام حذفا والأصل أن يردد بين نقيضي محمولي الجزأين كما يدل عليه كلامه الآتي أي أن يردد كل واحد من أفراد الموضوع بين ثبوت المحمول وسلبه مقيدا ذلك الثبوت أو السلب بجهتي نقيضي الجزأين فتحصل قضية ينسب محمولها إلى كل واحد من أفراد موضوعها إيجابا أو سلبا بجهة نقيضي الجزأين اهـ دق

(قوله لا يحلو عن نقيضيهما) أي عن محمول نقيضيهما اهـ دق (قوله فيقال كل واحد واحد الخ) ولنذكر نقيض بقية المركبات الجزئية للتمرين فنقيض المشروطة الخاصة الجزئية كقولنا بالضرورة بعض الكاتب متحرك الأصابع مادام كاتبا لا دائما كل فرد من أفراد الكاتب إما غير متحرك الأصابع بالإمكان حين هو كاتب أو متحرك الأصابع دائما ونقيض العرفية الخاصة الجزئية كقولنا دائما بعض الكاتب متحرك الأصابع مادام كاتبا لا دائما كل فرد من أفراد الكاتب إما غير متحرك الأصابع بالإطلاق حين هو كاتب أو متحرك الأصابع دائما ونقيض الوقتية الجزئية كقولنا بالضرورة بعض القمر منخسف وقت الحيلولة لا دائما كل فرد من أفراد القمر إما غير منخسف بالإمكان العام وقت الحيلولة وإما منخسف دائما ونقيض المنتشرة الجزئية كقولنا بالضرورة بعض القمر منخسف وقتاما لا دائما كل فرد من أفراد القمر إما غير منخسف بالإمكان دائما وإما منخسف دائما ونقيض الوجودية اللاضرورية الجزئية كقولنا بعض الإنسان نائم بالفعل لا بالضرورة كل فرد من أفراد الإنسان إما غير نائم دائما وإما نائم بالضرورة ونقيض الممكنة الخاصة الجزئية كقولنا بعض الإنسان نائم بالإمكان الخاص كل فرد من أفراد الإنسان إما ليس بنائم بالضرورة أو نائم بالضرورة اهـ حاشية (قوله في الجنس) أي في الاتصال والانفصال اهـ شرح (قوله والنوع) أي في اللزوم والعناد والاتفاق اهـ شرح (قوله وبالعكس) فنقيض الموجبة في الكلية اللزومية السالبة الجزئية اللزومية والعنادية الكلية العنادية الجزئية والاتفاقية الكلية الاتفاقية الجزئية وهكذا في بواقي الشرطيات فإذا قلنا كلما كان (اب فج د) لزومية كان نقيضه ليس كلما كان (اب فج د) لزومية وإذا قلنا دائما إما أن يكون (أب) أو (ج د) حقيقية فنقيضه ليس دائما إما أن يكون (أب أو ج د) حقيقية وعلى هذا القياس اهـ شرح

***

البحث الثاني في العكس المستوى وهو عبارة عن جعل الجزء الأول من القضية ثانيا والثاني أولا مع بقاء الصدق والكيف بحالهما أما السوالب فإن كانت كلية فسبع منها وهى الوقتيان والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة لا تنعكس لامتناع العكس في أخصها وهى الوقتية لصدق قولنا بالضرورة لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع لادائما وكذب قولنا بعض المنخسف ليس بقمر بالإمكان العام الذي هو اعم الجهات لان كل منخسف فهو قمر بالضرورة واذا لم ينعكس الأخص لم ينعكس الأعم إذ لو انعكس الأعم لانعكس الأخص لان لازم الأعم لازم الأخص ضرورة وأما الضرورية والدائمة المطلقتان فينعكسان دائمة كلية لأنه إذا صدق بالضرورة أو دائما لا شيء من (ج ب) فيصدق دائما لا شيء من (ب ج) وإلا فبعض (ب ج) بالإطلاق العام وهو مع الأصل ينتج بعض (ب) ليس (ب) بالضرورة في الضرورية ودائما فى الدائمة وهو محال وأما المشروطة والعرفية العامتان فتنعكسان عرفية عامة كلية لأنه إذا صدق بالضرورة أو دائما لا شيء من (ج ب) مادام (ج) فدائما لا شيء من (ب ج) مادام (ب) وإلا فبعض (ب ج) حين هو (ب) وهو مع الأصل ينتج بعض (ب) ليس (ب) حين هو (ب) وهو محال

(قوله المستوى) خرج به عكس النقيض المخالف وعكس النقيض الموافق فالعكوس ثلاثة والأول هو الذي ينصرف له اللفظ عند الإطلاق اهـ حاشية (قوله جعل الجزء الخ) أي جعل الموضوع محمولا والمحمول موضوعا في الحملية وجعل المقدم تاليا والتالي مقدما في الشرطية اهـ القويسنى (قوله مع بقاء

الصدق) أي إن كان الأصل صادقا لزم صدق العكس اهـ القويسنى لان العكس لازم للقضية وصدق الملزوم يستلزم صدق اللازم اهـ الملوى ولم يعتبر بقاء الكذب إذ لم يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم فان قولنا كل حيوان إنسان كاذب مع صدق عكسه وهو قولنا بعض الإنسان حيوان اهـ شرح (قوله والكيف) أي الإيجاب والسلب بمعنى إن الأصل إن كان موجبا يكون العكس موجبا وان سالبا فسالبا اهـ الملوى (قوله لادائما) أي كل قمر منخسف بالإطلاق العام اهـ عطار (قوله وكذب قولنا بعض المنخسف الخ) هذا مبالغة في عدم صحة العكس وإلا فعكسها على تقدير أنها تنعكس سالبة كلية وإذا كذبت السالبة الجزئية كذبت السالبة الكلية اهـ عطار (قوله بالإمكان العام) وإذا لم يكن الوقتية منعكسة بالممكنة العامة فلا تنعكس بغيرها لان الإمكان اعم الجهات وإذا لم يصدق الأعم لم يصدق الأخص اهـ دق (قوله لان كل منخسف الخ) دليل على كذب الممكنة العامة المجعولة عكسا أي وإنما كان هذا العكس كاذبا لصدق نقيضه لان كل منخسف قمر بالضرورة اهـ دق (قوله فينعكسان دائمة كلية) أي فالدائمة المطلقة تنعكس كنفسها وأما الضرورية المطلقة فلا تنعكس كنفسها بل دائمة اهـ دق (قوله بالضرورة) أي إن أردت الضرورية المطلقة (قوله أو دائما) أي إن أردت الدائمة المطلقة اهـ حاشية (قوله وإلا فبعض (ب ج) بالإطلاق العام) أي وإلا لصدق نقيضه موجبة جزئية مطلقة عامة وهى بعض (ب ج) بالإطلاق العام اهـ حاشية (قوله وهو مع الأصل) هذا يقال له طريق الخلف وهو أن يضم نقيض العكس إلى الأصل فينتج المحال اهـ دق وهذا المحال ليس بلازم من تركيب المقدمتين لصحته ولا من الأصل لأنه مفروض الصدق فتعين أن يكون لازما من نقيض العكس فيكون محالا فيكون العكس حقا اهـ شرح (قوله وهو محال) أي لأنه سلب الشيء عن نفسه اهـ عطار (قوله وإلا فبعض (ب ج) حين هو ب) أي وإلا لصدق نقيضه موجبة جزئية مطلقة حينية وهى بعض (ب ج) حين هو (ب) اهـ حاشية (قوله وهو مع الأصل) بان تجعله قياسا من الشكل الأول اهـ حاشية (قوله وهو محال) أي لما فيه من سلب الشيء عن نفسه اهـ عطار وهو ناشئ عن نقيض العكس فالعكس حق اهـ شرح

***

وأما المشروطة والعرفية الخاصتان فتنعكسان عرفية عامة لادائمة في البعض أما العرفية العامة فلكونها لازمة للعامتين وأما اللادوام في البعض فلأنه لو كذب بعض (ب ج) بالإطلاق العام لصدق لاشيء من (ب ج) دائما فينعكس إلى لاشيء من (ج ب) دائما وقد كان كل (ج ب) بالفعل هذا خلف وان كانت جزئية فالمشروطة والعرفية الخاصتان تنعكسان عرفية خاصة لأنه إذا صدق بالضرورة أو دائما بعض (ج) ليس (ب) مادام (ج) لادائما صدق دائما ليس بعض (ب ج) مادام (ب) لادائما لانا نفرض ذات الموضوع وهو (ج د فد ج) بالفعل و (د ب) أيضا بحكم اللادوام وليس (د ج) مادام (ب) وإلا لكان (د ج) حين هو (ب فب) حين هو (ج) وقد كان ليس (ب) مادام (ج) هذا خلف وإذا صدق (ج وب) على (د) وتنافيا فيه صدق بعض (ب) ليس (ج) مادام (ب) لادائما وهو المطلوب وأما البواقي فلا تنعكس لأنه يصدق بالضرورة بعض الحيوان ليس بإنسان وبالضرورة ليس بعض القمر بمنخسف وقت التربيع لادائما مع كذب عكسهما بالإمكان العام الذي هو اعم الجهات لكن الضرورية أخص البسائط والوقتية أخص من المركبات الباقية ومتى لم تنعكسا لم ينعكس شئ منها لما عرفت أن انعكاس العام مستلزم لانعكاس الخاص

(قوله عرفية عامة لادائمة في البعض) وهى العرفية العامة الكلية مع قيد اللادوام في البعض أي مطلقة عامة جزئية (قوله أما العرفية العامة) أي الجزء الأول من العكس اهـ حاشية (قوله لازمة للعامتين) أي للمشروطة والعرفية العامتين لأنهما عكسهما وإذا كانت لازمة للعامتين كانت لازمة للخاصتين لان لازم العام لازم الخاص اهـ دق (قوله فينعكس الخ) هذا يقال له دليل العكس اهـ دق (قوله هذا خلف) أي عكس النقيض لاشيء من (ج ب) دائما ولادوام الأصل كل (ج ب) بالفعل تناقض اهـ دق (قوله لانا نفرض الخ) شروع في دليل الافتراض وحاصله هنا أنا نفرض البعض شخصا معينا ونحمل عليه وصف الموضوع بالإيجاب دائما فتحصل افتراضية أولى دليلها صدق وصف الموضوع على أفراده بالفعل ونحمل عليه أيضا وصف المحمول بالإيجاب أيضا فتحصل افتراضية ثانية دليلها لادوام الأصلي ثم نأتي بقضية أجنبية يكون موضوعها موضوع كل من الأولى والثانية ومحمولها محمول الأولى غير أنها سالبة مقيدة بعنوان محمول الثانية يثبت صدقها بإبطال لازم نقيضها ثم نضمها للافتراضية الثانية من مقدمتي الافتراض يحصل قياس من الشكل الثالث يرتد للأول بعكس صغراه فتخرج النتيجة التي هي عين الجزء الأول من العكس ثم نضم الافتراضية الأولى للثانية يحصل قياس من الشكل الثالث يرتد للأول بعكس صغراه فتخرج النتيجة التي هي عين جزء الثاني من العكس فقد خرج العكس بجزئية اهـ الشروح والحواشي (قوله فد ج بالفعل) إشارة للقضية الأولى الحاصلة من حمل وصف الموضوع على ذلك البعض اهـ دق (قوله ود ب) إشارة للقضية الثانية الحاصلة من حمل وصف المحمول على ذلك البعض اهـ دق (قوله بحكم اللادوام) أي لان لادوام في الأصل معناه بعض (ج ب) وقد فرض ذلك البعض (د) اهـ دق (قوله ود ليس ج مادام ب) هذه هي المقدمة الأجنبية المحتاج إليها لأجل التوصل إلى صدق أول جزء من العكس اهـ دق (قوله فب حين هو ج الخ) هذا لازم لنقيض الأجنبية (قوله وقد كان الخ) وهذا بحسب صدر الأصل (قوله هذا خلف) أي ما ذكر من لازم نقيض الأجنبية خلف أي كذب لأنه مناف لصدر الأصل المفروض الصدق وما نافى الصادق كاذب فيكون ملزومه وهو نقيض الأجنبية كاذبا وحينئذ فتصدق الأجنبية اهـ الحاشية (قوله وإذا صدق ج وب على د) هذا إشارة لمقدمتي الافتراض الحاصلتين من حمل وصفى الموضوع والمحمول على د وهما د ج ود ب اهـ دق (قوله وتنافيا) إشارة إلى المقدمة الأجنبية وهى د ليس ج مادام ب أي انه إذا صدق هذه الثلاث قضايا صدق العكس بجزئية اهـ دق فنضم هذه الأجنبية لمقدمة الافتراض الثانية يحصل قياس من الشكل الثالث يرتد إلى الأول بعكس صغراه فتخرج النتيجة التي هي عين الجزء الأول من العكس ونضم مقدمة الافتراض الأولى لمقدمة الافتراض الثانية يحصل قياس من الشكل الثالث يرتد إلى الأول بعكس صغراه فتخرج النتيجة التي هي عين الجزء الثاني من العكس (قوله مع كذب عكسهما) هذا هو العكس على فرض انه يتأتى فيه عكس اهـ دق (قوله الذي هو اعم الجهات) أي وإذا لم يصدق الأعم لم يصدق الأخص اهـ دق

***

وأما الموجبة كلية كانت أو جزئية فلا تنعكس كلية أصلا لاحتمال كون المحمول اعم من الموضوع كقولنا كل إنسان حيوان وأما في الجهة فالضرورية والدائمة والعامتان تنعكسان حينية مطلقة لأنه إذا صدق كل (ج ب) بإحدى الجهات الأربع المذكورة فبعض (ب ج) حين هو (ب) وإلا فلاشيء

من (ب ج) مادام (ب) وهو مع الأصل ينتج لاشيء من ج ج) دائما في الضرورية والدائمة ومادام (ج) في العامتين وهو محال وأما الخاصتان فتنعكسان حينية مطلقة مقيدة باللادوام أما الحينية المطلقة فلكونها لازمة لعامتيها وأما قيد اللادوام في الأصل الكلى فلأنه لو كذب بعض (ب) ليس (ج) بالفعل لصدق كل (ب ج) دائما فنضمه إلى الجزء الأول من الأصل وهو قولنا بالضرورة أو دائما كل (ج ب) مادام (ج) ينتج كل (ب ب) دائما ونضمه إلى الجزء الثاني أيضا وهو قولنا لاشيء من (ج ب) بالإطلاق العام ينتج لا شيء من (ب ب) بالإطلاق العام فيلزم اجتماع النقيضين وهو محال وأما في الجزئي فيفرض الموضوع (د) فهو ليس (ج) بالفعل وإلا لكان (ج) دائما (فب) دائما لدوام الباء بدوام الجيم لكن اللازم باطل لنفيه الأصل باللادوام وأما الوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة فتنعكس مطلقة عامة لأنه إذا صدق كل (ج ب) بإحدى الجهات الخمس المذكورة فبعض (ب ج) بالإطلاق العام وإلا لصدق لاشيء من (ب ج) دائما وهو مع الأصل ينتج لاشيء من (ج ج) دائما وهو محال

(قوله فلا تنعكس كلية) أي وانما تنعكس جزئية اهـ دق (قوله كل إنسان حيوان) أي لأنه يصدق قولنا كل إنسان حيوان ولا يصدق كل حيوان إنسان اهـ ايساغوجى (قوله بإحدى الجهات الأربع) أي بالضرورة أو دائما أو بالضرورة ما دام أو دائما ما دام (قوله وهو مع الأصل) أي بجعل الأصل صغرى ونقيض النتيجة كبرى اهـ دق (قوله أماالحينية المطلقة) أي التي هي صدر العكس اهـ دق (قوله لازمة لعامتيها) وإنما لزمت العامتين لأنها عكسها وما لزم الأعم لزم الأخص اهـ دق (قوله اجتماع النقيضين) المراد بالنقيضين النتيجة الأولى التي حصلت من ضم نقيض الجزء الثاني من العكس إلى جزء الأول من الأصل والنتيجة الثانية التي حصلت من ضم ذلك النقيض إلى جزء الثاني من الأصل اهـ حاشية (قوله فهو ليس ج بالفعل) هذا هو المقدمة الأجنبية اهـ دق (قوله وإلا الخ) شروع في إقامة الدليل على صحة هذه المقدمة الأجنبية (قوله فب دائما) هذا لازم لنقيض الأجنبية (قوله لنفيه الأصل باللادوام) أي انه مناف للأصل بحسب اللادوام المفروض الصدق وما نافى الصادق كاذب فيكون ملزومه وهو نقيض الأجنبية كاذبا وحينئذ فتصدق الأجنبية فنضمها لمقدمة الافتراض الثانية يحصل قياس من الشكل الثالث يرتد إلى الأول بعكس صغراه فتخرج النتيجة التي هي عين العكس (قوله بإحدى الجهات الخمس) أي بالضرورة في وقت معين لادائما في الوقتية أو بالضرورة في وقت ما لادائما في المنتشرة أو بالفعل لا بالضرورة في الوجودية اللاضرورية أو بالفعل لادائما في الوجودية اللادائمة أو بالفعل في المطلقة العامة

***

وان شئت عكست نقيض العكس في الموجبات ليصدق نقيض الأصل أو الأخص منه وأما الممكنتان فحالهما في الانعكاس وعدمه غير معلوم لتوقف البرهان المذكور للانعكاس فيهما على انعكاس السالبة الضرورية كنفسها أو على إنتاج الصغرى الممكنة مع الكبرى الضرورية في الشكل الأول والثالث اللذين كل واحد منهما غير محقق ولعدم الظفر بدليل يوجب الانعكاس وعدمه وأما الشرطية فالمتصلة الموجبة تنعكس موجبة جزئية والسالبة الكلية سالبة كلية إذ لو صدق نقيض العكس لانتظم مع الأصل قياسا منتجا للمحال وأما السالبة الجزئية فلا تنعكس لصدق قولنا قد لا يكون إذا كان هذا

حيوانا فهو إنسان مع كذب العكس وأما المنفصلة فلا يتصور فيها العكس لعدم الامتياز بين جزئيها بالطبع

(قوله ليصدق نقيض الأصل) هذا في المطلقة العامة الموجبة الجزئية اهـ دق (قوله أو الأخص منه) أي فيما عدا المطلقة العامة الموجبة الجزئية اهـ دق مثلا إذا صدق بعض (ج ب) بالإطلاق صدق بعض (ب ج) بالإطلاق وإلا فلا شئ من (ب ج) دائما وتنعكس إلى لا شيء من (ج ب) دائما وهو نقيض بعض (ج ب) بالإطلاق فيلزم اجتماع النقيضين وإذا صدق بعض (ج ب) بالضرورة فبعض (ب ج) حين هو (ب) وإلا فلا شئ من (ب ج) مادام (ب) دائما فلا شئ من (ج ب) مادام (ج) وهو أخص من نقيض بعض (ج ب) بالضرورة أعنى قولنا لا شيء من (ج ب) بالإمكان وعلى هذا القياس اهـ شرح (قوله على انعكاس الخ) هذا بالنسبة لدليل العكس (قوله في الشكل الأول) هذا بالنسبة لدليل الخلف (قوله والثالث) هذا بالنسبة لدليل الافتراض اهـ قدماء المنطقيين ذهبوا إلى انعكاس الممكنتين ممكنة عامة واستدلوا عليه بوجوه أحدها الخلف لأنه إذا صدق بعض (ج ب) بالإمكان صدق بعض (ب ج) بالإمكان العام وإلا فلا شيء من (ب ج) بالضرورة ونضمه مع الأصل ونقول بعض (ج ب) بالإمكان ولا شيء من (ب ج) بالضرورة ينتج بعض (ج) ليس (ج) بالضرورة وانه محال وثانيها الافتراض وهو أن يفرض ذات (ج وب د) (فد ب) بالإمكان و (د ج) فبعض (ب ج) بالإمكان وهو المطلوب وثالثها طريق العكس فانه لو كذب بعض (ب ج) بالإمكان لصدق لا شيء من (ب ج) بالضرورة فينعكس إلى لا شيء من (ج ب) بالضرورة وقد كان بعض (ج ب) بالإمكان فيجتمع النقيضان وهذه الدلائل لا تتم أما الأولان فلتوقفهما على إنتاج الصغرى الممكنة في الشكل الأول والثالث وستعرف أنها عقيمة وأما الثالث فلتوقفه على انعكاس السالبة الضرورية كنفسها وقد تبين أنها لا تنعكس الادائمة فلما لم تتم هذه الدلائل ولم يظفر المصنف بدليل يدل على الانعكاس ولا على عدمه توقف فيه اهـ شرح (قوله إذ لو صدق نقيض العكس الخ) أما إذا كانت موجبة فلأنه إذا صدق كلما كان اوقد يكون إذا كان (ا ب فج د) وجب أن يصدق قد يكون إذا كان (ج د فأ ب) وإلا فليس البتة إذا كان (ج د فأب) وينتظم مع الأصل هكذا قد يكون إذا كان (ا ب فج د) وليس البتة إذا كان (ج د فأب) ينتج قد لا يكون إذا كان (ا ب فأ ب) وهو محال ضرورة صدق قولنا كلما كان (ا ب فأ ب) وأما إذا كانت سالبة فلأنه إذا صدق قولنا ليس البتة إذا كان (أ ب فج د) وجب أن يصدق فليس البتة إذا كان (ج د فأب) وإلا فقد يكون إذا كان (ج د فأ ب) وهو مع الأصل ينتج قد لا يكون إذا كان (ج د فج د) هذا خلف اهـ شرح س(قوله مع كذب العكس) أي على فرض انه يتأتى فيه عكس اهـ دق أي كذب قولنا قد لا يكون إذا كان هذا إنسانا كان حيوانا لأنه كلما كان هذا إنسانا كان حيوانا اهـ شرح

***

البحث الثالث في عكس النقيض وهو عبارة عن جعل الجزء الأول من القضية نقيض الثاني والثانى عين الأول مع مخالفته في الكيف وموافقته في الصدق وأما الموجبات فان كانت كلية فسبع منها وهى التي لا تنعكس سوالبها بالعكس المستوى لا تنعكس لأنه يصدق بالضرورة كل قمر فهو ليس

بمنخسف وقت التربيع لادائما دون عكسه لما عرفت وتنعكس الضرورية والدائمة دائمة كلية لأنه إذا صدق بالضرورة أو دائما كل (ج ب) فدائما لاشيء مما ليس (ب ج) وإلا فبعض ما ليس (ب) فهو (ج) بالفعل وهو مع الأصل ينتج بعض ما ليس (ب) فهو (ب) بالضرورة في الضرورية ودائما في الدائمة وهو محال وأما المشروطة والعرفية العامتان فتنعكسان عرفية عامة كلية لأنه إذا صدق بالضرورة أو دائما كل (ج ب) مادام (ج) فدائما لاشيء مما ليس (ب ج) مادام ليس (ب) وإلا فبعض ما ليس (ب) فهو (ج) حين هو ليس (ب) وهو مع الأصل ينتج بعض ما ليس (ب) فهو (ب) حين هو ليس (ب) وهو محال وأما الخاصتان فتنعكسان عرفية عامة لادائمة في البعض أما العرفية العامة فلاستلزام العامتين إياها وأما اللادوام في البعض فلأنه يصدق بعض ما ليس (ب) فهو (ج) بالإطلاق العام وإلا فلاشيء مما ليس (ب ج) دائما فتنعكس إلى لاشيء من (ج) ليس (ب) دائما وقد كان لاشيء من (ج ب) بالفعل بحكم اللادوام ويلزمه كل (ج) فهو ليس (ب) بالفعل لوجود الموضوع هذا خلف

(قوله عكس النقيض) أي المخالف اهـ دق وهو على قسمين عكس نقيض موافق وعكس نقيض مخالف وسمى الأول موافقا لأنه موافق للأصل في الكيف وسمى الثاني مخالفا لأنه مخالف للأصل في الكيف اهـ الحاشية فما قاله القدماء عكس النقيض الموافق وما قاله المتأخرون وتبعهم المصنف عكس نقيض المخالف اهـ دق (قوله من القضية) أي من القضية المعكوسة اهـ دق (قوله نقيض الثانى) أي من الأصل اهـ دق (قوله والثانى) أي من العكس اهـ دق (قوله عين الأول) أي من الأصل اهـ دق (قوله وهى التي لا تنعكس سوالبها) وهى الوقتيتان والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة فهذه السبع لا تنعكس سوالبها بالعكس المستوى فلا تنعكس بعكس النقيض اهـ دق (قوله بالضرورة كل قمر فهو الخ) هذه هي الموجبة الكلية الوقتية (قوله دون عكسه) أي على فرض أنه يتأتى منه العكس وهو بعض المنخسف ليس بقمر بالإمكان العام (قوله لما عرفت) أي كل منخسف قمر بالضرورة وإذا لم تنعكس الوقتية لم ينعكس شئ من السبع اهـ شرح (قوله وهو مع الأصل) أي بجعل نقيض العكس صغرى والأصل كبرى اهـ دق (قوله وهو محال) وما جاء المحال إلا من نقيض العكس فليكن كاذبا والعكس صادقا اهـ دق (قوله أما العرفية العامة) أي التي هي صدر العكس اهـ دق (قوله فلاستلزام العامتين إياها) أي فلكونها لازمة للعامتين لأنها عكسها وما لزم الأعم لزم الأخص اهـ دق (قوله ويلزمه الخ) جواب عما يقال إن لادوام الأصل سالبة وعكس نقيض لادوام العكس سالبة ولا تناقض بين سالبتين بل بين إيجاب وسلب وحاصل الجواب أن لادوام الأصل وان كان سالبا إلا انه مستلزم لموجبة معدولة المحمول اهـ دق (قوله لوجود الموضوع) أي لاستلزم السالبة البسيطة الموجبة المعدولة المحمول عند وجود الموضوع اهـ شرح

***

وان كانت جزيئة فالخاصتان تنعكسان عرفية خاصة لأنه إذا صدق بالضرورة أو دائما بعض (ج ب) مادام (ج) لادائما وجب أن يصدق بعض ما ليس (ب) ليس (ج) مادام ليس (ب) لادائما لانا نفرض ذات الموضوع وهو (ج د فد) ليس بالفعل (ب) للادوام لا ثبوت الباء له وليس (ج) مادام ليس (ب) وإلا لكان (ج) حين هو ليس (ب) فليس (ب) حين هو (ج) وقد كان (ب) مادام

(ج) هذا خلف (ود ج) بالفعل وهو ظاهر فبعض ما ليس (ب) ليس (ج) مادام ليس (ب) لادائما وهو المطلوب وأما البواقى فلا تنعكس لصدق قولنا بعض الحيوان هو ليس بإنسان بالضرورة المطلقة وبعض القمر هو ليس بمنخسف بالضرورة الوقتية دون عكسهما بأعم الجهات ومتى لم تنعكسا لم ينعكس شئ منها لما عرفت في العكس المستوى

(قوله لانا نفرض الخ) شروع في دليل الافتراض وحاصله هنا أنا نفرض البعض شخصا معينا ونحمل عليه وصف الموضوع بحسب الأصل إيجابا وسلبا فان كان الأصل موجبة حمل إيجابا وان كان سالبة حمل سلبا فتحصل افتراضية أولى ونحمل عليه أيضا وصف المحمول بالسلب دائما ثم نأتي بقضية أجنبية يكون موضوعها موضوع كل من الأولى والثانية ومحمولها محمول الأولى غير أنها مقيدة بعنوان محمول الثانية وهى سالبة إن كانت الأولى موجبة وموجبة إن كانت سالبة يثبت صدقها بإبطال لازم نقيضها ثم نضمها للافتراضية الثانية من مقدمتي الافتراض يحصل قياس من الشكل الثالث يرتد للأول بعكس صغراه فتخرج النتيجة التي هي عين الجزء الأول من العكس ثم نضم الافتراضية الأولى للثانية يحصل قياس من الشكل الثالث يرتد للأول بعكس صغراه فتخرج النتيجة التي هي عين جزء الثاني من العكس فقد خرج العكس بجزئية اهـ الشروح والحواشي (قوله فد ليس بالفعل ب) إشارة للافتراضية الثانية الحاصلة من حمل وصف المحمول على ذلك البعض سلبا (قوله د ليس ج مادام ب) هذه هي المقدمة الأجنبية المحتاج إليها لأجل التوصل إلى صدق أول جزء من العكس اهـ دق (قوله فليس ب حين هو ج) هذا لازم لنقيض الأجنبية (قوله وقد كان الخ) وهذا بحسب صدر الأصل (قوله هـذا خلف) أي ما ذكر من لازم نقيض الأجنبية خلف أي كذب لأنه مناف لصدر الأصل المفروض الصدق وما نافى الصادق كاذب فيكون ملزومه وهو نقيض الأجنبية كاذبا وحينئذ فتصدق الأجنبية اهـ الحاشية (قوله ودج بالفعل) إشارة للافتراضية الأولى الحاصلة من حمل وصف الموضوع على ذلك البعض إيجابا فنضم القضية الأجنبية لمقدمة الافتراض الثانية يحصل قياس من الشكل الثالث يرتد إلى الأول بعكس صغراه فتخرج النتيجة التي هي عين الجزء الأول من العكس ونضم مقدمة الافتراض الأولى لمقدمة الافتراض الثانية يحصل قياس من الشكل الثالث يرتد إلى الأول بعكس صغراه فتخرج النتيجة التي هي عين الجزء الثاني من العكس (قوله دون عكسهما) أي على فرض أنه يتأتى منهما عكس (قوله بأعم الجهات) أي الذي هو الإمكان العام وإذا لم يصدق الأعـم لم يصدق الأخص (قوله ومتى لم تنعكسا) أي الضرورية المطلقة والوقتية (قوله لما عرفت) أي أن انعكاس الأعم مستلزم لانعكاس الأخص

***

وأما السوالب كلية كانت أو جزئية فلا تنعكس كلية لاحتمال كون نقيض المحمول اعم من الموضوع وتنعكس الخاصتان حينية مطلقة لأنه إذا صدق بالضرورة أو دائما لاشيء من (ج ب) مادام (ج) لادائما فبعض ما ليس (ب ج) حين هو ليس (ب) بفرض الموضوع (د) فهو ليس (ب) بالفعل و (ج) في بعض أوقات كونه ليس (ب) لأنه ليس (ب) في جميع أوقات كونه (ج) فبعض ما ليس (ب) فهو (ج) في بعض أحيان ليس (ب) وهو المدعى وأما الوقتيتان الوجوديتان فتنعكس مطلقة عامة لأنه إذا صدق لاشيء من (ج ب) بإحدى هذه الجهات المذكورة فبعض ما ليس (ب ج)

بالإطلاق العام بفرض الموضوع (د) فهو ليس (ب) و (ج) بالفعل لوجود الموضوع فبعض ما ليس (ب) فهو (ج) بالفعل وهو المطلوب وهكذا بين عكوس جزئياتها وأما بواقي السوالب والشرطيات موجبة كانت أو سالبة فغير معلومة الانعكاس لعدم الظفر بالبرهان

(قوله فلا تنعكس كلية) أي وإنما تنعكس جزئية اهـ دق (قوله حينية مطلقة) هذا ما في الكتاب والصواب انهما تنعكسان حينية مطلقة لادائمة اهـ شرح (قوله فهو ليس ب بالفعل) إشارة للافتراضية الثانية (قوله وج في بعض الخ) هذه هي المقدمة الأجنبية فنضمها لمقدمة الافتراض الثانية يحصل قياس من الشكل الثالث يرتد إلى الأول بعكس صغراه فتخرج النتيجة التي هي عين الجزء الأول من العكس ونضم مقدمة الافتراض الأولى لمقدمة الافتراض الثانية يحصل قياس من الشكل الثالث يرتد إلى الأول بعكس صغراه فتخرج النتيجة التي هي عين الجزء الثاني من العكس (قوله فهو ليس ب) إشارة للافتراضية الثانية (قوله وج بالفعل) هذه هي المقدمة الأجنبية فنضمها لمقدمة الافتراض الثانية يحصل قياس من الشكل الثالث يرتد إلى الأول بعكس صغراه فتخرج النتيجة التي هي عين العكس (قوله وأما بواقي السوالب) وهى سبع الدائمتان والعامتان والممكنتان والمطلقة العامة اهـ دق

***

البحث الرابع في تلازم الشرطيات أما المتصلة الموجبة الكلية فتستلزم منفصلة مانعة الجمع من عين المقدم ونقيض التالي ومانعة الخلو من نقيض المقدم وعين التالي متعاكسين عليها وإلا لبطل اللزوم والانفصال والمنفصلة الحقيقية تستلزم أربع متصلات مقدم اثنين عين أحد الجزأين وتاليهما نقيض الآخر ومقدم الآخرين نقيض أحد الجزأين وتاليهما عين الآخر وكل واحدة من غير الحقيقية مستلزمة للأخرى مركبة من نقيض الجزأين

(قوله أما المتصلة الموجبة الكلية) مثلا كلما كان الشيء إنسانا كان حيوانا اهـ دق (قوله مانعة الجمع الخ) أي فنقول الشيء إما أن يكون إنسانا أو لا حيوانا اهـ دق (قوله ومانعة الخلو الخ) إي فنقول الشيء إما أن يكون لا إنسانا أو حيوانا اهـ دق (قوله متعاكسين عليها) أن كل واحدة منهما تستلزم المتصلة الموجبة الكلية مثلا إما أن يكون هذا الشيء شجرا أو حجرا فهو مانعة الجمع فنقول كلما كان هذا الشيء شجرا فليس بحجر وكلما كان هذا الشيء حجرا فليس بشجر وكذا إما أن يكون زيد في البحر أو لا يغرق فهي مانعة الخلو فنقول كلما كان زيد لا في البحر فهو لا يغرق وكلما كان زيد يغرق فهو في البحر (قوله أربع متصلات الخ) نحو إما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا فهي حقيقية فنقول كلما كان هذا العدد زوجا فليس بفرد وكلما كان هذا العدد فردا فليس بزوج وكلما كان هذا العدد عير زوج فهو فرد وكلما كان هذا العدد غير فرد فهو زوج (قوله مستلزمة لأخرى) مثال مانعة الجمع إما أن يكون الشيء شجرا أو حجرا فإذا قلت إما أن يكون الشيء غير شجر أو غير حجر كانت مانعة الخلو ومثال مانعة الخلو إما أن يكون زيد في البحر أو لا يغرق فإذا قلت إما أن يكون زيد لا في البحر أو يغرق كانت مانعة جمع

الفصل الاول فى تعريف القياس واقسامه القياس قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر وهو استثنائى إن كان عين النتيجة أو نقيضها مذكورا فيه بالفعل كقولنا إن كان هذا جسما فهو متحيز لكنه جسم فهو متيحز وهو بعينه مذكور فيه ولو قلنا لكنه ليس بمتحيز ينتج أنه ليس بجسم ونقيضه مذكور فيه واقترانى إن لم يكن كذلك كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث ينتج كل جسم حادث وليس هو ولا نقيضه مذكورا فيه بالفعل وموضوع المطلوب فيه يسمى أصغر ومحموله أكبر والقضية التى جعلت جزء قياس تسمى مقدمة والمقدمة التى فيها الاصغر الصغرى والتى فيها الاكبر الكبرى والمكرر بينهما حدا أوسط واقتران الصغرى بالكبرى يسمى قرينة وضربا والهيئة الحاصلة من كيفية وضع الحد الأوسط عند الحدين الآخرين تسمى شكلا وهو أربعة لان الحد الأوسط إن كان محمولا فى الصغرى وموضوعا فى الكبرى فهو الشكل الاول وإن كان محمولا فيهما فهو الشكل الثانى وإن كان موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث وإن كان موضوعا فى الصغرى ومحمولا فى الكبرى فهو الشكل الرابع

(قوله القياس) واعلم أن القياس في اللغة تقدير شيء على مثال شيء آخر وفى اصطلاح الأصوليين حمل شيء على شيء آخر في الحكم لجامع بينهما لحمل النبيذ على الخمر في الحرمة بجامع الاسكار فيها وفى اصطلاح المناطقة ما يعلم من كلام المصنف اهـ الباجورى (قوله قول) أي ملفوظ أو معقول اهـ دق (قوله من قضايا) والمراد بالقضايا قضيتان أو أكثر اهـ القويسنى كل جمع يستعمل فى فن المنطق يراد منه الجمع اللغوي وهو ما فوق الواحد اهـ عطار(قوله متى سلمت) أي قبلت اهـ دق اشارة إلى أن تلك القضايا لا يجب أن تكون مسلمة أي مقبولة بل لو كانت كاذبة منكرة لكن بحيث لو سلمت لزم عنها قول آخر فهي قياس اهـ عبد الحكيم (قوله لزم) المراد باللزوم أعم من أن يكون بينا كالشكل الأول أولا كبقية الأشكال فإن إنتاجها نظري اهـ عطار(قوله لذاتها) خرج به ما يستلزم لا لذاته كقياس المساواة وهو المركب من قضيتين متعلق محمول أحدهما موضوع الأخرى كقولنا زيد مساو لعمرو وعمرو مساو لبكر فإنه مستلزم زيد مساو لبكر لكن هذا الاستلزام ليس لذات القياس بل بواسطة صدق مقدمة أجنبية وهى أن مساوي المساوي لشيء مساو لذلك الشيء اهـ القويسنى (قوله قول آخر) المراد به النتيجة لأنها قول مغاير لقضيتي القياس اهـ القويسنى فالمؤلف من قضيتين كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث يلزم عنها قول آخر وهو العالم حادث والمؤلف من اكثر كقولنا النباش آخذ للمال خفية وكل آخذ للمال خفية سارق وكل سارق تقطع يده فهذا مؤلف من ثلاث قضايا يلزم عنها قول آخر وهو النباش تقطع يده اهـ الملوى والأول يسمى بسيطا والثانى مركبا هذا من رأي من يقول بأن القياس المركب قياس واحد والصحيح عند المحققين أنه يرجع إلى أقيسة بسيطة اهـ الباجورى (قوله استثنائي) وإنما سمي استثنائيا لاشتماله على أداة الاستثناء وهي لكن أي عند المنطقيين لا عند النحويين اهـ حاشية التذهيب (قوله بالفعل) أي بصورتها وهيئتها الاجتماعية أي جملة واحدة (ونقيضه) أي قولنا أنه جسم اهـ شرح (قوله واقتراني) وإنما سمي اقترانيا لاقتران الحدود فيه اهـ شرح أي لاقتران حدود القياس من الأصغر والأكبر والأوسط قال العصام والأظهر أن يقال سمي اقترانيا لاشتماله على أداة الاقتران وهي الواو الواصلة اهـ عطار (قوله إن لم يكن كذلك) أي بل يكون مذكورا فيه بالقوة

أي بأن النتيجة لم تذكر بهيئتها الاجتماعية في القياس بل ذكرت فيه متفرقة اهـ الملوى (قوله وليس هو الخ) أي بل الجسم مذكور في المقدمة الأولى والمؤلف في الثانية اهـ عطار (تنبيه) أن الاقتراني تذكر الصغرى أولا والكبرى ثانيا والاستثنائي بالعكس تذكر الكبرى أولا وهي الملازمة والصغرى ثانيا وهي الاستثنائية بدليل أننا لو أرجعناه إلى الاقتراني لجعلنا الاستثنائية صغرى والملازمة كبرى اهـ شرنوبي (قوله وموضوع المطلوب) القول اللازم باعتبار حصوله من القياس يسمى نتيجة وباعتبار إستحصاله منه مطلوبا اهـ شرح (قوله يسمى أصغر) لأنه فى الأغلب أخص والأخص أقل أفرادا فيكون أصغر (قوله أكبر) لأنه لما كان أعم فهو أكثر أفرادا (قوله حدا أوسط) لتوسطه بين طرفي المطلوب (قوله واقتران الصغرى بالكبرى) أي فى ايجابهما وسلبهما وكليتهما وجزئيتهما اهـ شرح (قوله فهو الشكل الاول) نحو كل (ج ب) وكل (ب ا) اهـ زكريا (قوله فهو الشكل الثانى) نحو كل (ج ب) ولا شئ من (ا ب) اهـ زكريا (قوله فهو الشكل الثالث) نحو كل (ج ب) وكل (ج د) اهـ زكريا (قوله فهو الشكل الرابع) نحو كل (ب ج) وكل (ا ب) اهـ زكريا

***

وأما الشكل الاول فشرطه إيجاب الصغرى وإلا لم يندرج الاصغر فى الأوسط وكلية الكبرى وإلا لاحتمل أن يكون البعض المحكوم عليه بالاكبر غير البعض المحكوم به على الاصغر وضروبه الناتجة أربعة الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية كقولنا كل (ج ب) وكل (ب أ) فكل (ج أ) الثانى من كليتين والصغرى موجبة والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل (ج ب) ولا شئ من (ب أ) فلا شئ من (ج أ) الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض (ج ب) وكل (ب أ) فبعض (ج أ) الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (ج ب) ولا شئ من (ب أ) فبعض (ج) ليس (أ) ونتائج هذا الشكل بينة بذاتها وأما الشكل الثانى فشرطه إختلاف مقدمتيه بالكيف وكلية الكبرى وإلا يحصل الاختلاف الموجب لعدم الانتاج وهو صدق القياس مع ايجاب النتيجة تارة ومع سلبها أخرى

(قوله أما الشكل الاول) غرض المصنف في ذلك بيان ما يشترط لانتاج كل شكل وذلك لأن ضروب كل شكل بحسب القسمة العقلية ستة عشر لأن صغراه إما كلية وإما جزئية وعلى كل إما موجبة وإما سالبة وكذلك كبراه فإذا ضربت الأربع الصغريات في الأربع الكبريات كان الحاصل ما ذكر لكن ليست كلها منتجة بل المنتج منها ما وجد فيه ما يشترط للإنتاج وما عداه عقيم اهـ الباجورى (قوله إيجاب الصغرى) أى كلية كانت أو جزئية اهـ القويسنى واشتراط إيجاب الصغرى أسقط ثمانية وهى الصغريان السالبتان مع الكبريات الأربع (قوله وكلية الكبرى) أى بأن تكون إحداهما موجبة والأخرى سالبة اهـ شرح واشتراط اختلاف الصغرى إيجابية كانت أو سالبة اهـ القويسنى واشتراط كلية الكبرى أسقط أربعة وهى الصغريان الموجبتان مع الكبريين الجزئيتين فبقيت الضروب المنتجة أربعة وهى الصغريان الموجبتان مع الكبريين الكليتين (قوله بينة بذاتها) أى لاتحتاج الى برهان اهـ شرح (قوله اختلاف مقدمتيه بالكيف) أي والكبرى أسقط ثمانية وهى الصغريان الموجبتان مع الكبريين الموجبتين والصغريان السالبتان مع الكبريين السالبتين (قوله وكلية الكبرى) وهذا أسقط أربعة وهى الصغريان الموجبتان مع الكبرى السالبة الجزئية والصغريان السالبتان مع الكبرى الموجبة

الجزئية فبقيت الضروب المنتجة أربعة وهى الصغريان الموجبتان مع الكبرى السالبة الكلية والصغريان السالبتان مع الكبرى الموجبة الكلية

***

وضروبه الناتجة أيضا أربعة الاول من كليتين والصغرى موجبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل (ج ب) ولا شئ من أ ب فلا شئ من ج أ بالخلف وهو ضم نقيض النتيجة الى الكبرى لينتج نقيض الصغرى وبانعكاس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول الثانى من كليتين والكبرى موجبة ينتج سالبة كلية كقولنا لا شئ من (ج ب) وكل (أ ب) فلا شئ من (ج أ) بالخلف وبعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة الثالث من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (ج ب) ولا شئ من (أ ب) فبعض (ج) ليس (أ) بالخلف وبعكس الكبرى ليرجع الى الاول وبفرض موضوع الجزئية د فكل (د ب) ولا شئ من (أ ب) فلا شئ من (د أ) ثم نقول بعض (ج د) ولا شئ من (د أ) فبعض (ج) ليس (أ) الرابع من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (ج) ليس (ب) وكل (أ ب) فبعض (ج) ليس (أ) بالخلف والافتراض ان كانت السالبة مركبة

(قوله ضم نقيض النتيجة الخ) أي ويجعل الصغرى اهـ شرح (قوله لينتج نقيض الصغرى) أي ينتج ما يناقض الصغرى اهـ شرح أي المفروضة الصدق وما ناقض مفروض الصدق فهو باطل وهذا البطلان إنما جاء من الصغرى التى هى نقيض النتيجة اهـ دق أي وليس من الكبرى لأنها مفروضة الصدق فيكون محالا فالنتيجة حق اهـ شرح فيؤخذ نقيض النتيجة وهو بعض ج أ فيقال بعض ج أ ولا شئ من أ ب ينتج بعض ج ليس ب وهو مناقض للصغرى المفروضة الصدق وما ناقض مفروض الصدق فهو باطل وهذا البطلان إنما جاء من الصغرى التى هى نقيض النتيجة أي وليس من الكبرى لأنها مفروضة الصدق فيكون محالا فالنتيجة حق (قوله وبانعكاس الكبرى) فيقال كل ج ب ولا شئ من ب أ ينتج لا شئ من ج أ (قوله بالخلف) أي يؤخذ نقيض النتيجة وهو بعض ج أ فيقال بعض ج أ وكل أ ب ينتج بعض ج ب وهو مناقض للصغرى المفروضة الصدق وما ناقض مفروض الصدق فهو باطل وهذا البطلان إنما جاء من الصغرى التى هى نقيض النتيجة أي وليس من الكبرى لأنها مفروضة الصدق فيكون محالا فالنتيجة حق (قوله وبعكس الصغرى الخ) فيقال كل أ ب ولا شئ من ب ج ينتج لا شئ من أ ج وينعكس الى لا شئ من ج أ (قوله بالخلف) أي يؤخذ نقيض النتيجة وهو كل ج أ فيقال كل ج أ ولا شئ من أ ب ينتج لا شئ من ج ب وهو مناقض للصغرى المفروضة الصدق وما ناقض مفروض الصدق فهو باطل وهذا البطلان إنما جاء من الصغرى التى هى نقيض النتيجة أي وليس من الكبرى لأنها مفروضة الصدق فيكون محالا فالنتيجة حق (قوله وبعكس الكبرى الخ) فيقال بعض ج ب ولا شئ من ب أ ينتج بعض ج ليس أ (قوله وبفرض موضوع الخ) شروع فى دليل الافتراض وحاصله هنا أنا نفرض البعض شخصا معينا ونحمل عليه وصف الموضوع بالايجاب دائما فتحصل افتراضية أولى ونحمل عليه أيضا وصف المحمول بحسب الجزئية إيجابا وسلبا فان كانت الجزئية موجبة حمل إيجابا وان كانت سالبة حمل سلبا ثم نضم كلية الأصل لإحدى مقدمتي الافتراض يحصل قياس من هذا الشكل فتخرج النتيجة ثم نضمها لأخراهما أو عكسها يحصل

قياس من الشكل الثالث أو الأول فتخرج النتيجة التى هى عين المطلوب فيقال د ج د ب فد ب ولا شئ من أ ب ينتج لا شئ من د أ ثم يقال د ج ولا شئ من د أ ينتج بعض ج ليس أ (قوله بالخلف) أي يؤخذ نقيض النتيجة وهو كل ج أ فيقال كل ج أ وكل أ ب ينتج كل ج ب وهو مناقض للصغرى المفروضة الصدق وما ناقض مفروض الصدق فهو باطل وهذا البطلان إنما جاء من الصغرى التى هى نقيض النتيجة أي وليس من الكبرى لأنها مفروضة الصدق فيكون محالا فالنتيجة حق (قوله والافتراض) فيقال د ج د ليس ب فد ليس ب وكل أ ب ينتج د ليس أ ثم يقال د ج و د ليس أ ينتج بعض ج ليس أ اهـ

***

وأما الشكل الثالث فشرطه ايجاب الصغرى والا لحصل الاختلاف وكلية احدى مقدمتيه والا لجاز أن يكون البعض المحكوم عليه بالا صغر غير البعض المحكوم عليه بالاكبر فلم تجب التعدية وضروبه الناتجة ستة الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل (ب ج) وكل (ب أ) فبعض (ج أ) بالخلف وهو ضم نقيض النتيجة الى الصغرى لينتج نقيض الكبرى وبالرد الى الاول بعكس الصغرى الثانى من كليتين والكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية كقولنا كل (ب ج) ولا شئ من (ب ج) فبعض (ج) ليس (أ) بالخلف وبعكس الصغرى الثالث من موجبتين والكبرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض (ب ج) وكل (ب أ) فبعض (ج أ) بالخلف وبعكس الصغرى وبفرض موضوع الجزئية د وكل (د ب) وكل (ب أ) فكل (د أ) ثم نقول كل (د ج) وكل (د أ) فبعض (ج أ) وهو المطلوب الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (ب ج) ولا شئ من (ب أ) فبعض (ج) ليس (ا) بالخلف وبعكس الصغرى والافتراض الخامس من موجبتين والصغرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل (ب ج) وبعض (ب أ) فبعض (ج أ) بالخلف وبعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم عكس النتيجة والافتراض السادس من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا كل (ب ج) وبعض (ب) ليس (أ) فبعض (ج) ليس (أ) بالخلف والافتراض إن كانت السالبة مركبة

(قوله إيجاب الصغرى) أى كلية كانت أو جزئية اهـ القويسنى واشتراط إيجاب الصغرى أسقط ثمانية وهى الصغريان السالبتان مع الكبريات الأربع (قوله وكلية إحدى مقدمتيه) المراد به عدم جزئيتهما معا فيصدق بكونها كليتين وبكون إحداهما كلية ولأخرى جزئية اهـ هامش الباجورى واشتراط كلية إحدى المقدمتين أسقط اثنين الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبريين الجزئيتين فبقيت الضروب المنتجة ستة وهى الصغرى الموجبة الكلية مع الكبريات الأربع والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبريين الكليتين (قوله ضم نقيض النتيجة الخ) أي ويجعل كبرى اهـ شرح (قوله لينتج نقيض الكبرى) أي ينتج لما ينافى الكبرى اهـ شرح أي المفروضة الصدق وما ناقض مفروض الصدق فهو باطل وهذا البطلان إنما جاء من الكبرى التى هى نقيض النتيجة اهـ دق أي وليس من الصغرى لأنها مفروضة الصدق فيكون محالا فالنتيجة حق اهـ شرح فيؤخذ نقيض النتيجة وهو لا شئ من ج أ فيقال كل ب ج ولا شئ من ج أ ينتج لا شئ من ب أ وهو مناقض للكبرى المفروضة الصدق وما ناقض مفروض الصدق فهو باطل وهذا البطلان إنما جاء من الكبرى التى هى نقيض النتيجة أي وليس من

الصغرى لأنها مفروضة الصدق فيكون محالا فالنتيجة حق (قوله وبالرد الى الاول) فيقال بعض ج ب وكل ب أ ينتج بعض ج أ (قوله بالخلف) فيؤخذ نقيض النتيجة وهو كل ج أ فيقال كل ب ج وكل ج أ ينتج كل ب أ وهو مناقض للكبرى المفروضة الصدق وما ناقض مفروض الصدق فهو باطل وهذا البطلان إنما جاء من الكبرى التى هى نقيض النتيجة أي وليس من الصغرى لأنها مفروضة الصدق فيكون محالا فالنتيجة حق (قوله وبعكس الصغرى) فيقال بعض ج ب ولا شئ من ب أ ينتج بعض ج ليس أ (قوله بالخلف) فيؤخذ نقيض النتيجة وهو لا شئ من ج أ فيقال بعض ب ج ولا شئ من ج أ ينتج بعض ب ليس أ وهو مناقض للكبرى المفروضة الصدق وما ناقض مفروض الصدق فهو باطل وهذا البطلان إنما جاء من الكبرى التى هى نقيض النتيجة أي وليس من الصغرى لأنها مفروضة الصدق فيكون محالا فالنتيجة حق (قوله وبعكس الصغرى) فيقال بعض ج ب وكل ب أ ينتج بعض ج أ (قوله وبفرض موضوع الجزئية) شروع فى دليل الافتراض وحاصله هنا أنا نفرض البعض شخصا معينا ونحمل عليه وصف الموضوع بالايجاب دائما فتحصل افتراضية أولى ونحمل عليه أيضا وصف المحمول بحسب الجزئية إيجابا وسلبا فان كانت الجزئية موجبة حمل إيجابا وان كانت سالبة حمل سلبا ثم نضم كلية الأصل لإحدى مقدمتي الافتراض يحصل قياس من الشكل الأول فتخرج النتيجة ثم نضمها لأخراهما أو عكسها يحصل قياس من الشكل الثالث أو الأول فتخرج النتيجة التى هى عين المطلوب فيقال د ب د ج فد ب وكل ب أ فكل د أ ثم يقال كل د ج وكل د أ فبعض ج أ (قوله بالخلف) فيؤخذ نقيض النتيجة وهو كل ج أ فيقال بعض ب ج وكل ج أ ينتج بعض ب أ وهو مناقض للكبرى المفروضة الصدق وما ناقض مفروض الصدق فهو باطل وهذا البطلان إنما جاء من الكبرى التى هى نقيض النتيجة أي وليس من الصغرى لأنها مفروضة الصدق فيكون محالا فالنتيجة حق (قوله وبعكس الصغرى) فيقال بعض ج ب ولا شئ من ب أ فبعض ج ليس أ (قوله والافتراض) فيقال د ب د ج فد ب ولا شئ من ب أ ينتج د ليس أ ثم يقال د ج ود ليس أ ينتج بعض ج ليس أ (قوله بالخلف) فيؤخذ نقيض النتيجة وهو لا شئ من ج أ فيقال كل ب ج ولا شئ من ج أ ينتج لا شئ من ب أ وهو مناقض للكبرى المفروضة الصدق وما ناقض مفروض الصدق فهو باطل وهذا البطلان إنما جاء من الكبرى التى هى نقيض النتيجة أي وليس من الصغرى لأنها مفروضة الصدق فيكون محالا فالنتيجة حق (قوله وبعكس الكبرى الخ) فيقال بعض أ ب وكل ب ج فبعض أ ج وينعكس الى بعض ج أ (قوله والافتراض) فيقال د ب د أ فد ب وكل ب ج ينتج كل د ج ثم يقال كل د ج وكل د أ ينتج بعض ج أ (قوله بالخلف) فيؤخذ نقيض النتيجة وهو كل ج أ فيقال كل ب ج وكل ج أ ينتج كل ب أ وهو مناقض للكبرى المفروضة الصدق وما ناقض مفروض الصدق فهو باطل وهذا البطلان إنما جاء من الكبرى التى هى نقيض النتيجة أي وليس من الصغرى لأنها مفروضة الصدق فيكون محالا فالنتيجة حق (قوله والافتراض) فيقال د ب د ليس أ فد ب وكل ب ج فكل د ج ثم يقال كل د ج ود ليس أ فبعض ج ليس أ

***

وأما الشكل الرابع فشرطه بحسب الكمية والكيفية إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى أو إختلافهما فى الكيف مع كلية إحداهما وإلا لحصل الاختلاف الموجب لعدم الانتاج وضروبه الناتجة ثمانية الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل (ب ج) وكل (أ ب) فبعض (ج أ)

بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة الثانى من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل (ب ج) وبعض (أ ب) فبعض (ج أ) لما مر الثالث من كليتين والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا لا شئ من (ب ج) وكل (أ ب) لما مر الرابع من كليتين والصغرى موجبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل (ب ج) ولا شئ من (أ ب) فبعض (ج) ليس (أ) بعكس المقدمتين الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (ب ج) ولا شئ من (أ ب) فبعض (ج) ليس (أ) لما مر السادس من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (ب) ليس (ج) وكل (أ ب) فبعض (ج) ليس (أ) بعكس الصغرى ليرتد الى الثانى السابع من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا كل (ب ج) وبعض (ا) ليس (ب) فبعض (ج) ليس (أ) بعكس الكبرى ليرتد الى الثالث الثامن من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا لا شئ من (ب ج) وبعض (أ ب) فبعض (ج) ليس (أ) بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة ويمكن بيان الخمسة الاول بالخلف وهو ضم نقيض النتيجة الى احدى المقدمتين لينتج ما ينعكس الى نقيض الاخرى والثانى والخامس بالافتراض ولنبين ذلك فى الثانى ليقاس عليه الخامس وليكن البعض الذى هو (أ د) فكل (د أ) وكل (د ب) فنقول كل (ب ج) وكل (د ب) فبعض (ج د) وكل (د أ) فبعض (ج أ) وهو المطلوب والمتقدمون حصروا الضروب الناتجة فى الخمسة الاول وذكروا لعدم الانتاج الثلاثة الاخرة الاختلاف فى القياس من بسيطتين ونحن نشترط كون السالبة فيها من إحدى الخاصتين فيسقط ما ذكروه من الاختلاف

(قوله ايجاب المقدمتين الخ) فينتج الضربان وهما الصغرى الموجبة الكلية مع الكبريين الموجبتين (قوله أو اختلافهما الخ) فينتج الضروب الستة وهى الصغرى الموجبة الكلية مع الكبريين السالبتين والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية والصغرى السالبة الكلية مع الكبريين الموجتين والصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية فبقيت الضروب العقيمة ثمانية وهى الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبريات الثلاث الموجبتين والسالبة الجزئية والصغرى السالبة الكلية مع الكبريين السالبتين والصغرى السالبة الجزئية مع الكبريات الثلاث الموجبة الجزئية والسالبتين (قوله بعكس الترتيب) فيقال كل أ ب وكل ب ج ينتج كل أ ج وينعكس الى بعض ج أ (قوله لما مر) فيقال بعض أ ب وكل ب ج فلا شئ من (ج أ) فبعض ج أ وينعكس الى بعض ج أ (قوله لما مر) فيقال كل أ ب ولا شئ من ب ج فلا شئ من أ ج وينعكس الى لا شئ من ج أ (قوله بعكس المقدمتين) فيقال بعض ج ب ولا شئ من ب أ فبعض ج ليس أ (قوله لما مر) فيقال بعض ج ب ولا شئ من ب أ فبعض ج ليس أ (قوله بعكس الصغرى) فيقال بعض ج ليس ب وكل أ ب فبعض ج ليس أ (قوله بعكس الكبرى) فيقال كل ب ج وبعض ب ليس أ فبعض ج ليس أ (قوله بعكس الترتيب الخ) فيقال بعض أ ب ولا شئ من ب ج فبعض أ ليس ج وينعكس الى بعض ج ليس أ (قوله الى إحدى المقدمتين) أي الى صغرى القياس إن كان في الضربين الأولين والى كبراه إن كان في غيرهما فيقال في الضرب الأولين كل ب ج ولا شئ من ج أ فلا شئ من ب أ وينعكس الى لا شئ من أ ب وفي الضرب الثالث بعض ج أ وكل أ ب فبعض ج ب وينعكس الى بعض ب ج وفي الضرب الرابع والخامس كل ج أ ولا شئ من أ ب فلا شئ من ج ب وينعكس الى لا شئ من ب ج (قوله

وهو المطلوب) هذا في الضرب الثانى وأما بيانه في الضرب الخامس فيقال د ب د ج فد ب ولا شئ من أ ب فلا شئ من د أ ثم يقال د ج ولا شئ من د أ فبعض ج ليس أ (قوله فى الخمسة الأول) أي وعليها صاحب السلم رغبة فى الاختصار اهـ عطار (الاختلاف) أي اختلاف حال النتيجة من كونها صادقة تارة وكاذبة أخرى اهـ دق (قوله فيسقط الخ) أي أن الاختلاف فى هذه الثلاثة إنما يتـــم إذا كان القياس مركبا من المقدمات البسيطة لكنه يشترط فى انتاجها أن تكون السالبة المستعملة فيها من إحدى الخاصتين اهـ عطار

***

الفصل الثانى فى المختلطات

أما الشكل الاول فشرطه بحسب الجهة فعلية الصغرى والنتيجة فيه كالكبرى إن كانت غير المشروطتين والعرفيتين وإلا فكالصغرى محذوفا عنها قيد اللا ضرورة واللادوام والضرورة المخصوصة بالصغرى ان كانت الكبرى احدى العامتين ويضم اللادوام اليها إن كانت إحدى الخاصتين

(قوله فى المختلطات) هى الأقيسة الحاصلة من خلط الموجهات بعضها مع بعض وقد عرفت أن الموجهات المعتبرة ثلاث عشرة فإذا اعتبرناها فى الصغرى والكبرى حصل مائة وتسعة وستون اختلاطا وهى الحاصلة من ضرب ثلاثة عشر فى نفسها اهـ شرح (قوله فعلية الصغرى) أي بأن تكون الصغرى غير ممكنة عامة وغير ممكنة خاصة اهـ دق واشتراط فعلية الصغرى أسقط ستة وعشرين اختلاطا وهى حاصلة من ضرب الممكنتين فى ثلاثة عشر فبقيت الاختلاطات المنتجة مائة وثلاثة وأربعين اهـ شرح أي وهى حاصلة من ضرب الصغريات الإحدى عشرة فى الكبريات الثلاث عشرة (قوله كالكبرى) أي تخرج كالكبرى فى الجهة اهـ دق (قوله غير المشروطتين والعرفيتين) أي بأن تكون إحدى التسع الباقية اهـ شرح وهى الدائمتان والوقتيتان والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة اهـ دق فالذى نتيجته كالكبرى تسعة وتسعون وهى الصغريات الإحدى عشرة مع الكبريات التسع (قوله المخصوصة بالصغرى) أي غير المشتركات بينها وبين الكبرى بأن لم تكن الكبرى مشروطة عامة ولا مشروطة خاصة اهـ دق (قوله إن كانت إحدى الخاصتين) أي فالذى نتيجته كالصغرى أربعة وأربعون وهى الصغريات الإحدى عشرة مع الكبريات الأربع

***

وأما الشكل الثانى فشرطه بحسب الجهة أمران إحداهما صدق الدوام على الصغرى أو كون الكبرى من القضايا المنعكسة السوالب وثانيهما أن لا يستعمل الممكنة إلا مع الضرورة المطلقة أو مع الكبريين المشروطتين والنتيجة دائمة إن صدق الدوام على إحدى مقدمتيه وإلا فكالصغرى محذوفا عنها قيد اللادوام واللاضرورة والضرورة أية ضرورة كانت

(قوله صدق الدوام على الصغرى) أى كونها ضرورية أو دائمة اهـ شرح (قوله أو كون الكبرى الخ) أي أن الصغرى إما أن تكون إحدى الدائمتين وان لم تكن الكبرى من إحدى الست المنعكسة

السوالب وإما أن تكون الكبرى من إحدى الست وهى الدائمتان والعامتان والخاصتان وان لم تكن الصغرى دائمة اهـ دق فالشرط الأول يسقط سبعة وسبعين ضربا حاصلة من ضرب الصغريات الإحدى عشرة فى الكبريات السبع اهـ هامش التهذيب (قوله الممكنة) أي عامة كانت أو خاصة صغرى كانت أو كبرى (قوله إلا مع الضرورية) أي صغرى أو كبرى اهـ دق ومحاصله أن الممكنة إن كانت صغرى لم تستعمل إلا مع الضرورية المطلقة أو المشروطتين وإن كانت كبرى لم تستعمل إلا مع الضرورية المطلقة اهـ شرح فالشرط الثانى يسقط ثمانية حاصلة من ضرب الصغرى الدائمة فى الكبريين الممكنتين ومن الصغريين الممكنتين فى الدائمة والعرفيتين وحينئذ فالمنتج أربعة وثمانون اهـ هامش التهذيب وهى الصغرى الضرورية مع الكبريات الثلاث عشرة والصغرى الدائمة مع الكبريات الإحدى عشرة والصغريات التسع مع الكبريات الست والصغريان الممكنتان مع الكبريات الثلاث اهـ هامش التهذيب (قوله إن صدق الدوام الخ) أي بأن تكون ضرورية أو دائمة اهـ شرح (قوله أية ضرورة كانت) أي سواء كانت وصفية كما فى المشروطة او وقتية كما فى الوقتية اهـ دق فالذى نتيجته دائمة أربعة وأربعون وهى الصغرى الضرورية مع الكبريات الثلاث عشرة والصغرى الدائمة مع الكبريات الإحدى عشرة والصغريات الإحدى عشرة مع الكبرى الضرورية والصغريات التسع مع الكبرى الدائمة والذى نتيجته كالصغرى أربعون وهى الصغريات التسع مع الكبريات الأربع والصغريان الممكنتان مع الكبريين المشروطتين

***

أما الشكل الثالث فشرطه بحسب الجهة فعلية الصغرى والنتيجة كالكبرى إن كانت غير الاربع وإلا فعكس الصغرى محذوفا عنها قيد اللادوام إن كانت الكبرى إحدى العامتين ومضموما اليه إن كانت إحدى الخاصتين وأما الشكل الرابع فشرط انتاجه بحسب الجهة أومور خمسة الاول كون القياس فيه من الفعليات الثانى انعكاس السالبة المستعملة فيه الثالث صدق الدوام على صغرى الضرب الثالث أو العرفى العام على كبراه الرابع كون الكبرى فى السادس من المنعكسة السوالب الخامس كون الصغرى فى الثامن من إحدى الخاصتين والكبرى مما يصدق عليها العرفى العام

(قوله فعلية الصغرى) وباعتبار هذا الشرط سقط من الاختلاطات ستة وعشرون اختلاطا وبقيت الاختلاطات المنتجة مائة وثلاثة وأربعين اهـ شرح (قوله غير الأربع) أي بل إحدى التسع الباقية اهـ شرح فالذى نتيجته كالكبرى تسعة وتسعون وهى الصغريات الإحدى عشرة مع الكبريات التسع (قوله وإلا) أي وإن كانت إحدى الأربع أعنى المشروطتين والعرفيتين اهـ دق (قوله محذوفا عنها اللادوام) أي إن كان العكس مقيدا به اهـ شرح أي وأما إن كان غير مقيد به فالأمر ظاهر اهـ دق فالذى نتيجته كعكس الصغرى أربعة وأربعون وهى الصغريات الإحدى عشرة مع الكبريات الأربع (قوله كون القياس الخ) أي يشترط أن تكون مقدماته من الفعليات سواء كان صغراه أو كبراه والفعليات المراد بها ما عدا الممكنتين فلا تستعمل فيه الممكنة أصلا لا على أنها صغرى ولا على أنها كبرى لا عامة ولا خاصة اهـ دق فباعتبار هذا الشرط سقط من الاختلاطات فى كل واحد من الضروب الثمانية ثمانية وأربعون اختلاطا وهى الصغريان الممكنتان مع الكبريات الثلاث عشرة والصغريات الإحدى عشرة مع الكبريين الممكنتين (قوله انعكاس السالبة فيه) أي أن تكون السالبة

المستعملة فيه منعكسة اهـ شرح أي من إحدى الست إن كانت كلية ومن إحدى الخاصتين إن كانت جزئية فباعتبار هذا الشرط سقط من الإختلاطات فى الضرب الثالث والرابع والخامس والثامن خمسة وخمسون وفى الضرب السادس والسابع تسعة وتسعون أما الخمسة والخمسون فهى أما الصغريات الخمس مع الكبريات الإحدى عشرة كما فى الضرب الثالث والضرب الثامن وإما الصغريات الإحدى عشرة مع الكبريات الخمس كما فى الضرب الرابع والضرب الخامس وأما التسعة والتسعون فهى إما الصغريات التسع مع الكبريات الإحدى عشرة كما فى الضرب السادس وإما الصغريات الإحدى عشرة مع الكبريات التسع كما فى الضرب السابع (قوله صدق الدوام على صغرى الخ) أي بأن تكون ضرورية أو دائمة اهـ شرح (قوله أو العرفي العام على كبراه) أي بأن تكون من القضايا الست المنعكسة السوالب اهـ شرح أي أن الصغرى إما أن تكون إحدى الدائمتين وان لم تكن الكبرى من إحدى الست المنعكسة السوالب وإما أن تكون الكبرى من إحدى الست وهى الدائمتان والعامتان والخاصتان وان لم تكن الصغرى دائمة اهـ دق فباعتبار هذا الشرط سقط من الإختلاطات فى الضرب الثالث عشرون وهى الصغريات الأربع مع الكبريات الخمس (قوله كون الكبرى فى السادس الخ) اعلم أن الضرب السادس مركب من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية فيشترط فى هذه الكلية أن تكون من الست المنعكسة السوالب اهـ دق فباعتبار هذا الشرط سقط من الإختلاطات فى الضرب السادس عشرة وهى الصغريان الخاصتان مع الكبريات الخمس (قوله كون الصغرى فى الثامن الخ) اعلم أن الضرب الثامن مركب من صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة جزئية فيشترط أن يكون صغراه إحدى الخاصتين وكبراه إحدى القضايا الست وهو المراد بقوله مما يصدق عليه العرفي العام اهـ دق فباعتبار هذا الشرط سقط من الإختلاطات فى الضرب الثامن أربعة وخمسون وهى الصغريات الأربع مع الكبريات الإحدى عشرة والصغريان الخاصتان مع الكبريات الخمس فبقيت الاختلاطات المنتجة فى الضربين الأولين مائة وأحد وعشرون وهى الصغريات الإحدى عشرة مع الكبريات الإحدى عشرة وفى الضرب الثالث ستة وأربعون وهى الصغريان الدائمتان مع الكبريات الإحدى عشرة والصغريات الأربع مع الكبريات الست وفى الضرب الرابع والخامس ستة وستون وهى الصغريات الإحدى عشرة مع الكبريات الست وفى الضرب السادس والثامن اثنا عشر وهى الصغريان الخاصتان مع الكبريات الست وفى الضرب السابع اثنان وعشرون وهى الصغريات الإحدى عشرة مع الكبريين الخاصتين

***

والنتيجة فى الضربين الاولين عكس الصغرى إن صدق الدوام عليها أو كان القياس من الست المنعكسة السوالب وإلا فمطلقة عامة وفى الضرب الثالث دائمة إن صدق الدوام على إحدى مقدمتيه وإلا فعكس الصغرى وفى الضرب الرابع والخامس دائمة ان صدق الدوام على الكبرى وإلا فعكس الصغرى محذوفا عنها قيد اللادوام وفى السادس كما فى الثانى بعد عكس الصغرى وفى السابع كما فى الثالث بعد عكس الكبرى وفى الثامن كما فى الاول بعكس النتيجة بعد عكس الترتيب

(قوله إن صدق الدوام الخ) فالذى نتيجته عكس الصغرى ستة وأربعون وهى الصغريان الدائمتان مع الكبريات الإحدى عشرة والصغريات الأربع مع الكبريات الست (قوله وإلا) أي وإن لم تكن

صغراه ضرورية أو دائمة ولم يكن القياس من الست المنعكسة السوالب اهـ دق (قوله فمطلقة عامة) فالذى نتيجته مطلقة عامة خمسة وسبعون وهى الصغريات الأربع مع الكبريات الخمس والصغريات الخمس مع الكبريات الإحدى عشرة (قوله دائمة إن صدق الدوام الخ) فالذى نتيجته دائمة ثلاثون وهى الصغريان الدائمتان مع الكبريات الإحدى عشرة والصغريات الأربع مع الكبريين الدائمتين (قوله وإلا فبعكس الصغرى) فالذى نتيجته عكس الصغرى ستة عشر وهى الصغريات الأربع مع الكبريات الأربع (قوله إن صدق الدوام على الكبرى) فالذى نتيجته دائمة اثنان وعشرون وهى الصغريات الإحدى عشرة مع الكبريين الدائمتين (قوله وإلا فعكس الصغرى الخ) فالذى نتيجته عكس الصغرى محذوفا عنها اللادوام أربعة وأربعون وهى الصغريات الإحدى عشرة مع الكبريات الأربع

***

الفصل الثالث فى الاقترانيات الكائنة من الشرطيات وهى خمسة أقسام القسم الاول مايتركب من المتصلات والمطبوع منه ما كان الشركة فى جزء تام من المقدمتين وينعقد الاشكال الاربعة فيه لان الأوسط ان كان تاليا فى الصغرى مقدما فى الكبرى فهو الشكل الاول وإن كان تاليا فيهما فهو الشكل الثانى وإن كان مقدما فيهما فهو الشكل الثالث وإن كان مقدما فى الصغرى تاليا فى الكبرى فهو الشكل الرابع وشرائط الإنتاج وعدد الضروب من الاشكال والنتيجة فى الكمية والكيفية فى كل شكل كما فى الحمليات من غير فرق مثال الضرب الاول من الشكل الاول كلما كان (ب فج د) وكلما كان (ج د فه ز) ينتج كلما كان (أ ب فه ز) القسم الثانى ما يتركب من المنفصلات والمطبوع منه ما كانت الشركة فيه فى جزء غير تام من المقدمتين كقولنا دائما إما كل (أ ب) أو كل (ج د) ودائما إما كل (د ه) أو كل (و ز) ينتج إما كل (أ ب) أو كل (ج ه) أو كل (و ز) لامتناع خلو الواقع عن مقدمتى التأليف وعن إحدى الاخريين وهما كل (أ ب) وكل (و ز) وينعقد فيه الاشكال الاربعة والشرائط المعتبرة بين الحمليتين معتبرة ههنا بين المتشاركين

(قوله فى الاقترانيات) اعلم ان الاقترانى ينقسم الى حملى وشرطى لانه إن تركب من الحمليات المحضة فحملى وإن لم يركب منها بأن تركب من الشرطيات المحضة أو من الشرطيات والحمليات فشرطى اهـ التذهيب (قوله والمطبوع) أي الموافق للطبع اهـ دق (قوله فهو الشكل الاول) كقولنا كلما كان أب فج د وكلما كان ج د فه ز فكلما كان أ ب فه ز اهـ شرح (قوله فهو الشكل الثانى) كقولنا كلما كان أ ب فج د وليس البتة اذا كان ه ز فج د فليس البتة اذا كان أب فه ز اهـ شرح (قوله فهو الشكل الثالث) كقولنا كلما كان أ ب فج د وكلما كان ز د فه ز فقد يكون اذا كان أب فه ز اهـ شرح (قوله فهو الشكل الرابع) كقولنا كلما كان ج د فأ ب وكلما كان ه ز فج د فقد يكون اذا كان أب فه ز اهـ شرح (قوله ينتج الخ) فإذا اردت أخذ نتيجة هذا القياس فضم تالى الاولى لمقدم الثانية يصير قياسا من الشكل الاول هكذا كل ج د وكل د ه فكل ج ه ثم خذ مقدم الاولى واجعله جزأ أولا ونتيجة هذا القياس واجعلها جزأ ثانيا وخذ تالى الثانية واجعله جزأ آخرا وقل دائما إما كل ا ب او كل ج ه أو كل و ز اهـ دق (قوله لامتناع الخ) علة لكون هذا القياس نتيجته مركبة من أجزاء ثلاثة اهـ دق (قوله عن مقدمتى التأليف) أي عن نتيجة مقدمتى التأليف اهـ دق (قوله وعن إحدى

الاخريين) أي مقدم الاولى وتالى الثانية أي أن الواقع لايخلو من هذ أو من هذا أو من هذا فالخلو من الثلاثة ممنوع بل لابد من ثبوت واحد فى الواقع اهـ دق (قوله فينعقد فيه الاشكال الاربعة) مثال الشكل الاول مامر ومثال الشكل الثانى دائما اما كل أ ب أو كل ج د ودائما إما لا شئ من ه د أو كل و ز ينتج دائما إما كل أ ب أو لا شئ من ج ه أو كل و ز ومثال الشكل الثالث دائما اما كل أ ب أو كل ج د ودائما اما كل ج ه أو كل و ز ينتج دائما إما كل أ ب أو بعض د ه أو كل و ز ومثال الشكل الرابع دائما إما كل أ ب أو كل ج د ودائما إما كل ه ج أو كل و ز ينتج دائما اما كل أ ب أو بعض د ه أو كل و ز اهـ عبد الحكيم

***

القسم الثالث مايتركب من الحملية والمتصلة والمطبوع منه ماكانت الحملية كبرى والشركة مع تالى المتصلة ونتيجته متصلة مقدمها مقدم المتصلة وتاليها نتيجة التأليف بين التالى والحملية كقولنا كلما كان (أ ب فج د) وكل (د ه) ينتج كلما كان (أ ب) فكل (ج ه) وينعقد فيه الاشكال الاربعة والشرائط المعتبرة بين الحمليتين معتبرة ههنا بين التالى والحملية القسم الرابع مايتركب من الحملية والمنفصلة وهو على قسمين الاول أن يكون عدد الحمليات بعدد أجزاء الانفصال لتشارك كل واحد منها جزأ واحدا من أجزاء الانفصال أما مع اتحاد التأليف فى النتيجة كقولنا كل (ج) إما (ب) وإما (د) وإما (ه) وكل (ب ط) وكل (د ط) وكل (ه ط) ينتج كل (ج ط) لصدق أحد اجزاء الانفصال مع ما يشاركه من الحملية وإما مع اختلاف التأليف فى النتيجة كقولنا كل (ج) إما (ب) وإما (د) وإما (ه) وكل (ب ج) وكل (د ط) وكل (ه ح) ينتج كل (ج) إما (ح) وإما (ط) وإما (ز) كما مر والثانى أن يكون الحمليات أقل من أجزاء الانفصال وليكن الحملية واحدة والمنفصلة ذات جزئين والمشاركة مع إحداهما كقولنا إما كل (أ ط) أو كل (ج ب) وكل (ب د) ينتج إما كل (أ ط) أو (ج د) لامتناع خلو الواقع عن مقدمتى التأليف وعن الجزء الغير المشارك

(قوله ونتيجته متصلة) أي فاذا اردت أخذ نتيجة هذ القياس فضم الحملية لتالى المتصلة ويصير قياسا من الشكل الاول هكذا ج د وكل د ه فكل ج ه ثم خذ مقدم المتصلة واجعله ايضا مقدما ثم خذ نتيجة التأليف بين التالى والحملية واجعله تاليا وقل كلما كان أب فكل ج ه (قوله وينعقد فيه الخ) فالاول كما مر والثانى كقولنا كلما كان أ ب فج د ولا شئ من ه د ينتج كلما كان أ ب فلا شئ من ج ه والثالث كقولنا كلما كان أ ب فد ج ولا شئ من د ه ينتج كلما كان أ ب فلا شئ من من ج ه والرابع كقولنا كلما كان أ ب فد ج وكل ه د ينتج كلما كان أ ب فبعض ج ه اهـ عبد الحكيم (قوله إما مع اتحاد التأليف) أي فهو المعروف بالقياس المقسم لأنه احتوى على تقسيم اهـ دق وشرطه أن تكون المنفصلة موجبة كلية مانعة الخلو أو حقيقية اهـ شرح أي لا يصح أن تكون مانعة جمع اهـ دق (قوله كقولنا كل ج إما ب وإما د وإما ه الخ) فالحمليات بعدد أجزاء الانفصال والتأليفات من الحمليات وأجزاء الانفصال متحدة النتيجة لأنك إذا أخذت الجزء الأول من المنفصلة مع الحملية الأولى وقلت هكذا كل ج ب وكل ب ط ينتج كل ج ط وكذلك إذا أخذت الجزء الثانى من أجزاء الانفصال مع الحملية الثانية كانت النتيجة المذكورة بعينها اهـ دق (قوله لصدق أحد أجزاء الانفصال الخ) أي لأن الفرض أن المنفصلة مانعة خلو أو حقيقية اهـ شرح (قوله وإما اختلاف التأليف) أي

وهو القياس الغير المقسم فلتكن المنفصلة مانعة الخلو أو حقيقية اهـ شرح (قوله عن مقدمتي التأليف) أي وهما الجزء المشارك وهو الجزء الثانى من المنفصلة والحملية (قوله وعن الجزء الغير المشارك) أي وهو الجزء الأول من المنفصلة

***

القسم الخامس مايتركب من المتصلة والمنفصلة والاشتراك إما فى جزء تام من المقدمتين أو غير تام منهما وكييفما كان فالمطبوع منه ما تكون المتصلة صغرى والمنفصلة موجبة كبرى مثال الاول قولنا كلما كان (أ ب فج د) ودائما اما كل (ج د) أو كل (ه ج) مانعة الجمع ينتج دائما إما أن يكون (ا ب) أو كل (ه ز) مانعة الجمع لاستلزام امتناع الاجتماع مع اللازم دائما أو فى الجملة امتناعه مع الملزوم كذلك ومانعة الخلو ينتج قد يكون إذا لم يكن أ ب فه ج) لاستلزام نقيض الأوسط للطرفين استلزاما كليا واستلزام ذلك المطلوب من الثالث مثال الثانى كلما كان (أ ب) فكل (ج د) ودائما إما كل (د ه) أو (و ز) مانعة الخلو ينتج كلما كان (أ ب) فإما كل (ج ه) أو (و ز) والاستقصاء فى هذه الاقسام الى الرسائل التى عملناها فى المنطق

(قوله مثال الأول) أي وهو ما يكون الشركة فى جزء تام من المقدمتين اهـ شرح (قوله كلما كان أ ب فج د الخ) أي كلما كان هذا مفرقا للبصر فهو أبيض ودائما أو قد يكون إما أن يكون أبيض أو أسود فالشركة فى هذا المثال فى جزء تام وهو التالى بتمامه اهـ دق (قوله لاستلزام امتناع الاجتماع الخ) أي لأن امتناع الاجتماع بين الأسود والأبيض اللازم للمفرق دائما أي فى القضية الكلية أو فى الجملة أي فى القضية الجزئية يستلزم امتناع الاجتماع بين الأسود والمفرق فأبيض المنافى للأسود لازم للمفرق للبصر فالمفرق للبصر مناف للأسود أيضا اهـ دق (قوله ومانعة الخلو) أي أن المثال المتقدم بالحروف يصح فى منفصلته أن تكون مانعة جمع ويصح أن تكون مانعة خلو فتختلف تلك المادة بحسب ما نفسرها فإن فسرتها بما مر كانت مانعة جمع وإن فسرتها بكلما كان زيد فى المركب فهو فى البحر ودائما أو قد يكون إما أن يكون فى البحر أو لا يغرق كانت مانعة خلو اهـ دق (قوله نقيض الأوسط) فالأوسط المذكور فى القياس يكون فى البحر ونقيضه لا يكون فى البحر اهـ دق (قوله واستلزام ذلك المطلوب من الثالث) أي بأن يقال كلما لم يكن فى البحر فهو ليس فى المركب وكلما لم يكن فى البحر فهو لا يغرق فقد يكون إذا لم يكن فى المركب فهو لا يغرق اهـ دق (قوله ومثال الثانى) أي وهو ما يكون الشركة فى جزء غير تام من المقدمتين اهـ شرح (قوله مانعة الخلو) أي ولتكن المنفصلة مانعة الخلو اهـ شرح (قوله كلما كان أ ب فج د الخ) أي كلما كان الإنسان حيوانا فكل بشر ناطق ودائما إما كل ناطق كاتب أو كل صاهل حساس ينتج كلما كان الإنسان حيوانا فإما كل بشر كاتب أو كل صاهل حساس لأنه إذا أخذت الجزء المشارك من المنفصلة مع تالى المتصلة حصل قياس من الشكل الأول نتيجته كل بشر كاتب

***

الفصل الرابع فى القياس الاستثنائى وهو مركب من مقدمتين إحداهما شرطية والاخرى وضع لاحد جزأيها أو رفعه ليلزم وضع الاخر أو رفعه ويجب ايجاب الشرطية ولزومية المتصلة وكليتها أو كلية

الوضع أو الرفع إن لم يكن وقت الاتصال والانفصال هو بعينه وقت الوضع أو الرفع والشرطية الموضوعة فيه إن كانت متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالى واستثناء نقيض التالى ينتج نقيض المقدم والا لبطل اللزوم دون العكس فى شئ منهما لاحتمال كون التالى أعم من المقدم وإن كانت منفصلة فان كانت حقيقة فاستثناء عين أي جزء كان ينتج نقيض الاخر لاستحالة الجمع واستثناء نقيض أي جزء كان ينتج عين الاخر لاستحالة الخلو وإن كانت مانعة الجمع ينتج القسم الاول فقط لامتناع الجمع دون الخلو وإن كانت مانعة الخلو ينتج القسم الثانى فقط لامتناع الخلو دون الجمع

(قوله فى القياس الاستثنائي) قد مر أن القياس الاستثنائي ما يكون عين النتيجة أو نقيضها مذكورا فيه بالفعل اهـ شرح (ينتج عين التالى) أي لأنه يلزم من وجود الملزوم وجود اللازم اهـ عطار (قوله ينتج نقيض المقدم) أي لأنه يلزم من انتفاء اللازم انتفاء الملزوم اهـ عطار (قوله دون العكس الخ) أي لا ينتج استثناء عين التالى عين المقدم ولا استثناء نقيض المقدم نقيض التالى اهـ شرح هذا تصريح بالقسمين العقيمين من الأربعة اهـ عطار (قوله لاحتمال كون التالى أعم من المقدم) أي إذ لا يلزم من وجود الأعم وجود الأخص وكذا لا يلزم من عدم الأخص عدم الأعم اهـ التذهيب فيكون لها أربع نتائج اثنتان باعتبار استثناء العين واثنتان باعتبار استثناء النقيض كقولنا اما ان يكون هذ العدد زوجا أو فردا لكنه زوج فهو ليس بفرد لكنه ليس بزوج فهو فرد فهو ليس بزوج لكنه ليس بفرد فهو زوج اهـ شرح (قوله ينتج القسم الاول) أي ينتج استثناء عين أي جزء كان نقيض الاخر اهـ شرح (قوله فقط) أي لا ينتج استثناء نقيض شئ من جزأيها عين الاخر فيكون لها نتيجتان بحسب استثناء العين كقولنا اما ان يكون هذا الشئ شجرا أو حجرا لكنه شجر فهو ليس بحجر لكنه حجر فهو ليس بحجر اهـ شرح (قوله ينتج القسم الثانى) أي ينتج استثناء نقيض أي جزء كان عين الاخر اهـ شرح (قوله فقط) أي لا ينتج استثناء عين أي شئ من جزأيها نقيض الاخر كقولنا إما أن يكون هذا الشئ لا شجرا أو لا حجرا لكنه شجر فهو لا حجر لكنه حجر فهو لا شجر

***

الفصل الخامس فى لواحق القياس وهى أربعة الاول القياس المركب وهو ما يتركب من مقدمات ينتج بعضها نتيجة يلزم منها ومن مقدمة أخرى نتيجة أخرى وهلم جرا الى أن يحصل المطلوب وهو إما موصول النتائج كقولنا كل (ج ب) وكل (ب د) فكل (ج د) ثم كل (ج د) وكل (د أ) فكل (ج أ) ثم كل (ج أ) وكل (أ ه) فكل (ج ه) وإما مفصول النتائج كقولنا كل (ج ب) وكل (ب د) وكل (د أ) وكل (أ ه) فكل (ج ه) الثانى قياس الخلف وهو اثبات المطلوب بابطال نقيضه كقولنا لو كذب ليس كل (ج ب) لكان كل (ج ب) وكل (ب أ) على أنها مقدمة صادقة ينتج لو كذب ليس كل (ج ب) لكان كل (ج أ) لكن ليس كل (ج أ) على أنه محال فينتج ليس كل (ب ج) وهو المطلوب الثالث الاستقراء وهو الحكم على كلى لوجوده فى أكثر جزئياته كقولنا كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ لان الانسان والبهائم والسبع كذلك وهو لا يفيد اليقين لاحتمال أن لا يكون الكل بهذه المثابة كالتمساح الرابع التمثيل وهو اثبات حكم فى جزئى وجد فى جزئى أخر لمعنى مشترك بينهما كقولهم العالم مؤلف فهو حادث كالبيت واثبتوا علية معنى المشترك بالدوران وبالتقسيم غير المردد بين النفى والاثبات كقولهم علة الحدوث إما التأليف أو كذا أو كذا والاخيران باطلان

بالتخلف فتعين الاول وهو ضعيف أما الدوران فلان الجزء الاخر من العلة وسائر الشرائط المساوية مدار مع أنها ليست العلة وأما التقسيم فالحصر ممنوع لجواز علية غير المذكور وبتقدير تسليم علية المشترك فى المقيس عليه لايلزم عليته فى المقيس لجواز أن تكون خصوصية المقيس عليه شرطا للعلية أو خصوصية المقيس مانعة منها

(قوله القياس المركب) وهذا إنما يكون اذا كان القياس المنتج للمطلوب يحتاج مقدمتاه أو إحداهما الى كسب بقياس أخر كذلك الى أن ينتهى الكسب الى المبادى البديهية فيكون هناك قياسات مترتبة محصلة للمطلوب ولهذا سمى قياسا مركبا (قوله موصول النتائج) أي إن صرح بنتائج تلك القياسات سمى موصول النتائج لوصل تلك النتائج بالمقدمات اهـ (قوله مفصول النتائج) أي إن لم يصرح بنتائج تلك القياسات سمى مفصول النتائج لفصلها عن المقدمات فى الذكر وان كانت مرادة من جهة المعنى اهـ شرح (قوله قياس الخلف) إنما سمى خلفا لا نه يؤدى الى الخلف أي المحال على تقدير عدم حقية المطلوب وقيل لانه يأتى المطلوب من خلفه أي من ورائه الذى هو نقيضه ويقال له القياس المستقيم لانه يأتى المطلوب من قدامه على وجه الاستقامة اهـ عطار وهو مركب من قياسين أحدهما اقترانى من متصلة وحملية والآخر استثنائى اهـ شرح (قوله لاحتمال أن لا يكون الكل الخ) أي لجواز وجود جزئى لم يستقرأ ويكون حكمه مخالفا لما استقرأ اهـ شرح (قوله كالتمساح) هذا مثال للفرد الذى حكمه مخالف لما استقرأ اهـ دق (قوله كقولهم العالم الخ) أي البيت حادث لأنه مؤلف اهـ شرح (قوله وأثبتوا الخ) وإنما خص إثبات العلية بهذين الأمرين لكونهما أشهر الوجوه وإلا فالمثبت للعلية أمور أخر غيرهما مذكورة فى جمع الجوامع اهـ دق (قوله الدوران) ويقال له الطرد والعكس اهـ دق وهو اقتران الشيء بغيره وجودا وعدما اهـ أي يثبت عند ثبوته وينتفى عند انتفائه وبهذا المعنى يسمى الحكم دائرا والعلة مدارا اهـ عطار كما يقال الحدوث دائر مع التأليف وجودا وعدما أما وجودا ففى البيت وأما عدما ففى الواجب تعالى اهـ شرح فكلما وجد التأليف وجد الحدوث كما فى البيت وكلما انتفى التأليف انتفى الحدوث كما فى القديم اهـ دق والدوران آية كون المدار علة للمدائر فيكون التأليف علة للحدوث اهـ شرح (قوله وبالتقسيم الخ) وهو إيراد أوصاف الأصل وإبطال بعضها ليتعين الباقى للعلية كما يقال علة الحدوث إما التأليف وإما الإمكان والثانى باطل بالتخلف لأن صفات الواجب ممكنة وليست بحادثة فتعين الأول اهـ شرح (قوله فلأن الجزء الأخير الخ) أي كما لو علل القصاص بالقتل العمد العدوان فإن الجزء الأخير من هذه العلة المركبة وهو العدوان متى وجد وجب القصاص وإذا عدم عدم القصاص فقد وجد الدوران مع أنه غير علة وكذلك الشرط المساوى للمشروط فيه الدوران ومع ذلك هو غير علة كوجوب استقبال القبلة فإنه شرط مساو للصلاة ولا توجد إلا به وإذا عدم عدمت فيلزم من وجوده وجودها ويلزم من انتفائه انتفاؤها اهـ دق (قوله فالحصر ممنوع) أي لأن التقسيم ليس مرددا بين النفي والإثبات فجاز أن تكون العلة غير ما ذكرت اهـ شرح أي ولا يكون حاصرا إلا لو كان مرددا بين النفي والإثبات اهـ دق (قوله لجواز أن يكون الخ) وبهذا ظهر أن التمثيل لا يكون مفيدا لليقين إلا إذا ثبت علية الجامع وعدم كون خصوصية الأصل شرطا وعدم كون خصوصية الفرع مانعة منها وإثبات هذا صعب لا يكاد يمكن اهـ الدسوقى

***

وأما الخاتمة ففيها بحثان الاول فى مواد الاقيسة وهى يقينيات وغير يقينيات أما اليقينيات فست أوليات وهى قضايا تصور طرفيها كاف فى الجزم بالنسبة بينهما كقولنا الكل أعظم من الجزء ومشاهدات وهى قضايا يحكم بها بقوى ظاهرة أو باطنة كالحكم بأن الشمس مضيئة وأن لنا خوفا وغضبا ومجربات وهى قضايا يحكم بها لمشاهدات متكررة مفيدة لليقين كالحكم بأن شرب السقمونيا موجب للاسهال وحدسيات وهى قضايا يحكم بها لحدس قوى من النفس مفيد للعلم كالحكم بأن نور القمر مستفاد من الشمس والحدس هو سرعة الانتقال من المبادى الى المطالب ومتواترات وهى قضايا يحكم بها لكثرة الشهادات بعد العلم بعدم امتناعها والامن من التواطؤ عليها كالحكم بوجود مكة وبغداد ولا ينحصر مبلغ الشهادات فى عدد بل اليقين هو القاضى لكمال العدد والعلم الحاصل من التجربة والحدس والتواتر ليس حجة على الغير وقضايا قياساتها معها وهى التى يحكم بها بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور حدودها كالحكم بأن الاربعة زوج لانقسامها بمتساويين والقياس المؤلف من هذه الست يسمى برهانا وهو إما لمى وهو الذى يكون الحد الأوسط فيه علة للنسبة فى الذهن والعين كقولنا هذا متعفن الأخلاط وكل متعفن الأخلاط محموم فهذا محموم وإما إنى وهو الذى يكون الحد الأوسط فيه علة للنسبة فى الذهن فقط كقولنا هذا محموم وكل محموم متعفن الأخلاط فهذا متعفن الأخلاط

(قوله فى مواد الأقيسة) أي القضايا التى تتركب منها الاقيسة من كونها يقينيات وغير يقينيات اهـ دق كما يجب على المنطقى النظر فى صورة الاقيسة كذلك يجب عليه النظر فى موادها حتى يمكنه الاحتراز عن الخطأ فى الفكر اهـ شرح (قوله الكل أعظم من الجزء) فإذا تصورت الطرفين أي الكل وأعظميته من الجزء حكم العقل ثبوت أعظمية الكل من الجزء ولا يتوقف فى حكمه على شيء آخر اهـ دق (قوله كالحكم بأن الشمس مضيئة) فالحاكم بإضاءة الشمس هو العقل بواسطة الحس اهـ دق (قوله السقمونيا) هى نوع من الأدوية اهـ حاشية التذهيب (قوله مستفاد من نور الشمس) أي لاختلاف تشكلاته النورية بحسب اختلاف أوضاعه أي أحواله قربا وبعدا من الشمس اهـ شرح (قوله والحدس هو سرعة الخ) أي بحيث تمثل المطالب فى الذهن مع المبادى دفعة اهـ حاشية التذهيب أي فالمطلوب الحكم بأن نور القمر مستفاد من نور الشمس فالمبادى حصول الضوء عند القرب وعدمه عند عدم القرب أي اختلاف التشكلات عند اختلاف الأحوال اهـ دق ويقابله الفكر فإنه حركة الذهن نحو المبادى ورجوعه عنها الى المطالب أي حركة الذهن من المطالب للمبادى ورجوع الذهن عن تلك المبادى للمطلوب فالحاصل أن الفكر حركته فى الانتقال من المبادى للمطالب فيها بطؤ بخلاف الحركة فى الحدسيات فإنها سريعة فلسرعتها كأنها لم تكن موجودة أصلا اهـ دق (قوله ليس حجة على الغير) أي لجواز أن لا يكون حاصلا له اهـ الحفنى (قوله لانقسامها بمتساويين) ففى حالة قوله الأربعة زوج قام بذهنه أنها منقسمة بمتساويين وكل منقسم بمتساويين فهو زوج اهـ دق (قوله علة للنسبة) أي علة للتصديق بثبوت الأكبر الى الأصغر اهـ دق (قوله فى الذهن والعين) أي والحد الأوسط لا بد أن يكون علة لنسبة الأكبر الى الأصغر فى الذهن فإن كان مع ذلك علة لوجود تلك النسبة فى الخارج أيضا فهو برهان لمي اهـ شرح (قوله هذا متعفن الأخلاط الخ) فإن الأوسط وهو متعفن الأخلاط كما أنه علة لثبوت الحمى فى الذهن كذلك علة لثبوت الحمى فى الخارج اهـ شرح (قوله هذا محموم الخ) فإن الأوسط وهو الحمى وإن كان علة لثبوت تعفن الأخلاط فى الذهن إلا أنه ليس علة له فى الخارج بل

الأمر بالعكس اهـ شرح فالاستدلال بالعلة على المعلول برهان لمي وبالعكس إني ومنه الاستدلال بالأثر على المؤثر اهـ عطار (قوله متعفن الأخلاط) أي متغير الطبائع الأربع التى هى الصفراء والبلغم والسوداء والدم فكل شخص لابد من اجتماعها فيه لكن تارة تعتدل وهذا معتدل المزاج والأخلاط وإن زاد أحدها قيل له متعفن الأخلاط ويقال صفراوى أن كان الزائد هو الصفراء وبلغمى إن كان الزائد هو البلغم وهكذا اهـ دق

***

وأما غير اليقينيات فست مشهورات وهى قضايا يحكم بها لاعتراف جميع الناس بها لمصلحة عامة أو رأفة وحمية أو انفعالات من عادات وشرائع وآداب والفرق بينها وبين الاوليات أن الانسان لو خلا ونفسه مع قطع النظر عما وراء عقله لم يحكم بها بخلاف الاوليات كقولنا الظلم قبيح والعدل حسن وكشف العورة مذموم ومراعة الضعفاء محمودة ومن هذه مايكون صادقا ومايكون كاذبا ولكل قوم مشهورات وأهل كل صناعة بحسبها ومسلمات وهى قضايا تسلم من الخصم فيبنى عليها الكلام لدفعه كتسليم الفقهاء مسائل أصول الفقه والقياس المؤلف من هذين يسمى جدلا والغرض منه اقناع القاصر عن ادراك البرهان والزام الخصم ومقبولات وهى قضايا تؤخذ ممن يعتقد فيه إما لامر سماوى أو لمزيد عقل ودين كالمأخوذات من أهل العلم والزهد ومظنونات وهى قضايا يحكم بها اتباعا للظن كقولك فلان يطوف بالليل فهو سارق والقياس المؤلف من هذين يسمى خطابة والغرض منه ترغيب السامع فيما ينفعه من تهذيب الاخلاق وامر الدين ومخيلات وهى قضايا إذا أوردت على النفس أثرت فيها تأثيرا عجيبا من قبض أو بسط كقولهم الخمر ياقوتة سيالة والعسل مرة مهوعة والقياس المؤلف منها يسمى شعرا والغرض منه انفعال النفس بالترغيب والتنفير ويروجه الوزن والصوت الطيب ووهمية وهى قضايا كاذبة يحكم بها الوهم فى أمور غير محسوسة كقولنا كل موجود مشار اليه ووراء العالم فضاء لا نهاية له ولولا دفع العقل والشرائع لكانت من الاوليات وعرف كذب الوهم لموافقته العقل فى مقدمات القياس الناتج لنقيض حكمه وانكاره ونفيه عند الوصول الى النتيجة والقياس المؤلف منها يسمى سفسطة والغرض منه الخام الخصم وتغليطه

(قوله لاعتراف جميع الناس) لم يرد بالناس الاستغراق الحقيقى إذ لا قضية يعترف بها جميع أفراد الإنسان بل المراد الاستغراق العرفى أي من فى قرن أو إقليم أو بلدة أو صناعة أو غير ذلك اهـ عبد الحكيم (قوله الظلم قبيح) قضية مسلم مدلولها لكل أهل ملة وسبب شهرتها ما فى العدل من المصلحة العامة اهـ دق (قوله وكشف العورة مذموم) هذه قضية مشهورة وسبب شهرتها ما فى كشف العورة من التعصب إذ الشخص يكره أن ترى عورته ويحصل له بسبب رؤيتها عصوبة وحمية وصعوبة اهـ دق (قوله من عادات) كقول أهل الهند ذبح الحيوان قبيح وسبب شهرتها كراهيتهم لذبح الحيوان وهذه الكراهية ناشئة من اعتيادهم لعدم ذبحه اهـ دق (قوله وشرائع) كقولك صلاة الضحى مندوبة وسبب شهرتها تأثر النفس بحسن صلاة الضحى وهذا التأثر إنما جاء من الشرائع أي الأحاديث اهـ دق (قوله وآداب) كقولك مد دواية الدخان بمجالس أهل الفضل قبيح اهـ دق (قوله تسلم من الخصم) أي يسلمها الخصم وهو المناظر اهـ دق أي ولو كانت فى نفسها كاذبة اهـ الحفنى (قوله إقناع القاصر الخ) وذلك كما يقال للقاصر عن إدراك البرهان فى الوحدانية لو كان هناك ألهان لفسدت المملكة بدليل

فساد المركب حين وجود رئيسين لها اهـ دق (قوله الخمر ياقوتة سيالة) أي لمن لا يعرف الخمر وأردت أن ترغبه فى شربه اهـ دق (قوله والعسل مرة مهوعة) أي لمن لا يعرف حقيقة العسل وأراد شربه وأردت أن تنفره عنه اهـ دق (قوله مرة) أي طعمه المرارة اهـ (قوله مهوعة) أي مقيأة أي مورثة للقيء اهـ دق (قوله انفعال فى النفس) وذلك لأن النفس أطوع للتخييل من التصديق لأنه أغرب وألذ اهـ دق (قوله كل موجود مشار اليه) أي إشارة حسية وإنما كان هذا كاذبا لأن من جملة كل موجود المولى جل وعلا فلا يشار إليه إشارة حسية لاستلزام الجهة اهـ دق (قوله ووراء العالم فضاء الخ) فالوراء غير محسوس فإدراكه له والحكم عليه بأنه فضاء وخلاء كذب اهـ دق (قوله دفع العقل والشرائع) أي كدفع العقل أن الله جسم ودفع الشرائع كون الميت لا يبعث اهـ دق (قوله لموافقته العقل الخ) أي أن الوهم يساعد العقل فى المقدمات البينة الإنتاج وينازعه فى النتيجة كما فى قولنا الميت جماد وكل جماد لا يخاف منه فهاتان المقدمتان صادقتان لكن الوهم يحكم بأن الميت يخاف منه فقد نازع العقل فى النتيجة مع موافقته له فى المقدمات اهـ عطار (قوله سفسطة) مشتقة من سوف وهى الحكمة ومن اسطا وهو التلبيس ومعناه الحكمة المموهة اهـ دق

***

والمغالطة قياس تفسد صورته بأن لا يكون على هيئة منتجة لاختلال شرط معتبر بحسب الكمية والكيفية والجهة أو مادته بأن تكون المقدمة والمطلوب شيئا واحدا لكون الالفاظ مترادفة كقولنا كل انسان بشر وكل بشر ضحاك فكل انسان ضحاك أو كاذبة شبيهة بالصادقة من جهة اللفظ كقولنا لصورة الفرس المنقوش على الحائط هذا فرس وكل فرس صهال ينتج أن تلك الصورة صهال أو من جهة المعنى لعدم مراعاة الموضوع فى الموجبة كقولنا كل انسان وفرس فهو انسان وكل انسان وفرس فهو فرس ينتج بعض الانسان فرس ووضع الطبيعية مقام الكلية كقولنا الانسان حيوان والحيوان جنس ينتج ان الانسان جنس وأخذ الامور الذهنية مكان العينية وبالعكس فعليك بمراعاة كل ذلك لئلا تقع فى الغلط والمستعمل للمغالطة يسمى سوفسطائيا إن قابل بها الحكيم ومشاغبيا إن قابل بها الجدلى

(قوله بأن لا يكون على هيئة منتجة) أي لكن تكون شبيهة لها ولذا يقع الغلط اهـ دق (قوله فكل إنسان ضحاك) وهى عين الكبرى لأن كل بشر ضحاك مرادف لكل إنسان ضحاك اهـ دق (قوله كقولنا كل إنسان وفرس الخ) والغلط فيه أن موضوع المقدمتين ليس بموجود إذ ليس شيء موجود يصدق عليه إنسان وفرس اهـ شرح (قوله كقولنا الإنسان حيوان الخ) ووجه الغلط أن الكبرى ليست بكلية وفى أخذ وضع الطبيعية مكان الكلية من باب فساد المادة نظر لأن الفساد فيه ليس إلا لاختلال شرط الإنتاج الذى هو الكلية فحينئذ يكون من باب فساد الصورة لا المادة اهـ شرح وأجيب بأن تلك القضية إن اعتبرت طبيعية كان الفساد من جهة الصورة وإن اعتبرت كلية لوقوعها كبرى كانت كاذبة والفساد من جهة المادة اهـ دق (قوله وأخذ الأمور الذهنية الخ) كقولنا الحدوث حادث وكل حادث له حدوث فالحدوث له حدوث اهـ شرح أي فإن الحدوث أمر ذهني لأنه الوجود بعد العدم والوجود أمر إعتباري وقد أخذ مكان الخارجى إذ الحادث هو الموجود فى الخارج المسبوق بالعدم فحق موضوعه أن يكون خارجيا وقد جعل محله ذهنيا اهـ دق (قوله وبالعكس) كقولنا الجوهر موجود فى الذهن وكل موجود فى الذهن قائم بالذهن وكل قائم بالذهن فهو عرض ينتج أن الجوهر عرض اهـ

شرح أي فإن الجوهر موجود فى ال(قوله مهوعة) أي مقيأة أي مورثة للقيء اهـ دق (قوله انفعال فى النفس) وذلك لأن النفس أطوع للتخييل من التصديق لأنه أغرب وألذ اهـ دق (قوله كل موجود مشار اليه) أي إشارة حسية وإنما كان هذا كاذبا لأن من جملة كل موجود المولى جل وعلا فلا يشار إليه إشارة حسية لاستلزام الجهة اهـ دق (قوله ووراء العالم فضاء الخ) فالوراء غير محسوس فإدراكه له والحكم عليه بأنه فضاء وخلاء كذب اهـ دق (قوله دفع العقل والشرائع) أي كدفع العقل أن الله جسم ودفع الشرائع كون الميت لا يبعث اهـ دق (قوله لموافقته العقل الخ) أي أن الوهم يساعد العقل فى المقدمات البينة الإنتاج وينازعه فى النتيجة كما فى قولنا الميت جماد وكل جماد لا يخاف منه فهاتان المقدمتان صادقتان لكن الوهم يحكم بأن الميت يخاف منه فقد نازع العقل فى النتيجة مع موافقته له فى المقدمات اهـ عطار (قوله سفسطة) مشتقة من سوف وهى الحكمة ومن اسطا وهو التلبيس ومعناه الحكمة المموهة اهـ دق خارج والموجود فى الذهن إنما هو صورته فقد أخذ الخارجى مكان الذهن اهـ دق

***

البحث الثانى فى أجزاء العلوم وهى موضوعات وقد عرفتها ومباد وهى حدود الموضوعات وأجزاؤها وأعراضها الذاتية والمقدمات غير البينة فى نفسها المأخوذات على سبيل الوضع كقولنا لنا أن نصل بين كل نقطتين بخط مستقيم وأن نعمل بأى بعد على كل نقطة دائرة والمقدمات البينة بنفسها كقولنا المقادير المساوية لمقدار واحد مساوية ومسائل وهى القضايا التى يطلب بها نسبة محمولاتها الى موضوعاتها فى ذلك العلم وموضوعاتها قد تكون موضوع العلم كقولنا كل مقدار إما مشارك للآخر أو مباين له وقد تكون هو مع عرض ذاتى كقولنا كل مقدار وسط فى النسبة فهو ضلع مايحيط به الطرفان وقد تكون نوعه كقولنا كل خط يمكن تنصيفه وقد تكون نوعه مع عرض ذاتى كقولنا كل خط قام على خط فإن زوايتى جنبيه إما قائمتان أو مساويتان لها وقد تكون عرضا ذاتيا كقولنا كل مثلث زواياه مثل قائمتين وأما محمولاتها فخارجة عن موضوعاتها لامتناع أن يكون جزء الشئ مطلوبا ثبوته له بالبرهان

وليكن هذا آخر الكلام فى هذه الرسالة والحمد لواهب العقل والهداية والصلاة على محمد وآله منجى الخلائق من الغواية وأصحابه الذين هم أهل الدراية والحمد لله أولا وآخرا

(قوله سفسطائيا) أي منسوبا الى الحكمة المموهة بأنه يروجها اهـ دق (قوله إن قابل بها الحكيم) أي رد بها عليه واعلم أن فن الحكمة ثلاثة أنواع إلهية ورياضية وطبيعية فالأول هو الباحث عن العقول العشرة وتأثيرها والثانى هو الباحث عن المقادير كالهندسة وعلم الحساب وعلم الهيئة وعلم الميقات والثالث هو الباحث عن الأبدان كالطب والنوع الأول وهو الحكمة الإلهية يقال له فلسفة فقول الشارح إن قابل بها الحكيم مراده به من يتعاطى النوع الأول لا من يتعاطى الثانى أو الثالث اهـ دق (قوله ومشاغبيا) أي مثيرا للشر مأخوذ من المشاغبة بمعنى إثارة الشر اهـ دق (قوله حدود الموضوعات الخ) أي ما يصدق عليه موضوع العلم اهـ دق كالجسم الطبيعى أي فإنه يصدق عليه موضوع علم الهندسة وهو المقدار وأجزاؤه الهيولى والصورة وجزئياته النقطة والخط والسطح والجسم التعليمى وأعراضه الذاتية الحركة والسكون (قوله كل مقدار وسط الخ) أي بين مقدارين نسبته الى أحدهما مثل نسبة الآخر اليه كالأربعة بين الإثنين والثمانية فإنها نصف الثمانية كما أن الإثنين نصف لها اهـ عبد الحكيم

(قوله ضلع ما الخ) ومعنى كونه ضلع ما يحيط به الطرفان أن الحاصل من ضربه فى نفسه مثل الحاصل من ضرب أحد الطرفين فى الآخر اهـ عبد الحكيم أي ضلع عدد وهو الستة عشر يحيط به الطرفان أي الإثنين والثمانية ومعنى كونهما أحاطا به أنك إذا ضربت بعضهما فى بعض حصل ذلك العدد اهـ دق فالمقدار موضوع العلم وقد أخذ موضوعا فى المسئلة مع كونه وسطا فى النسبة وهو عرض ذاتى اهـ شرح (قوله كل خط يمكن تنصيفه) أي فإن الخط نوع من المقدار اهـ شرح (قوله فإن زاويتى جنبيه) والمراد بالزاوية انحداب السطح عند ملتقى الخطين اهـ دق (قوله أو مساويتان) أي وهما الحادة والمنفرجة (قوله فخارجة عن موضوعاتها) أي إذ لو كانت أجزاء للموضوعات لم يحتاج فى ثبوتها لها الى برهان اهـ التذهيب (قوله لامتناع أن يكون الخ) أي لان الاجزاء بينة الثبوت للشئ اهـ شرح

وهذا آخر ما يسره الله على هذه الرسالة النفيسة
النافعة لكل من أرادالمطالعة أو التدريس
والحمد لله رب العالمين وصلى الله
على سيدنا محمد سيد
المرسلين وعلى آله
وصحبه أجمعين
آمين